عمرو عبد العاطي

أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

لا يزال النفط عصب الاقتصاد العالمي ولا سيما في الدول الصناعية الكبرى. غير أن هذه الدول باتت تعاني طلبًا متزايدًا على الطاقة، ونقصًا متراكمًا في المصادر في الوقت نفسه، ولم تتمكن مصادر الطاقة البديلة كالغاز الأحفوري من سد الفجوة بين الطلب المتزايد والعرض المتراجع. ونشأت جراء هذه المشكلة نظريات شتى واستراتيجيات كثيرة لتأمين الموارد ولا سيما في أثناء الاضطرابات والحروب والثورات، وظهر في هذا السياق مفهوم "امن الطاقة". وهذا الكتاب يبحث هذه المشكلة بالتحديد، ويتناول اتجاهات المنافسة الدولية على مصادر الطاقة، ويستنتج أن الولايات المتحدة لن تتمكن من تأمين مواردها كلها حتى في حال التحول إلى النفط والغاز الأحفوريّين، وستظل معتمدة على نفط الشرق الأوسط خلال العقود المقبلة، الأمر الذي سيجعل مناطق إنتاج النفط في العالم أكثر أهمية جيوسياسيًا واستراتيجيًا، ما يعرّض المنطقة العربية لمنافسة كبيرة من الدول النفطية الأخرى. ويخلص الكتاب إلى أن نفط قزوين لن يكون بديلًا من نفط الخليج العربي.

عمرو عبد العاطي

حاز الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وعمل باحثًا مشاركًا في المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ومدير تحرير موقع "تقرير واشنطن" التابع لمعهد الأمن العالمي في واشنطن، ومسؤولًا عن البحوث في المركز العربي – الأميركي للترجمة والبحوث في واشنطن، وهو محرر مشارك في مجلة **السياسة الدولية** التي تصدرها مؤسسة الأهرام في القاهرة. متخصص بالشؤون الأميركية، خصوصًا العلاقات الدولية وقضايا السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

السعر: 8 دولارات

ISBN 978-614-445-005-5



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

أمن الطاقة
في السياسة الخارجية الأميركية

أمن الطاقة
في السياسة الخارجية الأميركية

عمرو عبد العاطي

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

عبد العاطي، عمرو

أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية/ عمرو عبد العاطي.

223 ص. : ايض. ؛ 24 سم.

يشتمل على بيليوغرافية (ص. 193-204) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-005-5

1. الأمن القومي - الولايات المتحدة الأمريكية. 2. الولايات المتحدة الأمريكية - العلاقات الخارجية - -2001 3. الطاقة - قانون دولي. 4. الأمن القومي - الولايات المتحدة الأمريكية - تاريخ - القرن 21. أ. العنوان.

333.790973

العنوان بالإنكليزية

Energy Security in US Foreign Policy

by Amr Abdulati

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/ سبتمبر 2014

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال 7
إهـداء 9
موجز الكتاب 11
مـقـدمـة 23

الفصل الأول: الإطار النظري
مفهوم «أمن الطاقة» في ضوء تطورات مفهوم «الأمن» 29
أولًا: أبعاد التطور في مفهوم «الأمن» 32
ثانيًا: أبعاد مفهوم «أمن الطاقة» وقضاياه 44
1 - تعريف «أمن الطاقة» 46
2- تعريفات الدول الصناعية الكبرى
والمنظمات الدولية لمفهوم «أمن الطاقة» 52
3- محددات أمن الطاقة 56
4- أمن الطاقة والأمن القومي للدولة 59

الفصل الثاني: «أمن الطاقة والسياسة»
في السياسة الخارجية الأميركية 65
أولًا: المحددات الداخلية والخارجية لأمن الطاقة في أميركا 68
1 - المحددات الخارجية لأمن الطاقة 68

2- المحددات الداخلية لأمن الطاقة 82
ثانيًا: مفهوم إدارتي بوش وأوباما لأمن الطاقة 89
1- المفهوم الأميركي لأمن الطاقة 90
2- سياسات إدارتي بوش وأوباما لأمن الطاقة 101
ثالثًا: أدوات السياسة الخارجية لإدارتَيْ بوش وأوباما وأمن الطاقة 113
1- القوة العسكرية وأمن الطاقة 114
2- حربا أفغانستان والعراق من أجل الطاقة 121
3- التوجه الأميركي إلى القارة الأفريقية 127
4- الدعم الدبلوماسي والاقتصادي من أجل الطاقة 133
الفصل الثالث: أمن الطاقة والسياسة
في السياسة الخارجية الأميركية تجاه بحر قزوين 139
أولًا: التنافس الدولي على موارد الطاقة في بحر قزوين 142
1- إنتاج بحر قزوين من الطاقة واحتياطياته 143
2- المصالح الأميركية والتنافس الدولي على موارد بحر قزوين .. 149
3- معوّقات استغلال مصادر طاقة بحر قزوين 158
ثانيًا: السياسة الخارجية الأميركية تجاه منطقة بحر قزوين 163
1- السيطرة على موارد الطاقة في بحر قزوين 164
2- الدعم والتعاون العسكري مع دول بحر قزوين 168
3- الدعم الاقتصادي لدول منطقة بحر قزوين 173
4- هل بحر قزوين بديلٌ من الخليج العربي؟ 174
خاتمة 181
المراجع 193
فهرس عام 205

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

(1-1): أولويات الدول لأمن الطاقة 51

(1-2): استهلاك العالم من الطاقة بين عامي 2007 و2035 70

(2-2): حاجات العالم وتغطيتها من النفط.. 72

(2-3): استهلاك الولايات المتحدة من الطاقة
بين عامي 2005 و2035 84

(3-1): احتياطيات منطقة بحر قزوين المؤكدة والمحتملة
من الغاز الطبيعي والنفط 145

(3-2): إنتاج دول منطقة بحر قزوين من النفط في عام 2012
(ألف برميل يوميًا) 147

(3-3): إنتاج دول منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي في عام 2011
(مليون قدم مكعب).. 148

(3-4): إجمالي إنتاج منطقة الخليج العربي من النفط 178

(3-5): إجمالي إنتاج منطقة بحر قزوين من النفط
(من دون إيران وروسيا) 178

الأشكال

(2-1): استهلاك العالم من الطاقة بين عامي 2007 و2035 71

(2-2): استهلاك الولايات المتحدة والصين والهند من الطاقة عالميًا بين عامي 1990 و2035 75

(3-1): إنتاج منطقتي الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين خلال الفترة بين عامي 2006 و2035 179

إهداء

إلى عائلتي

من كان دعاؤهم سر نجاحي، وحنانهم بلسم جراحي، ومن في أحضانهم عرفت معنى الحياة والنجاح... شــريكة حياتي «نورهان» صاحبة القلب الطيب والعطاء الغامر التي كانت - ولمّا تزل - نعم المعين والرفيق.

موجز الكتاب

تحتــل مصادر الطاقــة عمومًا، والنفــط خصوصًا؛ أهميــة متعاظمة لدى المجتمعات الصناعية الكبرى، ليس لكونها شــريان الحياة الاقتصادية فحسب، بل لأهميتها فــي تحديد قوة الدولــة ووضعها العالمي، ولا ســيما مع وجود خلل بين هيكل النظــام الدولي وبنيته وتوزيع مصــادر الطاقة. فالدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي - باستثناء روســيا - تُعاني نقصًا في مصادر الطاقة الاســتراتيجية (النفط والغاز الطبيعي)؛ ما يجعلها تعتمــد على الخارج للإيفاء بمتطلّبات الاســتهلاك المحلي. ولأهمية توافر مصادر الطاقــة الكافية والآمنة في الدول الصناعية الكبرى - وعلى رأســها الولايــات المتحدة - بما لا يؤثر في وضعها الاقتصادي ومكانتها الدولية، في ظــل تنافس القوى الصاعدة، في مقدمها الصيــن والهند، فضلًا عن الدول الصناعية الكبرى الأخرى، للســيطرة على مصادر الطاقة التي تتســم بالندرة مع تزايد الاســتهلاك العالمي؛ احتلت قضية «أمن الطاقة» للدول الصناعية الكبرى أهمية متعاظمة مع مرور الوقت.

مع أزمة حظر النفــط العربي في عام 1973 أصبح مفهــوم «أمن الطاقة» أحد أولويات الأمن القومي الأميركي، وأمســى تهديد مصادر إمدادات الطاقة للولايــات المتحدة منذ ذلــك التاريخ تهديــدًا للأمن والمصالــح الأميركية، وأضحت قضية «أمن الطاقة» الأميركي قضية تتقدم أجندة مرشحي الانتخابات الرئاســية؛ رغبة منهم في تأمين حاجات الولايات المتحدة من مصادر الطاقة، وإشباع متطلّبات مجتمعها الصناعي الكبير بمشتقاتها المختلفة.

بدأ رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون منذ أزمة حظر النفط العربي يعتبرون الحصول على النفط الخارجي قضية أمن قومي؛ ما دفعهم إلى اعتبار حماية مصادر الطاقة الخارجية مكوّنًا من مكوّنات الاستراتيجية العسكرية الأميركية. ما دفع الرئيس جيمي كارتر (1977-1981) إلى أن يعلن في خطابه عن حالة الاتحاد في الثالث والعشرين من كانون الثاني/ يناير 1980 أن أي محاولة من القوى الخارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستمثل تهديدًا للمصلحة الأميركية، ما يستدعي التدخل بقوة لحماية المصلحة الأميركية، وبالتالي حماية الدول الخليجية من أي تدخل خارجي.

مع العمل الأميركي لضمان أمن وتدفق إمدادات الطاقة من الخارج، حاولت الولايات المتحدة - أكثر من أي دولة صناعية أخرى مستوردة للطاقة - تطوير بدائل الطاقة المتجددة، وإحلالها محل النفط، والعمل على استقلالية الطاقة الأميركية والتنقيب عن النفط في السواحل الأميركية، وهي بدائل كانت محل اهتمام إدارة الرئيس باراك أوباما أكثر من أي رئيس أميركي سابق. ففي مقدمة استراتيجية الأمن القومي لعام 2010 ركزت هذه الإدارة على تطوير الطاقة النظيفة لتكون مصدر الإمداد للصناعات الجديدة، ولتقليل الاعتماد الأميركي على النفط الخارجي بزيادة الاستثمارات التي تُضَخ في قطاع الطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة والطاقة النووية وتقليل الاعتماد على النفط في تسيير الحياة الأميركية وتنويع مصادر الطاقة والمورّدين.

بيد أن الزخم السياسي والدعم المالي لإحلال بدائل الطاقة المتجددة محل النفط، والتنقيب عن الأخير في الأراضي والسواحل الأميركية، وتصاعد الحديث عن استقلالية الطاقة الأميركية مع توقعات تقرير آفاق الطاقة لعام 2030 بارتفاع احتياطيات الولايات المتحدة من النفط والغاز الصخريين، وتوقعات أن يفوق الإنتاج الأميركي عددًا من الدول المنتجة حاليًا، سيُبقي الولايات المتحدة بحاجة إلى الإمدادات الخارجية لعدد من الأسباب؛ من بينها أن الإنتاج الأميركي لن يوفي بحاجاتها من الطاقة التي هي في تزايد يومي، إلى

جانب أسباب فنية ومالية تتعلق بسهولة استخراج النفط الخارجي، وقلة تكلفته مقارنة بتكلفة استخراجه من الأراضي والسواحل الأميركية والرغبة الأميركية في الاحتفاظ باحتياطياتها من النفط والغاز الصخريين تحسبًا لأي تطورات مستقبلية تُهدد الإمدادات العالمية من النفط والغاز الطبيعي مستقبلًا.

في ظل استمرار الاعتماد الأميركي على الخارج لتوفير حاجاتها من مصادر الطاقة، يتزايد تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، إذ كلما زاد اعتماد الدولة على الخارج في تلبية حاجاتها من الطاقة زاد سعيها إلى تسخير سياساتها الخارجية واستخدام الأدوات كلها وتنويع مجالات التحرك في سياساتها الخارجية بما يضمن تحقيق أمن الطاقة بها، حتى لو تطلّب الأمر تغيير بعض المبادئ الأساسية في سياستها الخارجية وتطويعها بما يخدم هذا الهدف.

أولًا: «أمن الطاقة» المفهوم والإشكاليات

مع تزايد الصراع الدولي على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة، برزت أهمية مفهوم «أمن الطاقة» الذي أضحى مؤخرًا مصطلحًا واسعًا متعدد الأبعاد وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع كثير من التقارير والدراسات الاستشرافية سيكون محوره الطاقة؛ لصعود قوى ناشئة على الساحة الدولية يكمن مصدر قوتها في نموّها الاقتصادي الذي يحتاج إلى مصادر الطاقة لاستمرار هذا النمو وتعزيز المكانة الدولية.

دخل إلى مفهوم أمن الطاقة مجموعة من التطورات والتغييرات المواكبة للتطورات الدولية والتغييرات في وجهتي نظر الدول المستهلكة والمنتجة للطاقة عن المفهوم الذي كان في سبعينيات القرن المنصرم وثمانينياته معنيًّا فحسب بضمان أمن إمدادات الطاقة من النفط، ولا سيما بعد أزمتي 1973 و1979. وكان هذا المفهوم ذا نظرة ضيقة تركز على إمدادات الطاقة، لكنه

أضحى مع نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم، ومع التطورات والتهديدات، مفهومًا ذا معنى أكثر شمولًا لمصادر الطاقة المختلفة والتهديدات التي تُعرقِل إمداداتها، مثل: العمليات الإرهابية التي أصبحت إحدى المهددات لأمن الطاقة العالمي وللدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء، وكذا البنى التحتية الخاصة بمصادر الطاقة وإمداداتها، وتنظيم سوق الطاقة العالمي، وتوفير الطاقة بأسعار معقولة وملائمة، إذ إن تركيز الجزء الأكبر من مفهوم «أمن الطاقة» على المخاوف في شأن إنتاج النفط والغاز الطبيعي والكمية المعروضة منهما في سوق الطاقة العالمية، وعلى الأبعاد الخارجية لسياسة الطاقة؛ لا يعني اختزال المفهوم في أمن إمدادات النفط والغاز الطبيعي؛ لأن استخدام مصادر الطاقة المتجددة لا يقل أهمية في تعزيز أمن الطاقة للدول، ويثير هواجس تتعلق بالمفهوم أيضًا. وعلى الرغم من ذلك فإن أهمية موارد النفط والغاز الطبيعي بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي تجعل هاتين السلعتين المصدر الرئيس للمنافسات والتوترات والأزمات السياسية، وحتى الصراعات المرتبطة بالطاقة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

سيكون للأهمية المتزايدة لقضايا أمن الطاقة عدد من الارتدادات الجيوسياسية، حيث سيؤدي التركيز العالمي على أمن الطاقة إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية للمناطق الاستراتيجية الغنية بالطاقة (باحتياطيات النفط والغاز الطبيعي) كلها. وهذا يعني أن منطقة الشرق الأوسط لن تظل هي المنطقة الاستراتيجية الوحيدة في منظومة أمن الطاقة العالمي والتي تسيطر على الاهتمام العالمي، بل ستنافسها دول في أفريقيا وآسيا الوسطى وأميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، بوصفها مناطق يمكن أن تشهد توترات وصراعات محتملة في العقود القادمة.

ثانيًا: أمن الطاقة والسياسة الخارجية الأميركية بين بوش وأوباما

رأت إدارتا بوش ومن بعدها إدارة أوباما أن الافتقار إلى تبني خيارات متعددة ومختلفة لتحقيق أمن الطاقة الأميركي سيجعل الإدارة الأميركية خاضعة لشروط وإملاءات حكومات الدول ذات الثقل في إنتاج واحتياطي

الطاقة التي تعارض المصالح الأميركية. لـذا تبنّت الإدارتان هدف تحقيق أمن الطاقة الأميركية اعتمادًا على شـقين: الأول داخلي: يركز على الاسـتثمار في الطاقة البديلة المتجـددة والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في أميركا. والثاني خارجي: يركز على تقليل الاعتماد على الطاقة المسـتوردة عمومًا ومن منطقة الشرق الأوسـط على وجه الخصوص، وتنوّع مصادر الطاقة الأميركية، وتأمين مصادر الطاقة الخارجية التي تعتمـد عليها الولايات المتحدة وطرق إمداداتها. لكن التطورات التي شـهدتها الولايـات المتحدة في عقب حـوادث الحادي عشر من أيلول/ سـبتمبر 2001، وتولي مسـؤولين ذوي صلات قوية بكبرى شـركات الطاقة الأميركية بإدارة الرئيس بوش؛ دفـع الإدارة إلى إعطاء أهمية للبعد الخارجي في أمن الطاقة الأميركي. الأمر الذي يظهر تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية خلال فترتَيْ رئاسة بوش.

كان لتوجهات وخلفيـات أعضـاء الإدارة الأميركية أيام بـوش (الابن) ومدى ارتباطهم بشـبكة علاقات بعمالقة صناعة الطاقة في الولايات المتحدة؛ تأثير في التصور الأميركي لأمن الطاقة. ولم يشهد التاريخ الأميركي تداخلًا في المصالح بين الإدارة الأميركية ومجمع اللوبي النفطي مثل الذي شـهدته إدارتا بوش، خصوصًا الأولى منها، حيـث تولّى عدد من المرتبطين بعلاقات باللوبي النفطي مناصب عليا في إدارتي بوش. ويؤثر اللوبي النفطي الأميركي في صنّاع القرار الأميركي من خلال تبرعاتهم للمرشـحين، سـواء لانتخابات الرئاسـة أم الكونغرس، وهذا ما بـدا جليًا إبان الانتخابات الرئاسـية الأميركية في عام 2000. ومع بداية فترة رئاسـة أوباما في كانون الثاني/ يناير 2009 شـهد دور اللوبي النفطي تراجعًا، الأمر الذي انعكس على السياسـة الخارجية للرئيسـين لتحقيق أمن الطاقة الأميركي وصونه.

استغلت إدارة بوش حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وما تبعها للدمج بين هدفي الحرب على الإرهاب وتحقيـق أمن الطاقة الأميركي؛ فكان كثير من التحركات الأميركية لمحاربة التنظيمات الإرهابية يحمل في طيّاته هدف الحفاظ على الإمـدادات الخارجية من الطاقة إلـى الولايات المتحدة.

فأصبح من الصعوبة بمكان التفريق بين التحركات الأميركية لمحاربة الإرهاب وهدف تحقيق أمن الطاقة الأميركية خارجيًا. فالحرب الأميركية على أفغانستان (تشرين الأول/ أكتوبر 2001) لم تكن تستهدف القضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة فحسب، لكن لتدعيم الوجود العسكري الأميركي في منطقة حيوية في مجال نقل الطاقة من القارة الآسيوية إلى السوق العالمية. فضلًا عن أن الحرب الأميركية على العراق (آذار/ مارس 2003) كانت تهدف - وإن لم تعلن إدارة الرئيس الأميركي بوش صراحة - إلى ضمان السيطرة الأميركية على نفط العراق ومنطقة الخليج العربي وتحكّم السيطرة الأميركية باحتياطياته.

فرضت تلك الحوادث ضغطًا على صنّاع القرار الأميركي لاستقلالية الطاقة الأميركية عن منطقة الخليج العربي، والبحث عن بدائل للمنطقة لتوريد مصادر الطاقة إلى الولايات المتحدة، والاهتمام أكثر بقضايا الطاقة المتجددة، مع تصاعد الحديث عن أن الدول الخليجية تستخدم عوائد النفط في دعم المنظمات الإرهابية وارتفاع تكلفة التأمين الأميركي لمنابع النفط وخطوط الإمداد من دول المنطقة إلى السوق العالمية في وقت تمر فيه الولايات المتحدة بأزمة اقتصادية ومالية منذ منتصف عام 2008، الأمر الذي دفع الرئيس أوباما إلى تقليل الإنفاق على الدفاع وتقليل الانتشار والانخراط الأميركي في الصراعات الدولية، إلا تلك التي تهدد الولايات المتحدة بصورة جلية وقوية.

إلى جانب استخدام إدارة بوش (الابن) القوة العسكرية باعتبارها إحدى أدوات السياسة الخارجية الأميركية لضمان أمن الدول المنتجة للطاقة، وكذا المنشآت وإمدادات الطاقة إلى السوق العالمية عمومًا، وإلى الأسواق الأميركية خصوصًا؛ فإنها تبنّت سياسة خارجية ناشطة هدفت بصورة رئيسة إلى التوجه نحو مناطق جديدة ذات وفرة في مصادر الطاقة كبديل من المناطق التقليدية مثل منطقة الخليج العربي التي كانت تعتمد عليها الولايات المتحدة، لكثرة المشاكل التي تواجه تلك المنطقة، وارتفاع تكلفة الاعتماد الأميركي على الطاقة المستخرجة من تلك المنطقة. لذا توجّهت الولايات المتحدة إلى الدول الأفريقية ذات الوفرة من الاحتياطيات النفطية، وكذا إلى منطقة بحر

قزوين. وقامت أيضًا بتقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية إلى الدول المنتجة للطاقة، مع نشاط دبلوماسي لحل النزاعات والصراعات التي من شأنها تهديد إنتاج هذه الدول من الطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة والدول المستهلكة للطاقة بصورة رئيسة.

يواجه كثير من مناطق الطاقة التقليدية ذات الوفرة النفطية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة مشكلة تلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة كبديل من منطقة الخليج العربي، مثل منطقة حوض بحر قزوين التي ينظر إليها المسؤولون الأميركيون باعتبارها منطقة واعدة وخليجًا عربيًا جديدًا، ونيجيريا وأنغولا اللتان تُعدَّان المصدرين الواعدين مستقبلًا في أفريقيا؛ تحديات جمّة تؤثر في إمداداته من الطاقة إلى السوق العالمية، وبالتبعية إلى الولايات المتحدة. وتتنوّع تلك التحديات بين سياسية تتمثل بوجود أنظمة حكم غير ديمقراطية تُفاوض الولايات المتحدة الأميركية على النفط مقابل الحفاظ على أنظمتها السلطوية في تحدٍّ واضح للقيم والمبادئ الأميركية في الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة إلى التعاون مع تلك الأنظمة من أجل مصالحها، ما يجرها إلى الصراعات السياسية التي تشهدها تلك الدول، وهذا يجعل شعوب تلك الدول تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها سندًا جشعًا للدكتاتورية، لا حاملة لواء الديمقراطية وحقوق الإنسان عالميًا. وهناك تحديات أمنية تتمثل في الصراع في شأن الحدود، وكثير من الدول ذات الوفرة النفطية بينها وبين دول الجوار صراعات حدودية، حيث ليس هناك اتفاق على الحدود المرسومة، إلى جانب الحركات الانفصالية والصراعات الإثنية.

مع تولي الرئيس أوباما رئاسة الولايات المتحدة غاب تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية لأربعة أسباب مقارنة بفترتي بوش:

- السبب الأول: معارضة أوباما سياسات بوش الخارجية، ومعارضته التدخلات العسكرية خارجيًا، خصوصًا الحرب على العراق التي يعتبرها حربًا اختيارية «حرب ضرورة» كان على الولايات المتحدة خوضها، وأنه كان لها

تأثير كبير في الوضع الاقتصادي والمالي الأميركي؛ لذا دعا إلى سحب القوات الأميركية المقاتلة خارجيًا من العراق وأفغانستان منذ اليوم الأول له في البيت الأبيض.

- السبب الثاني: أنه خلال فترة أوباما الأولى (2008-2012) لم يحدث أن تعرّضت مصادر وإمدادات الطاقة الأميركية الخارجية لأي تهديد يفرض عليها التدخل لحماية أمن الطاقة الأميركي.

- السبب الثالث: تركيز إدارة أوباما على الشق الداخلي لأمن الطاقة الأميركي، أي على زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة، والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي داخل الأراضي والسواحل الأميركية. وفي حقيقة الأمر؛ حققت إدارته نجاحات في هذا الشأن، ليتراجع تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، مع تقليل الاعتماد الأميركي على الطاقة المستوردة لتزايد إنتاجها واحتياطياتها من الغاز والنفط الصخريين خلال العقود القادمة، بحسب توقعات تقرير آفاق الطاقة حتى عام 2030.

- السبب الرابع: اعتماد إدارة أوباما في تحقيق أمن الطاقة الأميركية خارجيًا على تحركات سلفه بوش، حيث لم يَسْعَ أوباما إلى زيادتها، لكن إدارته استفادت من تحركات إدارة بوش الخارجية خلال فترتيها لتحقيق أمن الطاقة الأميركي.

ثالثًا: النفط الصخري واستقلالية الطاقة الأميركية

مع التوقعات بزيادة احتياطيات وإنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري بدأ يتصاعد الحديث داخل الولايات المتحدة عن أن يكون النفط الصخري بديلًا من النفط التقليدي المستورد خارجيًا. وانصب جل الاهتمام الأميركي على إمكان تحقيق الولايات المتحدة استقلالية الطاقة الأميركية، ومن ثم تحرير سياساتها في الشرق الأوسط من ابتزاز الدول النفطية، ما يعني إنهاء الحاجة إلى توفير غطاء أمني لهذه الدول، والحماية لناقلات النفط في أثناء مرورها بمضيق هرمز، وكذا الوجود الأميركي في منطقة الخليج العربي، حيث

يُجمع عدد ليس بقليل من الخبراء في مجال الطاقة أن اكتشـافات الغاز والنفط الصخريين داخل الولايات المتحدة الأميركية سـتغير الوضع السائد حاليًا في سوق الطاقة العالمية؛ لتوجه المسـتثمرين الباحثين عن الربح في مجال الطاقة إلى قطاع النفط والغاز الطبيعي في أميركا الشمالية، وهو ما سيكون له تأثيرات عالمية.

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن بإمكان الولايات المتحدة أن تصبح دولة مصدّرة صافية للنفط في عام 2035. وفي عام 2040 يمكن أن تشكل صافي صادرات النفط الخام نحو 7.6 في المئة من الاستهلاك الأميركي. ويتوقع تقرير آفاق الطاقة حتى عام 2030 أن يرتفع معدل إنتاج النفط الصخري الأميركي إلى نحو 5 ملايين برميل يوميًا في عام 2030. وتشـير توقعات إلى أن الولايات المتحدة سوف تتجاوز روسيا باعتبارها أكبر منتج للغاز في العالم في عام 2015، كما سـتتفوق على السعودية باعتبارها أكبر منتج للنفط في عام 2020، وسوف تحقق الاكتفاء الذاتي من الطاقة في عام 2030.

دفعت هـذه التوقعات كثيريـن داخل الولايـات المتحدة إلـى التفاؤل «المفرط» في إمكان تحقيقها اسـتقلالية في أمن الطاقة الخـاص بها، وتقليل «الإدمان» الأميركي على النفط الخليجـي، ووقف وارداتها النفطية من الخارج ومن منطقـة الخليج العربي على وجه الخصوص. ونُشـر الكثير من المقالات والدراسـات بهذا الخصوص، مفادها أن السياسـة الأميركية الشرق الأوسطية ستتحرر من عبء كبير، ومن غض الطرف الأميركي عن سياسات دول وأنظمة سـلطوية ودكتاتورية في المنطقـة مقابل النفط الذي يخـدم المصلحة والأمن القومي الأميركيين. وهناك رأي داخل الولايـات المتحدة يقلل من تأثير الثروة الأميركية من الوقـود الصخري في مكانـة الخليج العربـي، وصعوبة تحقيق الولايات المتحدة استقلالية أمن الطاقة الخاص بها عن منطقة الخليج العربي، حيث ستبقى الولايات المتحدة دولة مستوردة للنفط الخام ولن يتمكن الإنتاج الأميركي من تغطية الحاجات المتزايدة من الطاقة، ما يدفعها إلى الاستيراد من الخارج لتغطية الفجوة بين الإنتاج المحلي وحاجاتها.

في حقيقة الأمر تستطيع الولايات المتحدة تقليل اعتمادها على نفط منطقة الخليج العربي باستنزاف احتياطياتها النفطية بسرعة، لكنها باعتبارها دولة كبرى تتبنّى المحافظة على احتياطي وافٍ للمستقبل، خصوصًا أن إنتاج النفط الأجنبي أقل تكلفة، فضلًا عن أن احتياطيات النفط الخليجي أكثر بكثير مما تتوافر لدى بلدان أخرى قد تعتمد عليها الولايــات المتحدة بديلًا من النفط الخليجي، ولا سـيما في وقت الأزمات، لكون الدول الخليجية لديها طاقــة إنتاجية لا تتوافر لدى الدول النفطية الأخرى التــي تنتج بأقصى طاقتها كلما كان ذلك ممكنًا من أجل جني أي أرباح مُمكنة.

رابعًا: هل نفط بحر قزوين بديلٌ من نفط الخليج العربي؟

أثــار التوجه الأميركــي إلى منطقة بحر قزوين تســاؤلًا داخل الأوســاط الأميركية والعربية: إلى أي مدى يمكن أن تحل منطقة بحر قزوين محل منطقة الخليج العربي بالنسبة إلى الولايات المتحدة في تلبية حاجاتها من الطاقة؟

في إطار دراســة توجهات السياســة الخارجية الأميركية تجاه منطقة بحر قزوين يتضح أن هذه السياســة تجاه منطقة بحر قزوين تأتي في إطار الاهتمام الأميركي بتنوّع إمــدادات الولايات المتحدة من الطاقــة، لكنه لم يكن الهدف الوحيــد، حيث كانت تســعى إلى احتــواء روســيا وإيران وإضعــاف الهيمنة والســيطرة الروســية على هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز الطبيعي التي كانت جزءًا منها لمدة طويلة. وإن فرضية أن تحــل منطقة بحر قزوين - التي تحدث عنها عدد من المســؤولين الأميركيين خلال فترة بوش (الابن) على أنها خليجٌ ثانٍ - محل منطقة الخليج العربي بالنســبة إلى الولايــات المتحدة فرضية غير صحيحة ويصعب تحقيقها لعدد من الأســباب التي يأتي في مقدمها: اســتقرار الوضع القانوني في منطقة الخليج قياسًا إلى منطقة حوض بحر قزوين، وسهولة نقل الإنتاج الخليجي من مصادر الطاقة (الإنتاج) إلى الســوق الدولية قياسًــا إلى منطقة بحر قزوين المغلقة، وارتفاع تكلفة اســتخراج النفط من منطقة بحر قزوين مقارنة بتكلفة اســتخراجه من منطقة الخليج العربي، وتعدد الجهد الذي

تبذله الدول الخليجية لتحسين وضعها الاستراتيجي في أسواق الطاقة العالمية؛ حيث تسعى الدول الخليجية جاهدة إلى تحسين الأجواء الاستثمارية في مجال الطاقة، وفتح بعض قطاعاته أمام الاستثمارات الخارجية.

على الرغم من تفاوت التقديرات في شـأن احتياطيـات الطاقة في منطقة بحر قزوين تفاوتًـا كبيرًا لاختلاف المصـادر المقدرة؛ يوضـح كثير من تلك الأرقام صعوبة توقع وجود منافسـة بين المنطقتين في سـوق الطاقة العالمية. وهذا يعني أن الولايات المتحـدة لا تهتم الاهتمام الكافـي بزيادة الإنتاج من منطقة بحر قزوين باعتبارها وسـيلة لتقليل وجودها الأمني المكلف في منطقة الخليج، وأن أي التزامات أمنية في منطقة بحر قزوين للحصول على النفط منها إلى الأسـواق العالمية ستكون بمنزلة إضافة وليسـت بديلًا من التزاماتها تجاه دول الخليج العربي التي تُمثل ثقلًا مهمًا جدًا في سـوق الطاقة العالمية، على الرغم من المحاولات السياسـية وفي أحيان أخرى الاقتصادية المطالِبة بتحييد هذا الثقل.

لذا، سـتكون منطقة الخليج العربي المورد الرئيس للنفط إلى الولايات المتحدة والسـوق العالمية طـوال عقود القرن الحالي على مسـتويي الإنتاج والاحتياطي العالمي، وبات أمـن الطاقة الأميركي أكثر ارتباطًا بمنطقة الخليج وليس بعيدًا منها كمـا كان يُتوقَّع داخـل الولايات المتحـدة وخارجها. لذا الحديث عن خليـج عربي آخر في منطقـة بحر قزوين ليـس إلا فرضية غير صحيحة.

خامسًا: الطاقة والقيم الأميركية أيهما تختار الولايات المتحدة؟

في ظل صعوبة واسـتحالة اسـتقلالية الطاقة الأميركية، وتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية حاجاتهـا المتزايدة من الطاقة؛ يقتـرح عدد من الخبراء والمحللين الأميركيين أن على الولايات المتحدة الاسـتمرار في استيراد الطاقة من الخارج، لكن تلك المرة بشروط أميركية ترفض أي شروط أخرى في شكل التزامات دبلوماسـية كانت أم أمنية عند شـراء النفط من الخـارج، وأن تكون

سياسات الطاقة الأميركية مقيّدة بالقيم والمبادئ الأميركية في ضوء المصالح طويلة الأمد التي تقوم على رفض التضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعامل مع الأنظمة الاستبدادية.

في حقيقة الأمر، هذه المطالب مثالية إلى أبعد حد، حيث لا تستطيع الولايات المتحدة التضحية بمصالحها المتمثلة باستيراد النفط الخارجي من دول بعينها لأن أنظمتها سلطوية تنتهك حقوق الإنسان، أو أنها ستضغط على الأنظمة التي تستورد منها الطاقة لاحترام حقوق الإنسان، وتبني القيم الديمقراطية، نظرًا إلى تدخل قوى وجماعات مؤثرة داخل الولايات المتحدة في عملية صنع القرار الأميركي - الذي هو معقد ومتشابك عند صوغه - خصوصًا اللوبي النفطي والمجمع الصناعي العسكري اللذين تتلاقى مصالحهما في استمرارية التعاون الأميركي مع تلك الدول، واستمرار الاعتماد الأميركي على النفط المستورد خارجيًا. فضلًا عن مثالية إعلاء الولايات المتحدة من قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتضحية بأمن الطاقة الوطني الذي سيؤثر في الداخل الأميركي وقوتها الاقتصادية، خصوصًا في ظل التنافس الدولي من القوى الدولية الصاعدة - في مقدمها الصين - للسيطرة على مصادر الطاقة خارجيًا من أجل ثورتها الاقتصادية والتنموية التي تمكّنها من القيام بدور فاعل ومؤثر في المسرح الدولي، ومنافسة الولايات المتحدة على المكانة والدور عالميًا.

في ظل صعوبة تعويض الحاجات النفطية الأميركية المتزايدة من مصادر داخلية أميركية وتنامي الرغبة في تقليل الاعتماد على الطاقة الخارجية لارتفاع تكلفتها أميركيًا، يتمثل الحل في خفض الاستهلاك الأميركي من النفط المستورد، وهنا تُطرح استراتيجية أميركية من أربعة عناصر رئيسة تتمثل بـ: تحسين كفاية وقود المركبات المتوافرة في الأسواق الأميركية وإدخال وقود غير نفطي (خصوصًا الإيثانول) للمحركات الموجودة، وإدخال أشكال جديدة ومحسنة لتسيير السيارات خصوصًا المحركات الهجينة والخلايا التي تعمل بقدرة الهيدروجين، وأخيرًا الاستخدام الواسع للنقل الجماعي.

مقدمة

تحتل مصادر الطاقة عمومًا والنفط خصوصًا أهمية كبيرة لدى الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ سبعينيات القرن المنصرم، لا لكونها شريان الحياة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية الكبرى فحسب، لكن لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، ولا سيما مع وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وتوزيع مصادر الطاقة وبنيتهما، إذ تعاني الدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي - باستثناء روسيا - نقصًا في مصادر الطاقة الاستراتيجية (النفط والغاز الطبيعي)؛ ما يجعلها تعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلّبات الاستهلاك المحلي. ولأهمية توافر مصادر الطاقة الكافية والآمنة في الدول الصناعية الكبرى - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية - بما لا يؤثر في وضعها الاقتصادي ومكانتها الدولية في ظل تنافس القوى الصاعدة، وفي مقدمها الصين والهند، فضلًا عن الدول الصناعية الكبرى الأخرى، للسيطرة على مصادر الطاقة التي تتسم بالنُدرة مع تزايد الاستهلاك العالمي؛ احتلت قضية «أمن الطاقة» للدول الصناعية الكبرى أهمية متعاظمة مع مرور الوقت.

أضحى مفهوم «أمن الطاقة» أحد أولويات الأمن القومي الأميركي منذ أزمة حظر النفط العربي في عام 1973، وأمسى تهديد مصادر إمدادات الطاقة إلى الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ تهديدًا للأمن والمصالح الأميركية لا يقل عن مهاجمة الأراضي الأميركية، وأضحت قضية أمن الطاقة الأميركي قضية تتقدم برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية منذ ذلك التاريخ؛ رغبة منهم في تأمين حاجات الولايات المتحدة من مصادر الطاقة وإشباع متطلبات مجتمعها الصناعي الكبير بمشتقاتها المختلفة.

لهذا، ركزت آخر ثلاث اســتراتيجيات للأمن القومــي الأميركي لأعوام 2002 و2006 و2010 على أهمية ســعي الإدارات الأميركية نحو تعزيز أمن الطاقــة الأميركي من خلال العمل مــع حلفائها وشــركائها التجاريين والدول المنتجة للطاقة وذات الثقل في ســوق الطاقة الدولية لتوسيع مصادر إمدادات الطاقة الدوليــة وأنواعها، وتحدثت الوثائق الثلاث عــن أن الاعتماد الأميركي على الوقود الأحفوري (النفط والغاز الطبيعي) المســتورد من الخارج يُعرّض الاقتصاد والأمن القومي الأميركي لخطر في حال توقف الإمدادات، واستخدام الدول المنتجــة مورد الطاقة باعتبارهــا أداةً للضغط السياســي على الولايات المتحدة؛ لذا أضحى أمــن الطاقة الأميركي والحصول علــى النفط الخارجي قضية أمن قومي مع نظرة الرؤســاء الأميركيين إلى النفــط الأجنبي من منظور الأمن القومي؛ ما دفعهم إلى اعتبار حماية مصــادر الطاقة الخارجية مكوّنًا من مكوّنات الاستراتيجية العسكرية الأميركية.

في محاولة لتقليــل الاعتماد على الطاقة المســتوردة من الخارج في ظل تزايد الاســتهلاك الأميركي والتنافــس الدولي على مصادر الطاقة التي تتســم بالمحدودية والندرة في الوقت ذاته؛ ومع تحــوّل الصراع الدولي على مصادر الطاقة إلى عســكري، حاولت الولايات المتحدة – أكثــر من أي دولة صناعية أخرى مستوردة للطاقة – تطوير بدائل الطاقة المتجددة، وإحلالها محل النفط، وتحقيق استقلالية الطاقة الأميركية، والتنقيب عن النفط في السواحل الأميركية. وهذه بدائل كانت محــل اهتمام إدارة الرئيس باراك أوبامــا أكثر من أي رئيس أميركي ســابق بما لا ينفي اســتمرار الخطــط الأميركية والجهــد لضمان أمن إمدادات الطاقة من الخارج وتدفقها.

فــي مقدمة اســتراتيجية الأمن القومي لعــام 2010 ركــزت إدارة أوباما على تطوير الطاقة النظيفة لتكون مصدر الإمــداد للصناعات الجديدة. ولتقليل الاعتماد الأميركي على النفط الخارجي عملت الإدارة على زيادة الاستثمارات التي تُضخ في قطاع الطاقة النظيفة، وتحســين كفاءة الطاقة، وزيادة اســتخدام الطاقة المتجددة والطاقة النووية، وتقليل الاعتماد على النفط في تســيير الحياة الأميركية، وتنويع مصادر الطاقة والموردين.

على الرغم مـن الزخم السياسـي والدعم المالي لإحـلال بدائل الطاقة المتجددة محل النفط، والتنقيب عن الأخير في الأراضي والسواحل الأميركية، وتصاعد الحديث عن استقلالية الطاقة الأميركية مع توقعات تقرير آفاق الطاقة لعام 2030 بارتفاع احتياطيات الولايات المتحـدة من النفط الصخري والغاز الصخري، وتوقعاته بأن يفوق الإنتاج الأميركي عددًا من الدول المنتجة حاليًا؛ سـتظل الولايات المتحدة الأميركية بحاجة إلى الإمدادات الخارجية لعدد من الأسـباب؛ من بينها أن الإنتاج الأميركي لن يفي بحاجـات الولايات المتحدة من الطاقـة التي هي في تزايـد يومي، إلى جانب أسـباب فنيـة ومالية تتعلق بسـهولة اسـتخراج النفط الخارجي، وقلة تكلفته مقارنة مع تكلفة استخراجه من الأراضي والسواحل الأميركية. وفي ظل اسـتمرار الاعتماد الأميركي على الخارج لتوفير الحاجات من مصادر الطاقة، يتزايد تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجيـة الأميركية. فكلما زاد اعتماد الدولة على الخـارج في تلبية حاجاتها من الطاقة زاد سعيها إلى تسخير سياسـاتها الخارجية واستخدام الأدوات كلها وتنويع مجالات التحرك في سياسـاتها الخارجية بما يضمن تحقيق أمن الطاقة الخاص بها، حتى لو تطلّب الأمر تغيير بعض المبادئ الأساسـية في سياسـتها الخارجية، وتطويعها بما يخدم هذا الهدف.

من هذا المنطلق يسعى الكتاب إلى دراسة تأثير الحاجة الأميركية المتزايدة إلى توفير حاجاتهـا من مصادر الطاقـة التقليدية بصورة كافيـة وآمنة لمواكبة نموّها الاقتصادي الـذي يُعد أحد مصادر قوتها عالميًا في السياسـة الخارجية الأميركية، وكذلك حدود هـذا التأثير خلال إدارتي الرئيـس الأميركي جورج دبليو بوش (2000–2008) والفترة الأولى للرئيس أوباما (2008–2012). مع التركيز على منطقة بحر قزوين كدراسة حالة لتوضيح مدى تأثير أمن الطاقة في السياسـة الخارجية الأميركية تجاه إحدى مناطق الإنتـاج الواعدة التي قال عنها نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني في عام 1998 عندما كان رئيسًا لشركة هاليبرتون: «إن منطقة بحر قزوين منطقة نفطية واعدة تنمو بسرعة كبيرة للتحول إلى منطقة استراتيجية لها أهمية كبرى للولايات المتحدة وللغرب بصفة عامة؛ لأن الغاز والنفط فيها لا يخضعان لسيطرة منظمة «أوبك»». ويركز الكتاب أيضًا

على تأثير أمن الطاقة الأميركي في السياســة الخارجيــة الأميركية بعد حوادث الحادي عشــر من أيلول/ ســبتمبر 2001؛ لِما لها من تأثير في أدوات السياسة الخارجية الأميركية ودوائرها خلال إدارتي بوش التي عملت على «عســكرة» السياسة الخارجية الأميركية، والفترة الأولى لأوباما.

اســتغلت إدارة بــوش وأقطابها مــن المحافظيــن الجدد بشــقيه الديني والسياســي تلك الحوادث وما تبِعها للدمج بين هدفــي الحرب على الإرهاب وتحقيق أمن الطاقة الأميركــي؛ فحمل الكثير من التحــركات الأميركية خلال الفترة بين عامــي 2001 و2008 لمحاربة التنظيمات الإرهابية في طياته هدف الحفاظ على الإمدادات الخارجية من الطاقة إلى الولايات المتحدة. لذا أصبح من الصعوبة التفريق بين التحركات الأميركية لمحاربة الإرهاب وهدف تحقيق أمن الطاقة الأميركــي خارجيًا. فالحرب الأميركية على أفغانســتان (تشــرين الأول/ أكتوبــر 2001) لم تكن تســتهدف القضاء على حركــة طالبان وتنظيم القاعدة فحســب، بل تدعيم الوجود العســكري الأميركي في منطقة حيوية في مجال نقل الطاقة من القارة الآسيوية إلى السوق الدولية. فضلًا عن أن الحرب الأميركية على العراق (آذار/ مارس 2003) كانت تهدف - وإن لم تعلن إدارة بوش صراحة - إلى ضمان السيطرة الأميركية على نفط العراق ومنطقة الخليج العربي، وتُحكِم سيطرتها على احتياطياته.

فرضت حوادث الحادي عشر من أيلول/ ســبتمبر وما تبعها من تطورات وتغييرات في منطقة الشــرق الأوســط ضغطًا علــى صانع القــرار الأميركي لاســتقلالية الطاقة الأميركية عــن منطقة الخليج العربــي، والبحث عن بدائل للمنطقة لتوريد مصــادر الطاقة إلى الولايات المتحــدة - وإن كانت المناطق الواعدة التي تســعى إليها الولايات ليست آمنه ومســتقرة وحالها حال منطقة الخليــج العربي ومنطقة الشــرق الأوســط - والاهتمام أكثر بقضايــا الطاقة المتجددة، مع تصاعد الحديث عن أن الدول الخليجية تســتخدم عوائد النفط في دعم المنظمــات الإرهابية، وارتفاع تكلفة التأميــن الأميركي لمنابع النفط وخطوط الإمداد من دول المنطقة إلى السوق الدولية في وقت تمر فيه الولايات

المتحدة الأميركية بأزمـــة اقتصادية ومالية منذ منتصف عام 2008، الأمر الذي دفع أوباما إلى تقليل الإنفاق على الدفاع وتقليل الانتشار والانخراط الأميركي في الصراعــات الدولية إلا تلك التـــي تهدد الولايات المتحـــدة بصورة جلية وقوية.

في المقابل ركزت إدارة الرئيس «أوباما» على تحقيق أمن الطاقة الأميركية اعتمادًا على الداخل الأميركي بزيادة المخصصات المالية لمشــاريع وأبحاث الطاقة المتجددة كبديل مـــن الطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي) التي تعتمد عليهـــا الولايات المتحدة، وتشـــجيع التنقيب عـــن النفط والغـــاز الطبيعي في الأراضي الأميركية، ولا ســيما مع تقارير أميركيـــة وعالمية تتحدث عن ارتفاع احتياطيـــات الولايات المتحدة من الغاز الصخـــري والنفط الصخري، وارتفاع إنتاجهما على الرغم من تكلفة استخراجهما أميركيًا.

لبحث تأثير مفهوم «أمن الطاقة» في السياســـة الخارجيـــة الأميركية يُركّز الكتاب على مفهـــوم أمن الطاقة في ضـــوء التطور الحادث فـــي مفهوم الأمن لمواكبته التغيرات والتطورات التي يشهدها النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية.

يُقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول رئيســـة، يناقش **الفصل الأول** مفهوم «أمن الطاقة» في ضـــوء تطورات مفهوم الأمن، فيركز علـــى التطور في مفهوم الأمن والتعريـــف بمفهوم أمن الطاقـــة والتطور الذي طرأ عليه وإشـــكاليات المفهوم وقضاياه. ويناقش **الفصل الثاني** تأثير أمن الطاقة الأميركي في السياسة الخارجية الأميركية، مركّزًا على محددات أمن الطاقة الأميركي وسياسات إدارتي الرئيس بوش (الابـــن) وأوبامـــا الداخلية والخارجيـــة لتحقيق أمن الطاقـــة الأميركي، وأدوات السياســـة الخارجية للإدارتين لتحقيق أمن الطاقة الأميركي. ويُخصّص **الفصل الثالث** لدراســـة الحالة، حيث يناقش التنافـــس الدولي على موارد بحر قزوين والسياســـة الخارجية الأميركية في منطقة بحر قزويـــن. ويختم الكتاب بعرض أهم الاستنتاجات التي توصّل إليها البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري

مفهوم «أمن الطاقة» في ضوء تطورات مفهوم «الأمن»

شهد النصف الثاني من القرن العشـــرين عددًا من التطورات والتحولات والتحديات التي دفعت بدورها إلى إحداث تحـــول وتغيير في المقاربات التي كانت تتناول بالبحث والدراســـة مفهوم «الأمن»، مثله مثل الكثير من المفاهيم السياسية والاجتماعية التي شهدت تطورات وتغييرات خلال تلك الفترة، إذ كان مفهوم «أمن الدولة القومية» هو المسيطر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حين كانت تســـيطر المدرســـة الواقعية التي أولت أهمية للدول القومية وأمنها، ليشـــهد مفهوم «الأمن» مرحلة من التطور والتغيير مع التطـــورات والتغييرات الدولية، ليتسع لما هو أبعد من «أمن الدولة القومية» ليضم مفاهيم جديدة مثل: «الأمن الإنســـاني» و«الأمن المائي» و«الأمن الغذائي» و«الأمن البيئي» و«أمن الطاقة» وغيرها من المفاهيـــم الأمنية الجديدة التي اصطبغت بصبغة سياســـية واجتماعية في الوقت ذاته.

مع التحولات في ميزان القوى الدولي، وبزوغ قوى دولية جديدة تتنافس على المكانة الدولية التي أضحى محورها - ضمن عدد من محاورها - السيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها، وتزايد الطلب عليها خلال الأعوام القادمة، لأن مصادر قـــوة تلك القوى البازغة دوليًّـــا هي اقتصادية في الأساس؛ حيث برزت أهمية مفهوم «أمن الطاقة» وتأثيراته باعتباره محددًا شأنه شأن عدد من المحددات التقليدية الأخرى (الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحـــدود) في السياســـة الخارجية والدفاعية للدول، ولا ســـيما للقوى الصناعية الأكثر استهلاكًا للطاقة.

انطلاقًا من أهمية محددة لـِ «أمن الطاقة» في السياسة الخارجية والدفاعية للدول الكبرى، في ضوء أن الصراع المستقبلي بين الدول سيكون محوره الطاقة

ومصادرها وإمداداتها، يُقســم هذا الفصل في دراســته ماهية «أمن الطاقة» في ضوء التحولات في مفهوم الأمن إلى مبحثين: يناقش المبحث الأول التطور في مفهوم الأمن خلال الحرب الباردة وبعدها، ويتناول التغيير الذي طرأ عليه بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ ســبتمبر 2001 التي أعادت المفهوم في جزء منه إلى ما كان عليه خلال الفترة التي سبقت انتهاء الحرب الباردة. أما المبحث الثاني فيتنــاول ماهية مفهوم «أمن الطاقــة» في ضوء نظرة الدول المســتهلكة والمنتجة للمفهوم، والتطور الذي طرأ على المفهوم، وذلك تمهيدًا للانتقال في الفصل الثاني إلى دراسة تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية.

أولًا: أبعاد التطور في مفهوم «الأمن»

يتّسم مفهوم الأمن - الذي يُعد أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدوليــة - بالتغيير والتطوير، وهــو في حقيقته مفهوم متغير غير جامد، شــهد توسّعًا في أبعاده لتتجاوز التهديدات العســكرية إلى غير العسكرية التي لا تقل أهمية عنها، والتي تنوّعت بين تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية، واعتمَد وحــدات تحليلية غير الدولــة القومية لموضوعه، فضلًا عن تنــوّع في مصادر تهديده التي يجب على الوحدة التحليلية أن تحمي نفســها منها لضمان بقائها. فهو مفهوم في حالة حركة دينامية لا تتصف بالجمود والاستاتيكية[1].

خلال حقبة الحرب الباردة ســيطرت نظرة المدرســة الواقعية للأمن على الدراســات الأمنية لأنها قدمت تفســيرًا للحروب ومعوّقات التعاون. ويرجع رواجها إلى التنافس النووي بين الاتحاد الســوفياتي والولايات المتحدة الذي سيطرت عليه الجوانب العســكرية خلال العقود الأولى من الحرب الباردة[2]، في ظل ســعي كلٍّ واحدة من القوتين العُظميين للســيطرة علــى الأخرى وفقًا

(1) ســليمان عبد الله الحربي، «مفهوم الأمن: مســتوياته وصيغه وتهديداته (دراســة نظرية في المفاهيم والأطر)،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 (صيف 2008)، ص 10.

(2) Stephen Walt, «International Relation: On World May Theories,» in: Marc A. Genest, *Conflict and Cooperation: Evolving Theories of International Relation*, 2nd ed. (Belmont, CA: Thomson/Wadsworth, 2004), p. 30.

لمنظور المدرســـة الواقعية التقليدية الذي عزّزه غياب قـــوة مركزية دولية عُليا تقلل من حدة الصراع القائم بين الدولتين.

ركزت المدرســـة الواقعية التقليدية على الدول القوميـــة باعتبارها وحدة التحليل الرئيســـة في ظل نظام دولي فوضوي تحكمه الصراعات والتنافس بين وحداته، ورأى أنصارها غياب ســـلطة عليا تمارس ضغطًا على الدول لإرغامها على تبني سياســـات بعينها. ومن ثم لم تهتم الدول مع تنافســـية النظام الدولي الســـائد وفوضويته إلا بتحقيق وضمـــان أمنها وبقائها عن طريق قوة عســـكرية تحميها من أي عـــدوان خارجي[3]. ومن هـــذا المنطلق كان تركيـــز الواقعيين على القوة العســـكرية باعتبارها الأداة الرئيســـة لتحقيق الأمن[4]. وحصر أنصار المدرســـة الواقعية مفهوم الأمن في بقاء الدولة وحمايتها والدفاع عنها في ظل صراع لا تحكمه إلا قوة الدولة، وفي ظل غياب قوة مركزية دولية تحمي الدول من عدوان إحداها على الأخرى[5].

يرى منظرو المدرســـة الواقعيـــة أن القضايا الأمنية العســـكرية هي قضايا السياســـة العليا (High Politics)، وما عداها من القضايا الاجتماعية والسياســـية والثقافية... إلخ هي قضايا السياسة الدنيا (Low Politics). وبناء على هذا الاعتبار تكون حماية الدولة من التهديد العســـكري الخارجي ضمـــن قائمة الأولويات

---

(3) لمزيد من التفاصيل عن أفكار وفرضيات المدرســـة الواقعية بتنوّعاتها الفكرية يمكن الرجوع إلـــى: Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th ed., rev. (New York: Alfred Knopf, 1978), pp. 4-15; Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co., 1979), pp. 103-128; William C. Wohlforth, «Ralism,» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, *The Oxford Handbook of International Relations* (New York: Oxford University Press, 2008), pp. 131-149; Randall L. Schweller, «The Progressiveness of Neoclassical Realism,» in: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, eds., *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field*, BCSIA Studies in International Security (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2003), pp. 311-348, and

أحمد محمد أبو زيد، «نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 36 (خريف 2012)، ص 49-56.

(4) Joshua S. Goldstein and Jon C. Pevehouse, *International Relations* (New York: Longman, 2007), p. 57.

(5) Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf, *World Politics: Trend and Transformation* (New York: [Wadsworth Pub Co], 1999), p. 27.

الاستراتيجية الرئيسة للأمن الدولي[6]. ووفقًا لهذه المدرسة (الواقعية) يقتصر مفهوم الأمن على أمن الدولة (State Security)، وبذلك يجبّ أمن الفرد والجماعة ويحويه. ومفهوم الأمن وفق تلك المدرسة يمكن أن يُختزل في مفهوم البقاء. ويزدهر هذا المفهوم في ظل مناخ وعلاقات الصراع والتوتر والحرب. واتساقًا مع هذا التوجه الساعي إلى الاستحواذ على القوة واستخدامها باعتبارها جوهر الأمن - من وجهة نظر المدرسة الواقعية - تمثل القوة العسكرية تحديدًا محور القوة وأداتها الرئيسة. كما أن السلام - وفقًا للواقعية - ذو محتوى سلبي، إذ لا يتعدى كونه «غيابًا للحرب»[7].

لكن التحولات التي شهدتها العلاقة بين القطبين الكبيرين في ذلك الوقت (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، والتي قلّصت عدم الأمان النووي وسباق التسلح بينهما، وكانت السبب الرئيس في تضييق مفهوم الأمن وسيطرة المفاهيم الأمنية العسكرية على الدراسات الأمنية خلال العقود الأولى من الحرب الباردة، أدّت إلى تحرير مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من سطوة المدرسة الواقعية التي تُعلي التهديدات العسكرية لتظهر مدارس ونظريات أخرى أعطت أهمية متزايدة للتهديدات غير العسكرية. لذا لم تستمر سيطرة نظرة المدرسة الواقعية التي قصرت مفهوم الأمن العسكري كثيرًا على التطورات والتغييرات في البيئة الدولية مع استقلال العديد من الدول النامية خلال ستينيات القرن المنصرم وسبعينياته؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة القضايا والاهتمامات الدولية التي تختلف في جزء كبير منها عن تلك القضايا التي ركزت عليها المدرسة الواقعية، خصوصًا قضايا التنمية ومساعي القضاء على التخلف وبناء الدولة.

---

(6) حسن الحاج علي أحمد، «حرب أفغانستان: التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيوثقافي،» في: أحمد بيضون [وآخ.]، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 23 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 253-254.

(7) لمزيد من التفاصيل عن رؤية كينث والتز (Kenneth Waltz) أحد منظري المدرسة الواقعية للحرب وتحليلها يمكن الرجوع إلى: Kenneth Waltz, «Man, the State and War», in: Genest, *Conflict and Cooperation*, pp. 12-27, and

أحمد محمد أبو زيد، «كينث والتز: خمسون عامًا من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27 (صيف 2010)، ص 93-109.

مع تزايد المشـــكلات والقضايا الأمنية التي طرحتهـــا دول العالم الثالث النامية، وهي في حقيقتها مشـــكلات غير عســـكرية، مثل: بناء الدولة والشرعية السياســـية إلـــى جانب تهديـــدات ذات بعد عســـكري محض؛ تبنّـــى عدد من الدراســـات الأمنية في البلدان النامية صيغة موســـعة للأمن تشـــمل الدفاع عن القيم الوطنية ووحدة التـــراب وبقاء الدولة وإيجاد مناخـــات اقتصادية للرخاء والحفاظ على الانســـجام الاجتماعي والبناء الوطني، محددة تلك الدراســـات الأبعـــادَ الاقتصادية والســـكانية والاجتماعية باعتبارها أبـــرز جوانب الأمن في تلك البلدان، ومن ثم ظهـــرت الحاجة إلى إعادة صوغ مفهوم الأمن ليشـــمل التهديدات والأبعاد غير العسكرية[8].

صاحب تزايد عدد الدول المســـتقلة حديثًا بروز المنظمات غير الحكومية ومؤسســـات المجتمع الدولي التي أخذ دورها في التزايد على الساحة الدولية باعتبارها فاعلًا دوليًا متميزًا من الدولة، فضلًا عن مساهمتها في قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقضايا الســـلم والأمن الدوليـــن، مُحدثة تغيرات في بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية[9].

دحضت هذه التغيرات علـــى الصعيد العالمي عددًا مـــن مقولات الفكر الواقعي باعتبار الدولة هي وحدة التحليل الرئيسة. فأوضحت التغييرات الحادثة في النظام الدولي خلال عقد الســـبعينيات أن الدولة لم تعد المحور الرئيس في العلاقات الدولية، بل إن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى (المؤسسات

---

(8) Amitav Acharya, «The Periphery as The Core: The Third World and Security Studies,» Paper Prepared for Presentation at: *Strategies in Conflict: Critical Approaches to Security Centre for International and Strategic Studies*, Convened by the Centre for International and Strategic Studies, Toronto, York University, March 1995, Available at: <http://pi.library.yorku.ca/dspace/bitstream/handle/10315/1412/YCI0071.pdf?sequence=1>.

(9) لمزيـــد من التفاصيل عن التغير فـــي الفواعل الدولية من الدولة القومية بالمعنى الوســـتفالي إلى ظهور فواعل دولية جدد من منظمات دولية وإقليمية وشـــركات متعددة الجنســـيات، يمكن الرجوع إلـــى: John Rourke, *International Politics on the World Stage* (Boston: McGraw-Hill, 1998), p. 57, and Goldstein and Pevehouse, *International Relations*, pp. 13-14.

والمنظمــات الدولية) يمكن أن تُؤثر ويفــوق تأثيرها تأثير الدولــة القومية في العلاقات الدولية[10].

في ضوء تلك التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي مع بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات العملاقة كفاعلين جدد على الساحة الدولية، وتزايد دورهم وقوتهم التأثيريــة بما يفوق دور الدولــة القومية وتأثيرها، ظهر تيــار رافض لتحليلات الفكر الواقعي، لكون الأمر لا يقتصر على بعده العســكري فحســب، بل هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية وتأثيرًا عن المفهوم العسكري.

في هذا الســياق ظهر كتاب روبرت مكنمــارا (Robert McNamara) جوهر الأمن (*The Essence Security*) في ســتينيات القرن العشــرين ليؤكد الأبعاد غير العســكرية للأمن، رابطًا التنمية بالأمن. ويرى أن الأمن ليس النشاط العسكري التقليــدي، وإن كان ينطوي عليه، بل هو التنمية، ومــن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. والدول النامية التــي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببســاطة أن تظل آمنة[11]. وبذلك يضيف بعــدًا جديدًا من أبعاد الأمن يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية مــن دون التخلي عن البعد العســكري للأمــن ودوره في حماية الدولة، لكن وضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمن[12].

في حقيقة الأمر، لم يكن مكنمارا ســبّاقًا في طرح الفكرة الليبرالية للأمن التي تربط بين الأمن والتنمية، بل ســبقه ميثاق الأمم المتحدة وفلســفته، حيث قامت هياكل المنظمة ونشاطها على فلسفة شاملة تربط بين هدف الحفاظ على الأمن والســلم الدوليين، وهدف تعزيز التعاون الدولي في المجالات التنموية. لكن تمثلت الإضافة المهمة لكتاب مكنمارا في تأســيس مفهوم تنموي للأمن. ومن بعــده تعددت المســاهمات التي ربطــت مفهوم الأمــن بمفاهيم تنموية

(10) الحربي، «مفهوم الأمن،» ص 16.

(11) روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوســف شــاهين (القاهرة: الهيئــة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)، ص 125.

(12) الحربي، «مفهوم الأمن،» ص 17.

مثل الحاجات الأساسية للإنسان ومستوى المعيشة ونوعية الحياة والتنمية البشرية[13].

لتفسير التطورات الجديدة التي يشهدها النظام الدولي وعدم قدرة المفهوم الأمني القائم على القوة العسكرية وأمن حدود الدولة القومية الذي تبنّته المدرسة الواقعية على تقديم تفسير لها ظهرت مدارس نظرية تتحدى مقولات المدرسة الواقعية مثل الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة وأبحاث السلام. وتبنت هذه المدرسة (الليبرالية)[14] مفهومًا للأمن لا يقتصر على البعد العسكري وإنما يتعدّاه إلى أبعاد ثقافية واجتماعية لا تقل أهمية عنه[15]. ويرى أنصار هذه المدرسة أن التهديدات قد لا تكون الدولة المستهدفَ الوحيدَ منها، بل ربما تشمل المجتمع الدولي ككل، ولهذا ركّز أنصارُها على مفهوم الأمن الجماعي (Collective Security) الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام الدولي[16]. كما أن منشأ مصادر التهديد عند الليبراليين ليس خارجيًا فحسب، بل إنها قد تنشأ من الداخل أيضًا[17].

يُضاف إلى ذلك أن الخسائر الأميركية والهزيمة العسكرية للحرب الأميركية في فيتنام التي أثارت إشكالية كبرى لدى الباحثين والمتخصصين

---

(13) مصطفى علوي، «مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،» في: هدى ميتكيس وصدقي عابدين، محرران، قضايا الأمن في آسيا (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004)، ص 5.

(14) لمزيد من التفاصيل عن أفكار وفرضيات المدرسة الليبرالية بتنوعاتها الفكرية يمكن الرجوع إلى: Robert Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Disorder in the World Political Economy* (New Jersey: Princeton University Press, 1984), pp. 49-110; Andrew Moravcsik, «The New Liberalism,» in: Reus-Smit and Snidal, *The Oxford Handbook of International Relations*, pp. 234-254; Andrew Moravcsik, «Liberal International Relations Theory: A Scientific Assessment,» in: Elman and Elman, eds., *Progress in International Relations Theory*, pp. 159-204, and

أبو زيد، «نظرية العلاقات الدولية،» ص 56-61.

(15) علوي، «مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،» في: ميتكيس وعابدين، قضايا الأمن في آسيا، ص 6.

(16) Kegley and Wittkopf, *World Politics*, p. 25.

(17) الحربي، «مفهوم الأمن،» ص 27.

في الشـــؤون الأمنية في ذلك الوقت بشـــأن ما إذا كانت تكلفة الحروب تحقق الأهداف السياســـية والاقتصادية منها، مـــا أعاد التفكير في فرضية المدرســـة الواقعية بسيطرة المفهوم العسكري للأمن.

صاحب ذلك أيضًا ما أظهرته أزمة حظـــر النفط العربي في عام 1973 من أن هناك تهديدات غير عسكرية يكون تأثيرها وعواقبها أكبر بكثير من التهديدات العســـكرية. وخلال تلك الفترة ركز كثير من الدراســـات الأمنيـــة على الأبعاد الاقتصادية للأمن وتهديداته، إلى جانب دراســـات ركزت على العلاقة التبادلية بين الأمنين العسكري والاقتصادي. وهي كلها دراسات[18] انتهت إلى أن الأمن بمفهومه العسكري ما هو إلا أحد مفاهيم الأمن بمفهومه ومعناه الشامل الأوسع، ولم يعد المفهوم المركزي في ضوء التطورات الحادثة في النظام الدولي.

أدّت التحولات الكبرى كلها التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من انتشـــار الصراعات الداخلية داخل الدولة القومية وعولمة بعد القضايـــا مثل البيئة والأمراض والفقر وتعـــدد التهديدات والتحديات التي تتجاوز الدولة، وكذلك في طبيعتها، حتى وإن مست الجانب العسكري إلا أنه يتعذر معالجتها بالطرائق العســـكرية التقليدية، إلـــى تعقّد مفهوم الأمن؛ حيث تعددت مســـتوياته ووحداته التحليلية لتشمل الفرد والدولة والنظام الدولي من جهة، وتشـــابكت أبعاده من جهة أخرى، فأضحى هناك ارتباط وثيق بين البعد العســـكري وغيره من الأبعاد الأخرى (السياســـية والاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية... إلـــخ)، وأصبح من الصعوبة الفصل بينها. ولـــم يعد الأمن يقتصر على مهمة حماية حـــدود الدولة من الهجـــوم والاعتداء (الســـلامة الإقليمية للدولة) بل تعداها إلى قضايا اجتماعية وسياسية وبيئية متعددة ومتنوّعة ومهمة في الوقت ذاته.

---

(18) لمزيد مـــن المعلومات عن المفهوم الاقتصـــادي للأمن وعن الدراســـات والكتابات التي تحدثت عنه في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها يمكن الرجوع إلى: Barry Buzan, «Rethinking Security after the Cold War,» *Cooperation and Conflict*, vol. 32, no. 1 (March 1997) pp. 7-9, and Jonathan Kirshner, «Political Economy in Security Studies after the Cold War,» Cornell University Peace Studies Program, Occasional Paper 20, April 1997.

لم يقتصر التحول على الوحـــدات التحليلية والقضايا محـــل التركيز في الدراســـات الأمنية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، لكن صاحب تلك الفترة أيضًا تحـــوّل في طبيعة القوة ذاتها. بمعنى أن القوة لـــم تعد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعامل العســـكري، بل تعدّته إلـــى التكنولوجيا والتعليـــم والنمو الاقتصادي والاعتماد المتبـــادل والمعلومات. وأضحت تلـــك العوامل أحد محددات قوة الدولة، وأي تهديد لها يمثل تهديدًا جليًا لأمـــن الدولة، التي لا تقل أهمية عن التهديد العسكري الخارجي للدولة من غزو وعدوان عسكريين(19).

في إطار هذا التطور لمفهـــوم الأمن بعد انتهاء الحـــرب الباردة، وتعميم النظرة الموســـعة للأمن ليشـــمل الجوانب العسكرية والسياســـية والاجتماعية والثقافية، ميّز باري بوزان بين خمسة أبعاد رئيسة لمفهوم الأمن لا تعمل بمعزل بعضها عن بعض، بل معًا في شبكة قوية من الترابط، كالآتي(20):

- **الأمن العسكري**: يهتم أساسًا بالقدرات الدفاعية والهجومية وبمدركات الدول لنوايا بعضها تجاه بعضها الآخر.

- **الأمن السياســـي**: يعني الاســـتقرار التنظيمي للدولة ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

- **الأمن الاقتصادي**: يخص الموارد المالية والأســـواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

- **الأمن الاجتماعي**: يخص قـــدرة المجتمعات على إعـــادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغـــة والثقافة والهويـــة الوطنية والدينية والعـــادات والتقاليد في إطار شـــروط مقبولة لتطورها. وتلك التهديدات التـــي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها.

---

(19) عبد النور بن عنتر، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،» السياسة الدولية، العدد 160 (نيسان/ أبريل 2005)، ص 61.

(20) Buzan, *People, State and Fear*, pp. 19-20.

- الأمن البيئي: يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني باعتباره عاملًا أساسًا يتوقف عليه النشاط الإنساني.

ترجم تقرير التنمية البشـرية لعام 1994 التطور في مفهوم الأمن في ظل المتغيرات الدولية خلال مرحلة ما بعد الحرب البـاردة، فعالج (التقرير) عددًا من التهديدات الأمنية غير العسـكرية، مركزًا على مفهوم «الأمن الإنساني»[21] (Human Security) الـذي عُني بصون كرامة الإنسـان بتلبيـة احتياجاته المادية والمعنوية وضمان ممارسة حقوقه السياسية وسـيادة القانون والحكم الصالح والعدالة الاجتماعية. ولا يتحقق هذا النوع من الأمن بالأدوات العسـكرية، بل بغير العسكرية، ويعني الانتقال من الأمن اعتمادًا على القوة العسكرية إلى الأمن الذي يقوم بوساطة التنمية الإنسانية المُستدامة.

مواكبةً للتغيرات الدولية التي أثّرت بدورها في مفهوم الأمن، انطلق **تقرير التنمية الإنسـانية العربية لعام 2009 تحت عنوان تحديات «أمن الإنسـان» في البلـدان العربية**[22] من الإطار الـذي وضعه تقرير التنمية البشـرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن «أمن الإنسـان». فتناول التقرير أسـباب التراجع في أمن الإنسـان العربي التي أرجعها إلى الهشاشة في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئة في المنطقة، وافتقارها إلى سياسات تنموية تتمحور حول الإنسان في المنطقة، وضعفها تجاه التدخل الخارجي.

عرض تقرير الأمم المتحدة لعام 1994 سبعة أبعاد للأمن الإنساني[23]:

- الأمن الاقتصادي الذي يتهدده الفقر.

- الأمن الغذائي الذي يتهدده الجوع والمجاعة.

---

(21) United Nation Development Program (UNDP), *Human Development Report 1994: New Dimension of Human Security* (New York: UNDP, 1994).

(22) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنســانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009).

(23) United Nation Development program (UNDP), *Human Development Report 1994,* pp. 24-25.

- الأمن الصحي الذي تتهدده أشكال الأمراض.
- الأمن البيئي الذي يتهدده التلوث والتدهور البيئي ونضوب الموارد.
- الأمن الشخصي الذي تتهدده الجريمة والعنف.
- الأمن السياسي الذي يتهدده القمع السياسي.
- الأمن الاجتماعي الذي يتهدده النزاع الاجتماعي أو الإثني أو الطائفي.

في واقع الأمر، لم تقتصر الكتابات والدراسات الأمنية على تلك الأبعاد الخمسة التي تحدث عنها بوزان، ولا السبعة التي تحدث عنها تقرير التنمية البشرية لعام 1994، بل أُضيفت إليها أبعادٌ جديدة أو فصلت في أحد تلك الأبعاد. فأضحت تلك المفاهيم الأمنية الجديدة (أمن الطاقة والأمن المائي والأمن الغذائي... إلخ) محل اهتمام من عدد ليس قليلًا من الدراسات لتداخلها مع المفاهيم الأخرى، وتأثيرها في الأمن القومي للدولة، سواء بالسلب أم بالإيجاب، ما جعلها محل اهتمام عدد من الدول والدراسات الأمنية في الآونة الأخيرة.

على الرغم من التحول الذي طرأ على الدراسات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالتركيز على التهديدات غير العسكرية، وتوسيع مفهوم الأمن ليضم مفاهيم أمنية جديدة، ما زالت هناك دراسات وكتابات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لأنصار المدرسة الواقعية تركز على الأمن بمفهومه العسكري على ما عداه من مفاهيم وتهديدات غير أمنية. وهي دراسات وكتابات تنظر إلى الدراسات الأمنية على أنها ظاهرة دراسة الحرب والتهديد واستخدام القوة العسكرية[24]. وجاءت حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 لتدعم فرضية هذا التيار؛ كونها تُمثل انقطاعًا في مسار التطور الليبرالي لمفهوم الأمن؛ إذ استدعت هذه الحوادث الإرهابية، وما تعرّضت له دول عدة من تهديدات وهجمات إرهابية، الكثير من خبرة المفهوم الواقعي للأمن بالاستخدام المكثف

(24) لمزيد من التفاصيل عن أنصار تلك النظرة وكتاباتهم يمكن الرجوع إلى: Buzan, «Rethinking Security after the Cold War,» p. 10.

للقوة العسكرية والإنفاق العسكري كأحد أدوات السياسة الأمنية - الدفاعية للدول[25]. ووجهت هذه الحوادث أيضًا تحديًا لأصحاب الفكر الليبرالي عمومًا ولأنصار فكرة السلام الديمقراطي (Democratic Peace) خصوصًا الذين كانت تتركز رؤيتهم على تحقيق السلم والأمن الدوليين انطلاقًا من فكرة مفادها أن الديمقراطيات لا تتصارع، ولا تشن الدول الديمقراطية حروبًا ضد دول أخرى نظرًا إلى وجود مؤسسات دولية تقوم نيابة عنها بدراسة قرارات الحرب بصورة مستفيضة[26].

عقب تلك الحوادث (11/ 9/ 2001) ركزت الإدارة الأميركية على البعد العسكري في حربها الدولية التي قادتها على الإرهاب، والتي لم تقتصر على جماعات تراها الولايات المتحدة والدول الغربية منظمات إرهابية، لكنها شملت دولًا لإيوائها منظمات إرهابية. فكانت الحرب الأميركية على أفغانستان (2001) وعلى العراق (2003) بتهمة دعم الدولتين تنظيم القاعدة ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى المعلنة وغير المعلنة.

لكن مع التطورات التي تلت حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر طُعّم هذا المفهوم الواقعي الضيق للأمن ببعض الأبعاد الليبرالية للمفهوم، ما دفع باحثين إلى القول إن الجماعة العلمية في فترة ما بعد حوادث أيلول/ سبتمبر ستعيش مع أزمة مفاهيمية في التعامل مع قضايا الأمن[27]. وعلى الرغم من عودة سيطرة المدرسة الواقعية على الدراسات الأمنية بعد هذه

---

(25) لمزيد من التفاصيل عن عودة سيطرة المفهوم العسكري على الدارسات الأمنية بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر على خلفية الحرب الأميركية على الإرهاب، يمكن الرجوع إلى:
Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies* (New York: Cambridge University, 2004), p. 229, and Paul D. Williams, «Security Studies, 9/11 and the Long War on Terror,» in: Alex J. Bellamy [et al.], eds., *Security and the War on Terror* (London; New York: Routledge, 2008), pp. 9-24.

(26) John Baylis, «International and Global Security in the Post-Cold War Era,» in: John Baylis, Patricia Owens and Steve Smith, ed., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 262-263.

(27) علوي، «مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،» في: ميتكيس وعابدين، قضايا الأمن في آسيا، ص 23.

الحوادث، داخــل الولايات المتحدة الأميركية وخارجهــا، من خلال التركيز على كيفية حماية الأراضي الأميركية ضد أي هجوم إرهابي جديد، إلى جانب التركيز على تعزيز الدفاعات الأميركية لحمايــة أراضيها، والتحرك الخارجي للقضاء على الإرهاب الدولي، فإن هــذا لم يعنِ عدم التركيز على الأبعاد غير العســكرية للأمن، خصوصًا مع تبني المنظمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة اســتهداف الولايات المتحدة والقوى الغربية ليس بمهاجمة أراضيها كما كان الحال في الحادي عشــر من أيلول/ ســبتمبر، بــل اقتصاديًا بضرب الاقتصاد الأميركي والغربي في مقتله باســتهداف المنشآت النفطية التي تعتمد عليها، واســتهداف الإمدادات الأميركية وناقلات النفــط الأميركية والغربية، والتي ســيكون لها جُل الأثر في الاقتصاد الأميركي والعالمي[28]. الأمر الذي اعتبر كثيرون أنه في حال حدوثه ســتكون آثاره الكارثية أكبــر بكثير من آثار الحادي عشــر من أيلول/ ســبتمبر الإرهابية. لذا اعتبر المحافظون الجدد أن أمن الطاقة الأميركي لا ينفصل عن الأمن القومــي الأميركي، بل جعلوه أحد مكوّناته.

مع تراجع قوة التنظيمات الإرهابية بعد الحرب الأميركية على الإرهاب، وتفكيك معظمها - إن لم يكن - كلها، ووقــف تهديداتها لأراضي الولايات المتحدة، ومع تزايد تكلفــة الحرب الأميركية في أفغانســتان والعراق[29] في وقت تمــر فيه الولايات المتحــدة بأزمة اقتصادية منــذ منتصف عام 2008، تراجعت أهمية القوة العســكرية، ليحدث مجددًا تحول إلى المفاهيم الأمنية

---

(28) نيكول ستراكة، «الجهاد الاقتصادي: تحدٍّ أمني لإمدادات الطاقة العالمية،» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب (دبي: مركز الخليج للأبحاث)، العدد 6 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، ص 27.

(29) تُعد حربا أفغانســتان (2001) والعراق (2003) من أكثر الحروب الأميركية تكلفة، حيث تقدر دراسة صادرة عن كلية جون كينيدي للدراســات الحكومية التابعة لجامعة هارفارد في آذار/ مارس 2013 تكلفة الحربين بين 4 و6 تريليونات، ويمكن الرجوع إلى أصل الدراســة: Linda J. Bilmes, «The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan: How Wartime Spending Decisions Will Constrain Future National Security Budgets,» Harvard Kennedy School, John F. Kennedy School of Government Faculty Research Working Paper Series RWP 13-006, March 2013, Available at: <https://research.hks.harvard.edu/publications/workingpapers/citation. aspx?PubId=8956&type=WPN>.

التي كانت مسـيطرة قبل أيلول/ سبتمبر 2001. ويُعزّز هـذا التحول بداية إدارة أوباما الأولى والثانية بخفض الإنفاق العسـكري والمخصصات المالية الدفاعيـة[30] لتبنّيها سياسـة خارجية أقـل انخراطًا في مواجهات عسـكرية خارجية، وسحب القوات الأميركية من أفغانستان والعراق[31]. وحتى في حال اتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية، فإنه يكون بمشاركة المجتمع الدولي لا بهدف تأمين الحدود التي كانت محل تركيز الواقعيين، لكن لأغراض إنسـانية أولتها المدرسـة الليبرالية أهمية أكثر. وتتجلّى صوَر هذا التحول في سـحب إدارة أوباما القـوات الأميركية في أفغانسـتان والعراق والتدخل العسـكري الأميركي بمسـاعدة المجتمـع الدولي (بريطانيا وفرنسـا) فـي ليبيا في عام 2011 لأغراض إنسانية[32].

ثانيًا: أبعاد مفهوم «أمن الطاقة» وقضاياه

مفهوم «أمـن الطاقة» ليـس مفهومًا جديـدًا؛ وترجع بداياتـه إلى قرار وينستون تشرشـل الذي يُعد أول من طرح تعريفًا له[33]. ومع الحوادث التي شـهدها النظام الدولي من أزمـة حظر النفط العربي في عـام 1973 والثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 التي نتج منها ارتفاع كبير في أسعار النفط، زاد الاهتمام بهذا المفهوم عالميًا، خصوصًا لدى الولايات المتحدة الأميركية وكبرى الدول الصناعية المسـتهلكة للطاقة عالميًا، وتزايدت أهميته مع تزايد

(30) Michael E. O'Hanlon, «Right-Sizing Defense Budget Cuts,» Washington DC, Brookings Institution, 17/1/2013, Available at: <http://www.brookings.edu/research/papers/2013/01/right-sizing-defense-budget-cuts>.

(31) Michael R. Gordon and Mark Landler, «Decision on Afghan Troop Levels Calculates Political and Military Interests,» *New York Times*, 12/2/2013, Available at: <http://www.nytimes.com/2013/02/13/us/politics/obama-to-announce-troops-return.html?_r=0>, and «Barack Obama Announces Total withdrawal of US troops from Iraq,» *The Guardian*, 21/10/2011. <http://www.guardian.co.uk/world/2011/oct/21/obama-us-troops-withdrawal-iraq>.

(32) Jon Western and Joshua S. Goldstein, «Humanitarian Intervention Comes of Age: Lessons from Somalia to Libya,» *Foreign Affairs*, vol. 90, Issue 6 (November/December 2011), pp. 48-59.

(33) Daniel Yergin, «Ensuring Energy Security,» *Foreign Affairs*, vol. 85, Issue 2 (March/April 2006), p. 69.

التهديدات الإرهابية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر باستهداف المنشآت النفطية، ولا سيما في منطقة الخليج العربي ذات الثقل الاستراتيجي في سوق الطاقة الدولية.

أصبح مفهوم «أمـــن الطاقة» جليًا في اســـتراتيجيات الأمن القومي للدول الصناعية الكبرى، بل إنها أخذت في صوغ اســـتراتيجيات قومية خاصة بقضية الطاقة وأمنها على المســـتويين الداخلي والخارجي، وبـــدأت أيضًا بتخصيص ملايين الدولارات للأبحاث والدراسات والمشاريع الخاصة بقضية أمن الطاقة، ووضعها موضع التنفيذ.

بداية، تواجه محاولة إيجاد تعريف محـــدد لمفهوم «أمن الطاقة» عددًا من الإشـــكاليات من جهة، وصعوبة إيجاد تعريف متفق عليه ســـواء بين الباحثين والدارســـين والدول المســـتهلكة والمنتجة من جهة أخـــرى؛ لتعدد المقاربات والمنظورات لتناول قضية أمن الطاقة. وهذه سمة الكثير من المفاهيم السياسية والاجتماعية - إن لم يكن كلها. وتتمثل إشكاليات تعريف مفهوم «أمن الطاقة» في ثلاث إشكاليات رئيسة[34]:

- **الإشكالية الأولى**: ليس هناك اتفاق على تعريف محدد للمفهوم في ظل تبني كل دولة (مستهلكة ومنتجة) تعريفًا خاصًا بها، حتى إن الدولة الواحدة قد تتبنّى تعريفات مختلفة للمفهوم تختلف من فتـــرة إلى أخرى، وما يرتبط بذلك من سياســـات خاصة بتحقيق مفهومها لأمن الطاقة. ومـــع صعوبة التوافق على تعريف، تبرز صعوبة التنســـيق بين الدول المنتجة والمســـتهلكة للطاقة لضمان تحقيق أمن الطاقة وطنيًا وعالميًا.

- **الإشـــكالية الثانية**: قضية الطاقة وإن كانت قضية اقتصادية في الأســـاس إلا أن هناك أبعادًا عـــدة للمفهوم لا تقل أهمية عن البعـــد الاقتصادي، وتتمثل

(34) خديجة عرفـــة محمد أمين، «مفهوم أمن الطاقة،» سلســـلة مفاهيم، العـــدد 50 (أيار/ مايو 2008)، ص 7.

في الأبعاد السياسـية والبيئية والأمنية... إلخ للمفهوم، ما يُضفي قدرًا كبيرًا من التعقيد على قضية أمن الطاقة في ظل التداخل والتشابك بين تلك الأبعاد.

- الإشـكالية الثالثة: علـى الرغم من أن مصـادر الطاقـة (النفط والغاز الطبيعي) سـلع اقتصادية تخضـع لمقتضيات العرض والطلب بسـوق الطاقة العالمية، فإنها ما عادت الحاكم أو المؤثر الوحيد في أسعارها، فهناك جملة من المؤثرات الأخرى.

1 - تعريف «أمن الطاقة»

قام مفهوم أمن الطاقة التقليـدي باعتباره «أمن المعـروض» (Security of Supply) من خلال التركيز على توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسـعار ملائمة في متنـاول الجميع. وكان أمن الطاقة لأي دولـة يتحقق في حال توافَر لديها مورد للطاقة بصورة آمنـة وكافية. وهذا التعريف لمفهـوم «أمن الطاقة» دعمه تدخل القوى الكبرى في عدد من المناطق الرئيسة المنتجة للنفط لضمان تدفّقه.

يفسـر تركيز الاقتراب التقليدي في التعامل مع قضية أمن الطاقة على أمن المعروض لتجنب أزمات الطاقة (Energy Crisis) التي تعني نقصًا في العرض من الطاقة يؤدي إلى ارتفاع في الأسـعار بشـكل يُهدّد الأمن القومي والاقتصادي للدولـة[35]. فالأزمات الاقتصادية التي شـهدها العالم خلال القرن العشـرين ارتبطت بصورة كبيرة بنقص الإمدادات، ما دعم فكرة أن من شـأن تحقيق أمن المعروض مـن الطاقة تحقيق أمن الطاقـة[36]. ويُثير التعريـف التقليدي لأمن الطاقة جملة من الإشكاليات والتسـاؤلات في شأن السعر الملائم، ومن يُحدد

(35) خديجة عرفة محمد أمين، «أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمسـتوردة للطاقة،» (أطروحة دكتوراه غير منشـورة، جامعـة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص 49.

(36) أمين، «مفهوم أمن الطاقة،» ص 9-10.

هذا السعر، وكيفية الوصول إلى سعر ملائم يُراعي حاجات الدول المنتجة والمستهلكة ومطالبها. فالسعر الملائم لدولة ما لا يتلاءم مع الأخرى، إذ من مصلحة الدول المنتجة زيادة الأسعار التي تنعكس على ميزانيتها واقتصادها القومي، في حين ترغب الدول المستهلكة في سعر منخفض حتى لا تثقل ميزانيتها واقتصادها وارتفاع فاتورة الطاقة والأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق مواطنيها. فالسعران المنخفض والمرتفع لمورد الطاقة يشكلان تهديدًا لأمن الطاقة[37].

تذهب تحليلات وآراء عدة إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة الذي يصب في مصلحة الدول المنتجة ليس في مصلحتها على المدى الطويل؛ حيث إن ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا سوف يؤدي إلى تأثر سوق الطاقة العالمية، ما يعني في نهاية الأمر أن تُبدِّدَ الدولُ المنتجة المكاسبَ الاقتصادية التي حققتها في المدى القصير من ارتفاع الأسعار، حيث إنها بحسب تقرير للبنك الدولي ستتأثر بالآثار السلبية لارتفاع أسعار الطاقة التي يكون لها جُل الأثر في اقتصادات الدول المستهلكة والاقتصاد الدولي، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى تأثر العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول المنتجة والمستهلكة في ظل علاقات اقتصادية وتجارية قائمة على اعتماد اقتصادات الدول المنتجة بصورة شبه كاملة على نظيرها في الدول المستهلكة[38]. وكشفت الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد الأميركي ومن ورائه العالمي في منتصف عام 2008 عن تلك العلاقة التأثيرية التبادلية بين الدول المنتجة والمستهلكة لمورد الطاقة.

من جهة أخرى تُرادف بعض الدراسات والكتابات بين «أمن الطاقة» و«أمن إمدادات الطاقة» (Energy Supply Security) الذي يعني «توافر كمية من

(37) A. F. Alhajji, «What is Energy Security: Definition and Concept (3/5),» *Middle East Economic Survey*, vol. L, [no. 32] (November 2007).

(38) World Bank Group, *Energy Security Issues* (Moscow; Washington DC: World Bank Group, 2005), p. 3.

الطاقة لمواجهة الحاجات الأساســية للمواطنين، وتحقيق مســتوى من التطور المطلوب»[39].

أدت التغييرات التي شــهدتها ســوق الطاقة العالمية إلــى زيادة حادة في الطلب العالمي على مصــادر الطاقة ما أوجد تحديات اقتصادية واســتراتيجية جديدة أمــام كبرى الدول المســتهلكة للطاقة، مع قلة المعروض من الســوق العالميــة الذي يصاحبه ارتفاع في الأســعار يصاحبه ضعف البنــى التحتية في البلدان المنتجة؛ إلى أن أصبح المفهــوم التقليدي لأمن الطاقة الذي يُركز على أمن المعروض وأمن الإمدادات فحســب غير فاعل في تفسير أمن الطاقة؛ نظرًا إلى أن أمن العرض والإمدادات صارا لا يشــكلان الأساس في استقرار أسواق الطاقة في ظل تداخل عوامل ومحددات أخرى لها كبير الأثر في تهديد مستقبل أمن الطاقة العالمي واستقراره[40].

ثم أدى التطور في مفهومي «الأمــن» و«الطاقة» خلال فترة ما بعد الحرب الباردة إلى طرح تعريفات جديدة لمفهوم أمن الطاقة تختلف بشكل جذري عن المفهوم التقليدي القائم على أمن العرض والإمدادات التي بدورها (التعريفات) تختلف بين الدول المســتهلكة والمنتجة من جهة، وداخل الدولة الواحدة من فترة إلى أخرى من جهة أخرى، تبعًا لاختلاف سياســاتها لتأمين احتياجاتها من الطاقة.

تختلف تعريفات مفهــوم «أمن الطاقة» وتتعدد بحســب موقع الدولة في ســوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة للطاقة أو مســتهلكة، فبالنسبة إلى الدول المصدرة للطاقة يقوم الجــزء الأهم من المفهوم على أمن الطلب وعلى مصادر الطاقة لديها، أو بعبارة أخرى يركّز على أمن العائدات من سوق الطاقة.

---

(39) Hans Holger-Rogner [et al.], «The Costs of Energy Supply Security,» International Atomic Energy Agency, Planning and Economic Studies Section, 27/12/2006, p. 2, Available at: <http://www.iaea.org/OurWork/ST/NE/Pess/assets/Energy_Security_WEC_paper070123.pdf>

(40) أمين، «مفهوم أمن الطاقة،» ص 10.

وغالبًا ما يكون المكسب الاقتصادي بتحقيق عائدات وفائض مالي شرطًا أساسيًا للأمن الاقتصادي للدول المنتجة، وبالتالي أمن الطاقة لديها.

على النقيض من ذلك، تُولي الدول المستهلكة التي تعتمد في تلبية حاجاتها من الطاقة على الخارج أهميةً إلى خطر تعرقل الإمدادات. وبناء على ذلك يتمحور الجدل الذي يدور في الدول المستهلكة للطاقة حول تنويع مصادر العرض والوصول الآمن إلى مصادر الطاقة في ظل تزايد حدة التنافس بين الدول الكبرى المستهلكة الطاقة واستقرار أسعار الطاقة في السوق العالمية وهامش الأمن في حالات الطوارئ وطرح مصادر بديلة للطاقة. وبالنسبة إلى الشركات التجارية العاملة في سوق الطاقة يتمحور مفهوم أمن الطاقة لديها في وجود نظام استثماري قانوني ومستقر في الدول المنتجة[41]. وقادت هذه النظرة إلى تعريف أمن الطاقة الدولَ المصدرة للطاقة إلى التركيز على مبدأ وطنية الطاقة (Energy Nationalism)، حيث بدأت الدول المصدرة (المنتجة) للطاقة تتبنى هذا المفهوم من خلال التركيز على أمن الاحتياطيات باعتباره جزءًا أساسًا من أمنها القومي، وأحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي والخارجي. ما يدفعها إلى التحكم الكامل بسلسلة الطاقة (Energy Chain) حيث تشمل الإنتاج والنقل والتوزيع.

على الرغم من اعتراض الدول المستهلكة (المستوردة) لتبني الدول المنتجة (المصدرة) مبدأ وطنية الطاقة لما يُشكله من تهديد لأمن الطاقة عالميًا، والذي يؤدي بدوره إلى صراعات مستقبلية تصل في أحايين كثيرة إلى صراعات أو حروب عسكرية، تركّز الدول المستهلكة هي الأخرى على مبدأ وطنية الطاقة، وإن كان بشكل مختلف عن تبني الدول المنتجة للمبدأ، حيث يتمحور مبدأ وطنية الطاقة للدول المستهلكة في طرح مفهومين رئيسين: **الأول،**

---

(41) كاميلا برونِنسكي، «الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 329، و Kamila Proninska, «Energy and Security: Regional and Global Dimensions,» in: *SIPRI Yearbook 2007: Armaments, Disarmament and International Security* (New York: Oxford University Press, 2007), pp. 216-240.

الاقتصاد في اســتخدام الطاقة؛ ويتعلــق الثاني بكفاية الطاقــة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال بناء مخزونات اســتراتيجية لمواجهة التقلّبات في الإمدادات. يُضاف إلى ذلك التركيز على الطاقة البديلة لتقليل الاعتماد على اســتيراد النفط والغاز الطبيعي من الخارج[42].

إن تزايد اعتماد الدول المستهلكة والمنتجة على مبدأ وطنية الطاقة كبديل من التعاون والحوار من شأنه المســاهمة في تهديد أمن الطاقة العالمي. فتبني كل دولة مفهومًا خاصًا بأمن الطاقة أدّى إلى غياب مفهوم متفق عليه بين الدول في شأن أمن الطاقة، ما ساهم بدوره في غياب أوجه التعاون بين طرفي المعادلة (الدول المستهلكة والدول المنتجة)، الأمر الذي يوجد ما يُسمى بمعضلة الطاقة (Energy Dilemma) الذي يُقصد به ســعي الدولة نحو تحقيق أمن الطاقة الخاص بها بما يؤثر في سياسات الدول الأخرى المستهلكة للطاقة[43].

نتيجة اختلاف الأهداف بين المنتجين والمستهلكين، واختلاف قراءَتَيْهما وتفســيريهما لمفهوم «أمن الطاقة» وإمداداتها، تُركّز الدول المســتهلكة للنفط والغاز الطبيعي وبشــكل خاص الدول الصناعية الكبرى فــي المرحلة الحالية والقادمة على تطوير قطاع الطاقة المتجددة لديها، والعمل على ترشيد استهلاكها من مصادر الطاقة التقليدية كلما أمكن، فيما ســتركز الدول المنتجة على تدعيم قدراتهــا الإنتاجيــة والتكريرية ودعم خطــط تطوير الإنتــاج وتوجيه مزيد من الاســتثمارات إلى قطاع الطاقة التقليدية، مع الإبقاء على طموحاتها في امتلاك وتطوير مصادر الطاقة المتجددة بالتوازي مع تطوير استخداماتها وتنوّعها.

يوضح الجــدول الآتي الاختلاف في أولويات الــدول لأمن الطاقة التي تختلف بحسب موقع الدول في سوق الطاقة العالمية من كونها مصدّرة للطاقة أو مستوردة لها، ومختلفة أيضًا بين كل من الدول المصدرة والمستهلكة بحسب مستوياتها الاقتصادية.

(42) أمين، «مفهوم أمن الطاقة،» ص 11.

(43) المصدر نفسه، ص 12.

الجدول (1-1)
أولويات الدول لأمن الطاقة

الدولة	أولويات أمن الطاقة
مستوردو الطاقة من الدول الصناعية الكبرى	• تجنب الانقطاع (التوقف) في إمدادات الطاقة. • تنوّع مصادر إمدادات الطاقة. • تأمين البنية التحتية لمصادر الطاقة. • اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج.
كبار مصدري الطاقة (النفط والغاز)	• أسعار مقبولة بسوق الطاقة على المدى الطويل. • تنوّع أسواق تصدير الطاقة. • تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية. • الدول ذات مستويات النمو المنخفضة في تلك المجموعة يتمثل هدفها في تلبية احتياجات مواطنيها، وإيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة.
الدول الصاعدة ذات الطلب المتزايد على الطاقة	• القدرة على تلبية الطلب المتزايد من الطاقة من خلال الاستيراد الخارجي. • تنوّع مصادر الإمدادات. • تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية. • اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج. • تلبية احتياجات مواطنيها، وإيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة.
مستوردو الطاقة ذات الدخل المتوسط والمنخفض	• القدرة على تلبية طلب احتياجات مواطنيها من الطاقة من خلال الاستيراد الخارجي. • تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية. • اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج. • تلبية احتياجات مواطنيها، وإيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة.

المصدر: World Bank Group, *Energy Security Issues* (Moscow; Washington DC: World Bank Group, 2005), p. 4.

2- تعريفات الدول الصناعية الكبرى والمنظمات الدولية لمفهوم «أمن الطاقة»

تتعدد تعريفـات المنظمات والـوكالات الدولية المهتمـة بقضية الطاقة والدول الصناعية الكبرى لمفهوم «أمـن الطاقة». فهناك تفاوت كبير بين الدول في ما يتعلق بتعريفها أمن الطاقـة. والأكثر من ذلك أن الدولة الواحدة قد يأخذ مفهومها وسياسـاتها الخاصة بأمن الطاقة أشـكالًا وأبعـادًا مختلفة متغيّرة من فترة إلى أخرى، إلا أن هناك شـبه اتفاق بين الدول الصناعية كلها في سياساتها الخاصة بأمـن الطاقة انطلاقًا من مبـادئ عامة تتمثل في تنـوّع مصادر الطاقة وتنويـع واردات النفط وتقليل الاعتمـاد على النفط الخارجـي بقدر الإمكان وضمان أسعار مورد الطاقة في السوق العالمية (النفط والغاز الطبيعي) بأسعار مخفّضة.

- **تعريف الوكالة الدوليـة للطاقة**[44] (IEA): برزت فكرة تأسـيس الوكالة في مطلع عام 1974 بعد المقاطعة العربيـة النفطية للولايات المتحدة والدول الداعمة لإسرائيل في حرب تشـرين الأول/ أكتوبر 1973[45]، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع أسعار النفط في السـوق الدولية. ولهذا تُعرّف الوكالة «أمن الطاقة» بأنه «تواصل الاستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة». وكان الهدف من تحقيق أمن الطاقة على الصعيد الدولي كامنًا وراء إنشاء الوكالة، حيث يتمثل الهدف الرئيس من إنشائها في وضع آليات فاعلة لتنفيذ السياسات الخاصة بقضية أمن الطاقة التي تنفّذ على أساس التعاون المشـترك بين دول المجتمع الدولـي. وترى الوكالة أن لأمـن الطاقة وجوهًا عدة، فهو على المدى الطويل مرتبط بصورة أساس باستمرار الاستثمارات في

---

(44) الموقع الرسـمي للوكالة الدولية للطاقة الولية (IEA)، على الرابط الآتي: <http://www.iea.org/subjectqueries/keyresult.asp?KEYWORD_ID=4103>

(45) لمزيد من المعلومات عن دور الوكالة الدولية للطاقة في تحقيق أمن الطاقة عالميًا في عقب حظر النفط العربي يمكن الرجوع إلى: علي خليفة الكواري، «اسـتراتيجية وكالـة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها،» المستقبل العربي، السنة 12، العدد 127 (كانون الأول/ ديسمبر 1989)، ص 115-126.

إمدادات الطاقة تماشـيًا في الوقت ذاته مع التطـورات الاقتصادية والحاجات البيئية. وفـي المدى القصير يعني أمن الطاقة اسـتجابة سـوق الطاقة العالمية للتغيرات المفاجئة في الطلب والعرض.

نظرًا إلى أهمية أمن الطاقة على المستويين الوطني والعالمي عملت الوكالة الدولية للطاقة على تعزيز أمن الطاقة من خلال الوسائل الآتية:

- تعزيز التنـوّع والكفاءة والمرونة في قطاعات الطاقـة في الدول أعضاء الوكالة.
- التنسيق الجماعي للاستجابة للتغيرات في العرض والطلب.
- توسـيع التعاون الدولي مع جميـع الأطراف الفاعلة في سـوق الطاقة العالمية.

- **تعريف البنك الدولي**[46]: يعني البنك الدولي بمفهوم «أمن الطاقة» ضمان إنتاج الدول الطاقة واستخدامها في ضوء توافرها بتكلفة معقولة من أجل تحقيق هدفين: أولهما تسهيل النمو الاقتصادي الذي يقود إلى خفض مستويات الفقر؛ ويتمثل ثانيها في التحسين المباشر لمسـتويات معيشة المواطنين للوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة. وينصب تركيـز البنك الدولي على أهمية إمداد الدول الفقيرة بالطاقة بأسـعار معقولة؛ حتى تتمكن من تحسين المستويات المعيشية لمواطنيها، وبالتالي يقود إلى تحسـين مستويات التعليم والصحة وتواصلها مع الأسـواق العالمية. ويحث على ضرورة تكاتف المجتمع الدولي لتوفير الطاقة بأسعار معقولة؛ فهناك مصلحة مشتركة بين الدول المنتجة والمستهلكة، والدول الغنية والفقيرة على ضرورة توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة في سوق الطاقة العالمية، حيث إنه يرى أن ارتفاع أسعار مصادر الطاقة سيصعّب حصول الدول الفقيرة المستوردة الطاقة عليها.

يـرى البنك الدولي أيضًا أن لارتفاع أسـعار الطاقة كبيـرَ الأثر في خطط

---

(46) World Bank Group, *Energy Security Issues*, p. 3.

التنمية والتطوير الاقتصادي في الدول النامية المستوردة الطاقة، ما ينعكس على ناتجها المحلي الإجمالي (GDP)، وبالتالي على المستويات المعيشية لمواطنيها؛ وذلك لشدة حاجاتها إلى الطاقة وعدم فاعلية استخدامها تلك الطاقة.

- **المفهوم الأميركي لأمن الطاقة**(*): يتمثل في خفض اعتماد الولايات المتحدة الأميركية على مصادر الطاقة (النفط) المستورد من الخارج من طريق الترويج لأنواع وقود مُنتجة محليًا مثل الإيثانول، وخفض مخاطر الصدمات السعرية بتنوع المصدّرين والمورّدين. وترى واشنطن أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة (البدائل للوقود الأحفوري) تُعد أحد أهم مقومات الأمن القومي الأميركي.

- **المفهوم الصيني لأمن الطاقة**(47): يقوم على تأمين الحاجات الصينية من الطاقة بالتحرك على المسارين الداخلي والخارجي لتنويع الإمدادات وتحقيق تأمين تلك الإمدادات واستقرارها. فعلى المستوى الداخلي بدأت الصين بالتركيز على بناء مخزون احتياطي استراتيجي من النفط يصل إلى 500 مليون برميل بحلول عام 2020 بعد انتهاء المراحل الثلاثة لبناء المخزون الاستراتيجي النفطي، وبذلك تصبح الصين ثاني أكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من النفط بعد الولايات المتحدة التي لديها مخزون استراتيجي يقدر بـ 700 مليون برميل(48). وعلى الصعيد الخارجي بدأت الصين تتحرك على أكثر من مسار

(*) سنتناول المفهوم الأميركي لأمن الطاقة والسياسات الأميركية لتحقيقه بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

(47) لمزيد من المعلومات عن المفهوم الصيني لأمن الطاقة وسياساتها في هذا الصدد، يمكن الرجوع إلى: علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات: التنافس الجيو - استراتيجي للقوي الكبري على موارد الطاقة (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص 158-191؛ أمين: «مفهوم أمن الطاقة،» ص 15-16؛ «أمن الطاقة والسياسة الخارجية،» ص 102-106؛ Zha Daojiong, «China's Energy Security: Domestic and International Issues,» *Survival*, vol. 48, no. 1 (Spring 2006), pp. 179-190, and David Zweig and Bi Jianhai, «China's Global Hunt for Energy,» *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 5 (September - October 2005), pp. 25-38.

(48) Javier Blas, «China Stops Filling Strategic Oil Reserve,» *The Financial Times*, 23/11/2012, Available at: <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/c7090954-347d-11e2-8b86-00144feabdc0.html#axzz2q2BAbTHG>.

لتنويـــع احتياجاتها من الطاقـــة، وتعتمد على أكثر من منطقة مثل دول الشـــرق الأوسط ودول آســـيا الوســـطى وبعض الدول الأفريقية، إضافة إلى بعض دول أميركا اللاتينية. وعملت على تعزيز تعاونها مع الدول المصدرة للكشـــف عن حقول جديـــدة، وإدارة الحقـــول القديمة فيها وتطويرها. إلـــى جانب توجيهها اســـتثماراتها الخارجية نحو مجـــال الطاقة في تلك الدول. فبدأت الشـــركات الصينية بالدخول في مشاريع اســـتثمارية في مجال النفط في الخارج. ومن بين تلك الشركات الشـــركة الوطنية الصينية للنفط والمؤسسة الوطنية العامة للنقل البحري والمؤسســـة الوطنية العامة للبتروكيماويات، وهي من أكبر الشـــركات النفطية الصينية.

- **مفهوم الاتحـــاد الأوروبي**[49]: حددت الوثائق الصـــادرة عن المفوضية الأوروبية أن مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحـــاد الأوروبي يقوم على أربع دعائم رئيسة على النحو الآتي:

• **إدارة الطلـــب**: بمعنى تقليل اســـتهلاك الطاقة قدر الإمـــكان. وفي هذا السياق بدأ طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة.

• **التنويع في مصادر الطاقة**: الأمر الذي من شـــأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

• **تجنّب الأزمات في سوق الطاقة**: انطلاقًا من قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلّب أن تكون الســـوق منظمة بصورة جيـــدة بما يحول دون حدوث أزمات.

• **التحكم بالعرض الخارجي**: من خلال الدخول في شـــراكات مع الدول الرئيسة التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي.

---

(49) للاســـتزادة عن رؤية الاتحاد الأوروبي لأمن الطاقة، يمكن الرجوع إلى: أمين، «مفهوم أمن الطاقة،» ص 17-20.

في ظل تباين تعريفات الـــدول المختلفة لمفهوم «أمـــن الطاقة» ليس بين الدول المنتجة والمستهلكة فحســـب، بل داخل كل مجموعة من تلك الدول، وفي ضوء التحولات التي شهدتها قضية الطاقة عالميًا في الأعوام الأخيرة التي أظهرت بصورة جلية أن قِصَر المفهوم على أمن العـــرض لم يعد ملائمًا وإنما هناك حاجة إلى تبني منظور أوســـع فـــي التعامل مع المفهوم، وتنوّع أشـــكال مصادر الطاقة وتقســـيماتها بين مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية استنادًا إلى مدى إمكان تجددها واستمراريتها؛ تتبنى دراســـتنا مفهومًا لأمن الطاقة محوره النظرة الواسعة إلى المفهوم وقضاياه وإشكالياته.

يتلخص التعريف الذي تتبناه دارستنا لأمن الطاقة في «العمل على تقليص انقطاع توافـــر الطاقة من مصادرها لضمـــان توافر الكميـــة المطلوبة من الطاقة عالميًا، والعمل على تنمية مصادر الطاقـــة الحالية، والبحث عن مصادر جديدة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة عالميًا، مع العمل على ترشيد استخدام الطاقة وتقليل مخاطرها البيئية».

3 - محددات أمن الطاقة

يرتبط «أمن الطاقـــة» بجملة من المحـــددات والتحديات التـــي تُؤثر في اســـتراتيجيات الطاقة القومية والعالمية، والتي تحمل الدول على تبني سياسات واستخدام أدوات مختلفة في أوقات مختلفة على الصعيدين القومي والدولي. وتتمثل هذه المحددات المؤثرة في «أمن الطاقة» القومي والعالمي، في الآتي:

- اختلال ميزان العرض والطلب في ســـوق الطاقـــة العالمي من المنظور الاقتصادي، حيث هنـــاك ارتفاع بوتيـــرة متزايدة في الطلب علـــى الطاقة على اختلاف مصادرها طوال العقود الماضية، يُفسّره تزايد معدلات النمو في العالم النامي والدول الصاعدة، خصوصًا الصين والهند، في مقابل أن الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لا يزال غيـــر كافٍ لموازنة التزايد في الطلب العالمي على الطاقـــة ومصادرها[50]. وتشـــير كل توقعات الـــوكالات الأميركية للطاقة

(50) برونتسكي، «الطاقة والأمن،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص 233.

لعام 2013 إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة، حيث سيزيد بنسبة 56 في المئة بين عامي 2010 و2040[51]. وخلال عام 2012 زاد الاستخدام العالمي من الطاقة بنسبة 1.8 في المئة[52].

- القيود المفروضة على إمدادات الطاقة. ففي دراسـته عن إعادة تعريف الأمن ميّز ريتشـارد أولمان بين نوعين مـن تلك القيـود: الأول عندما يُصبح مصدر ما غير متجدد من خلال النضوب الطبيعـي؛ والثاني عندما تُفرض قيود على الإمدادات كقيود حكوميـة للحد من العرض من خـلال فرض حظر أو مقاطعة أو اتفاق بين المنتجين على وقف الإمدادات من الطاقة وحظرها[53].

من جانبه أضاف بول هورسـنل مزيدًا من التمييز بين القيود على إمدادات الطاقة؛ فميز بين التقلّبات في الأسعار التي تنشأ من الانقطاع أو التغيرات الناشئة نتيجة سياسة المنتجين «الانقطاع السياسي» مثلما حدث مع حظر النفط العربي في عام 1973، و«الانقطاع الأساسـي» عندما لا يكـون المعروض قادرًا على الوفاء بالطلب المتزايد. وحدد ثلاثة أنـواع من الإعاقات المفاجئة للإمدادات، تتمثل في الآتي[54]:

• **إعاقة لأسباب قهرية:** تنشـأ نتيجة عدم قدرة المنتج على تصدير إنتاجه لظروف داخلية أو خارجية مثل الحرب.

• **إعاقة من خلال قيود على الصادرات:** تنشـأ عندمـا تُقرر دولة منتجة أو مجموعـة من الدول المنتجة فرض قيود على صادراتها لأسـباب سياسـية أو استراتيجية.

---

(51) U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2013* (Washington DC: EIA, 2013), p. 1.

(52) BP, *BP Statistical Review of World Energy 2013* (London: BP, 2013), p. 2.

(53) Richard Ullman, «Redefining Security,» *International Security*, vol. 8, no. 1 (Summer 1983), p. 144.

(54) Paul Horsnell, «The Probability of Oil Mark Disruption: With an Emphasis on the Middle East,» Rice University, James Baker Institution for Public Policy (May 2000), <http://www.rice.edu/energy/publications/docs/JES_ProbabilityOilMarketDisruption.pdf>.

• **إعاقــة الحظر**: تحدث عندما تمنع دولة مســتهلكة الاســتيراد من دولة مصدِّرة معيّنة.

- استهداف المنظمات الإرهابية مصادرَ الطاقة وبناها التحتية وإمداداتها. فخلال الأعــوام التي تلت حوادث الحادي عشــر من أيلول/ ســبتمبر 2001 حدث تحول في اســتراتيجية تنظيم القاعدة، حيث أضحى التنظيم يُولي أهمية عظمى لما يعرف بـ «الجهــاد الاقتصادي» القائم على ضــرب عصب اقتصاد «العدو» مباشــرة، مثل البنيــة التحتية النفطيــة التي جرى تنفيذهــا من الفروع المحليــة للتنظيم في العــراق والمملكة العربية الســعودية واليمن، بعدما تبنى «تنظيم القاعدة» اســتراتيجية اســتهداف البنى التحية للطاقة في الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي[55]؛ بغية استهداف الدول الكبرى المستهلكة للطاقة وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية بصورة غير مباشرة، وهذه استراتيجية بدأت المنظمات الإرهابية تنتهجها بعد زيادة الاحتياطيات الأمنية الصارمة التي بدأت الدول الغربية تتبناها بعد الحادي عشــر من أيلول/ سبتمبر 2001 لحمايتها من أي هجمات إرهابية على أراضيها.

- التحديات التي تواجهها شــركات النفط العالمية، والتي يمكن إجمالها في ثلاثة تحديات رئيسة تُحد من قدرتها وفاعليتها في الدول المنتجة؛ وبالتالي من إمدادات الطاقة في السوق العالمي، كالآتي[56]:

التحدي الأول: يتمثــل في الصورة الســلبية لتلك الشــركات في الدول المنتجة، التي وصلت إلى وصف شركات النفط العالمية بأنها «عدوة الشعوب» و«سارقة الخيرات الوطنية».

التحدي الثانــي: يتعلق بالتهديدات الأمنية التي قــد يتعرّض لها موظفوها ومنشآتها ومجالات عملها وأصولها.

---

(55) ستراكة، «الجهاد الاقتصادي»، ص 27.

(56) مصطفى العاني، «إطلالة على المخاطر والتهديدات التي تواجهها عمليات شركات النفط في الدول النامية،» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، ص 34.

التحدي الثالث: يتبلور في التهديدات التي قد تنجم عن تطورات سياسية تُعرض أو تُهدد عقود استثمار شركات الطاقة العالمية، والتي تُعد أساس عملياتها، أو حقوق شركة بعينها وامتيازاتها، وحرية عملها في الدول المضيفة. إضافة إلى التهديد الأسوأ المتمثل في فقدان شركة بعينها لعقودها واتفاقياتها عبر قرارات الإلغاء السياسي.

- حدوث تغيير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة؛ ما يُفقِدها السيطرة على مناطق الإنتاج والوفاء بالتزاماتها في سوق الطاقة العالمية. وقد يأتي ذلك عبر تدهور الوضع الأمني أو فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها أو سلطتها أو جراء حرب أهلية، أو نتيجة التهديد الذي تُسببه حركات انفصالية على مناطق إنتاج الطاقة، وأخيرًا تفكيك إحدى الدول المنتجة، ولا سيما إذا كانت ذات ثقل كبير في إمدادات الطاقة عالميًا[57]. وأفضل مثال على ذلك ما يحدث بين الحين والآخر في نيجيريا والعراق من اضطرابات داخلية وعدم استقرار سياسي وأمني الذي بدوره يُؤثر سلبًا في أمن الطاقة العالمي ومن قبله القومي.

4- أمن الطاقة والأمن القومي للدولة

هناك علاقة تأثيرية بين أمن الطاقة وأمن الدولة القومي، حيث أضحى الأول أحد مكوّنات الثاني، وأصبح صونه وحمايته لا يقلّان أهمية عن حماية أراضي الدولة ضد أي عدوان خارجي في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة والسيطرة عليها، ما دفع الدول إلى إيلاء مفهوم «أمن الطاقة» أهمية متعاظمة في استراتيجياتها للأمن القومي، سواء بتأكيد ضمان استمرار الإمدادات أم بتنويع خياراتها لمصادر الطاقة والبحث عن مصادر جديدة. فعلى سبيل المثال في آخر ثلاث استراتيجيات للأمن القومي الأميركي لأعوام 2002

---

(57) العاني، «إطلالة على المخاطر،» ص 36.

و2006 و2010 كان هناك تركيز على ضرورة تحقيق أمن الطاقة الأميركي(58)، الأمر الذي يُثير جملة من التساؤلات مثل: هل أن تقليص إمدادات الطاقة يعني تهديدًا للأمن القومي للدولة بما يدفعها إلى الدخول في صراعات عسكرية أو الدفاع عن بلدان أخرى مصدّرة للطاقة ضد عدوان خارجي؟

مع تزايد التنافس الدولي على الطاقة حدث تحوّل من الصراع والمنافسة على الأرض إلى تنافس وصراع على الطاقة. وتوقع عدد من الباحثين بهذا التحول، منهم أولمان الذي أشار في بداية ثمانينيات القرن الماضي إلى تراجع عدد الصراعات في شأن الأراضي. وتكهّن أنه مع الارتفاع في الطلب على الطاقة وزيادة الاضطراب في العرض، سيندلع المزيد من الصراعات على مصادر الطاقة، خصوصًا النفط. ورأى أن مثل تلك الصراعات ستأخذ في الأغلب شكل المواجهات العسكرية الصريحة، لكنها ستكون على شكل صدمات حادة بدلًا من حروب طويلة، وستحدث بين الدول المتجاورة في الأساس(59).

مع بداية الثمانينيات صُبغ أمن الطاقة بصبغة عسكرية؛ لاستخدام القوة الصلدة (Hard Power) وسيلة لضمان الاستقرار في المناطق التي تنتج النفط والغاز الطبيعي. والمثال الجلي على ذلك مبدأ الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر الذي يعود إلى عام 1980 في رده على الاجتياح السوفياتي لأفغانستان في عام 1979 عندما صرح بأن الولايات المتحدة ستستخدم أي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية في الدفاع عن مصالحها الحيوية في الخليج العربي بما يضمن تدفق النفط(60).

---

(58) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى استراتيجيات الأمن القومي الأميركي الثلاث الأخيرة: The White House: «The National Security Strategy of the United States of America,» Washington, September 2002, pp. 19-20; «The National Security Strategy of the United States of America,» Washington, March 2006, pp. 26-29, and «The National Security Strategy of the United States of America,» Washington, May 2010, pp. 2, 10, 24, 30, 33-34, 44-45 and 47.

(59) Ullman, «Redefining Security,» pp. 139-140.

(60) Jimmy Carter, «The State of the Union Address Delivered before a Joint Session of the Congress,» Washington, 23/1/1980, Available at: <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=33079>.

من المرجّح أن يؤدي الصراع من أجل السيطرة على مصادر الطاقة إلى زيادة التوترات بين القوى الفاعلة في أسواق الطاقة العالمية ما يؤدي في نهاية الأمر إلى وقوع نزاعات تأخذ طابعًا عسكريًا نتيجة المنافسة المتزايدة في أسواق الطاقة الدولية، والمخاوف من استخدام الطاقة كسلاح خارجي في وجه الدول المستهلكة، والنزاعات غير المحلولة على ملكية مصادر الطاقة[61]. وإلى جانب النزاعات والتوترات بين الدول؛ من المرجّح أن تندلع صراعات ذات بُعد يرتبط بمصادر الطاقة داخل الدول ذاتها، خصوصًا داخل القارة الأفريقية. وستكون الدول ذات النزعة القومية في سياساتها تجاه أمن الطاقة أكثر استعدادًا لاستخدام القوة العسكرية أو استخدام القوة للحفاظ على مصالحها القومية في المناطق الغنية بمصادر الطاقة كالتصرفات الصينية في بحر الصين الجنوبي، والوجود العسكري الأميركي في منطقة الشرق الأوسط[62]. ولا يقتصر الأمر على التدخل العسكري للسيطرة على مصادر الطاقة في ظل تنامي الصراع الدولي عليها، لكن تسعى الدول الصناعية الكبرى للحفاظ على وجود قوات عسكرية لها في الدول المستهلكة للحفاظ على البنى التحتية لمصادر الطاقة وإمداداتها وحماية منصات الحفر وخطوط الأنابيب ومعامل التكرير. وكثيرًا ما تتمركز القوات العسكرية خارج حدودها الوطنية بهدف واضح هو حماية تدفّق مصادر الطاقة، خصوصًا النفط، أو المناطق التي تعبر فيها. وهناك عدد من الأمثلة التقليدية على هذا النوع من التمركز العسكري الخارجي، مثل التمركز العسكري الأميركي في منطقة الخليج العربي[63].

يُنظر في كثير من الأحيان إلى الحملات العسكرية التي تشنها الدول خارجيًا على أنها تحمل في طياتها هدف الحفاظ على إمدادات الطاقة خارجيًا، وإن لم يكن

---

(61) برونسكي، «الطاقة والأمن،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص 359.

(62) Coby Van der Linde, «Energy in Changing World: Inaugural Lecture,» Netherland, Institution of International Relation, Clingendael Energy Papers; 11, December 2005, p. 13.

(63) لمزيد من التفاصيل عن الوجود العسكري الأميركي لحماية المنشآت النفطية يمكن الرجوع إلى: مايكل كلير، دم ونفط: أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة أحمد رمو (بيروت: دار الساقي، 2011)، ص 133-143.

ذلك هدفًا معلنًا، لكنه يكون جليًا لأن الحملات العسكرية تحدث في مناطق ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى أمن الطاقة للدول المســتهلكة وأمن الطاقة العالمي، وإن كانت لها دوافع رئيسة أخرى[64]، مثل الحرب الأميركية على العراق في عام 2003، والحملة العسكرية التي تشنها روسيا على الشيشان، والحرب الروسية على جورجيا في منتصف عام 2008. وفي هذا السياق، ركز عدد من الدراسات الأميركية والغربية على التكلفة العسكرية الأميركية لضمان تأمين احتياجاتها من النفط، وضمان استمرار الإمدادات النفطية إلى السوق الأميركية والعالمية. ومن تلك الدراسات التي تبحث التكلفة العســكرية الأميركية لتأمين إمدادات النفط دراســة لـ «مشروع الأولويات القوميــة»[65] (National Priorities Project) وأخرى لمؤسســة راند[66] (Rand). ويظهر تأثير أمن الطاقة في الأمن القومي للدول المستهلكة في أنها ترى أن تقليص إمدادات الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها الداخلية من الطاقة يُحد من خيارات سياساتها الخارجية بما يُشكل تهديدًا لأمنها القومي، حتى وإن لم تُعلن عن ذلك صراحة.

خلاصــة القول: مع تزايد الصراع بين الدول علــى مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خــلال الأعوام القادمة، برزت أهمية مفهوم أمن الطاقة الــذي أضحى - مؤخــرًا - مصطلحًا واســعًا ومتعدد الأبعاد وينطوي على جملة من الدلالات السياســية والاقتصادية والاستراتيجية. فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع كثير من التقارير والدراسات الاستشرافية ســيكون محوره الطاقة. وكان أمن الطاقة في سبعينيات القرن المنصرم وثمانينياته معني بضمان أمن إمدادات الطاقة من النفط فحســب، ولا سيما بعد أزمتي 1973

---

(64) لمزيد من المعلومات عن المناطق التي تشــهد صراعات عســكرية بشــأن الطاقة، يمكن الرجوع إلى: برونسكي، «الطاقة والأمن،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص 347-350.

(65) Anita Dancs, Mary Orisich and Suzanne Smith, «The Military Cost of Securing Energy,» Massachusetts, National Priorities Project, October 2008, Available at: <ht http://vcnv.org/files/NPP_energy_defense_spending_full_report.pdf >.

(66) Crane Keith [et al.], *Imported Oil and U. S. National Security* (Santa Monica, CA: RAND Infrastructure, Safety and Environment: RAND National Security Research Division, 2009), Available at: <http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2009/RAND_MG838.pdf>.

و1979 . فكان ذات مقاربة ضيقة لنظره إلى أمن الطاقة من خلال عدسة الاعتماد الشديد على إمدادات الطاقة. لكنه أضحى في نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم، ومع التطورات والتهديدات، مفهومًا ذا معنى وأكثر شمولًا لمصادر الطاقة المختلفة والتهديدات التي تعرقل إمداداتها مثل العمليات الإرهابية التي أصبحت أحد المهددات لأمن الطاقة وطنيًا وعالميًا، وكذا البنى التحتية الخاصة بالطاقة وتنظيم سوق الطاقة العالمية وتوفير الطاقة بأسعار معقولة وملائمة.

لم يقتصر المفهوم على معناه الوطني وإنما أضحى مفهومًا عالميًا في ظل ترابط ما يحدث داخليًا بالخارج، ما يتطلّب عملًا جماعيًا لمواجهة أي تهديدات أو خلل في الإمدادات. ففي المدى القصير يجب أن يركز العمل الجماعي على التعاون والتنسيق في استخدام الاحتياطيات وقت الأزمات والطوارئ. وفي المدى المتوسط والطويل في البحث عن بدائل لمصادر الطاقة التقليدية والبحث عن سبل لفاعلية استخدام الطاقة بصورة كفوءة.

الفصل الثاني

«أمن الطاقة والسياسة»
في السياسة الخارجية الأميركية

أصبح أمـــن الطاقة فـــي أميركا قضية أمـــن قومي منذ أزمـــة حظر النفط العربـــي في عـــام 1973، حيث أضحى تهديـــد أمن الطاقة فـــي مرتبة تهديد أراضي الولايات المتحدة، لذا بـــدأت الإدارات الأميركية - جمهورية كانت أم ديمقراطية - تُولِي أهمية لتحقيق أمن الطاقة الأميركي، ولا ســيما في ظل اعتماد الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مســتهلك للنفــط، على الخارج في تلبية حاجاتها الداخلية ومواكبة ثورتهـــا الصناعية والاقتصادية. وبدأ الاهتمام الأميركي بقضية أمن الطاقة فـــي تزايد مع احتدام منافســـة القوى الاقتصادية الكبرى، وتلك الصاعدة حديثًا في النظام الدولي للسيطرة على مصادر الطاقة الخارجية وإمداداتها، ومنافسة الولايات المتحدة الأميركية على مناطق كانت حكرًا عليها.

في ظل عـــدم فاعلية الخيـــارات الأميركية بالاعتماد علـــى الداخل لتلبية حاجاتهـــا من الطاقة (النفـــط والغاز الطبيعـــي) على الرغم من الاســـتثمارات الأميركية الضخمة والمتزايدة في مشاريع الطاقة المتجددة، والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الأراضي والســـواحل الأميركية، وتوقعـــات بارتفاع إنتاجها من النفط والغـــاز الصخري خلال الأعوام القادمة، والحديث عن أنه ســـيفوق إنتاج عـــدد من الدول المنتجة عالميًا؛ ســـتظل الولايات المتحـــدة بحاجة إلى الإمدادات الخارجية لتزايد الاســـتهلاك الأميركي الداخلي من الطاقة، ما يدفع أن تكون الحاجة الأميركية في اســـتمرار الإمدادات الخارجية وضمانها وعدم تهديدها أولوية لدى الرؤساء الأميركيين، وحتى وإن لم يعلنوا عن ذلك صراحة مع حديثهم المتصاعـــد عن تقليل الاعتمـــاد على الطاقة المســـتوردة، وزيادة اســـتثماراتها الداخلية في مشـــاريع الطاقة البديلة والتنقيب المحلي، كما تفعل إدارة الرئيس باراك أوباما، إلا أنه في حال استشعاره أي تهديد فعليٍّ لإمدادات

الطاقة الأميركية واستمراريتها فسنجد إدارته تتحرك خارجيًا لحمايتها وضمان استمراريتها.

انطلاقًا من تأثير المفهوم الأميركي لأمن الطاقة في السياسات الخارجية في ظل استمرار اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة المستوردة، سيسعى هذا الفصل إلى دراسة تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية من خلال ثلاثة مباحث. يتناول الأول المحددات الخارجية والداخلية التي ستؤثر في المفهوم الأميركي لأمن الطاقة، بينما يتناول الثاني المفهوم الأميركي لأمن الطاقة خلال إدارتي جورج دبليو بوش وباراك أوباما، فيما يحلل الثالث تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية خلال إدارتي بوش وأوباما.

أولًا: المحددات الداخلية والخارجية لأمن الطاقة في أميركا

يُؤثر في المفهوم الأميركي لأمن الطاقة والسياسات التي تتبعها الإدارات داخليًا وخارجيًا للحفاظ عليه وصونه عدد من المحددات الخارجية والداخلية التي يكون لها دور كبير في التوجهات الأميركية، خصوصًا أن تحقيق أمن الطاقة الأميركي هدف تسعى الإدارات الأميركية كلها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على اختلاف توجهاتها السياسية إلى صونه وتحقيقه. وإن توضيح تأثير تلك المحددات الداخلية والخارجية في تصوّرات الولايات المتحدة لأمن الطاقة يُفسر كثيرًا من السياسات التي تنتهجها الإدارات الأميركية على الصعيدين الداخلي والخارجي لضمان أمن الطاقة الأميركي.

١- المحددات الخارجية لأمن الطاقة

تتعدد المحددات الخارجية المؤثرة في نظرة الولايات المتحدة إلى أمن الطاقة الخاص بها، وفي سياسات الإدارات الأميركية المختلفة لتحقيق أمن الطاقة الأميركي وصونه والحفاظ عليه. وتتلخص تلك المحددات الخارجية المؤثرة في التصورات والسياسات الأميركية لأمن الطاقة الأميركي في الآتي:

أ - تزايد الاستهلاك العالمي للطاقة

يُعـد الطلب والعرض على الطاقـة من الناحية الاقتصاديـة أحد العوامل الرئيسـة التي تُؤثر في التصورات الخاصة بأمن الطاقة للدول. وترجع هواجس الدول الأمنية والاقتصادية الحالية إلى حد بعيد إلى أن الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها وأنواعها يرتفع بوتيرة متزايدة طوال العقد الماضي من القرن الحادي والعشـرين، لكن ارتفاع الإنتاج العالمي من النفـط والغاز الطبيعي لا يزال غير كافٍ لمواجهة الطلب المتزايد، ولا سـيما في ظـل ارتفاع معدلات النمو في دول صاعدة اقتصاديًا، خصوصًا الصين والهند[1]. إذ سـيكون لحاجة الدول إلى استيراد الطاقة من الخارج من أجل تلبية الطلب المحلي المتزايد كبيرُ الأثر في أسـواق الطاقة العالمية[2]. وفي هذا الشأن يشـير تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك (OPEC))، المعنون «آفاق النفط في العالم 2030» إلى أن الاسـتهلاك العالمي للطاقة شهد نموًّا متسـارعًا خلافًا للتوقعات المتشائمة جراء الركـود الاقتصادي العالمي الذي ضرب الاقتصـاد الأميركي ومن ورائه العالمـي في عـام 2008[3]. وستسـتحوذ الاقتصـادات الناشـئة (Emerging Economies) (البرازيل والصين والهند - على سـبيل المثال) على الحصة الأكبر من الاستهلاك، حيث سيزداد الاستهلاك خلال الفترة بين عامي 2009 و2030 في الدول الصاعدة بحدود 22 مليون برميل يوميًا[4]. وسـيُصاحِب ذلك زيادة الطلب على النفط التي سـتصل إلى 105 ملايين برميـل يوميًا في حلول عام 2030، أو بزيادة قدرها 21 مليون برميل يوميًا مقارنة بعام 2009[5].

يذهب تقرير آفاق الطاقة الدولية لعـام 2010 الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية (Energy Information Administration (EIA)) إلى أن الاسـتهلاك

---

(1) كاميلا برونتسـكي، «الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية،» في: التسـلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 333.

(2) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2010* (Paris: OECD/IEA, 2010), p. 6.

(3) Organization of the Petroleum Exporting Countries, *World Oil Outlook 2010* (Vienna: OPEC, 2010), p. 6.

(4) المصدر نفسه، ص 46.

(5) المصدر نفسه، ص 9.

العالمي من المشــتقات النفطية ســيزيد من 86.1 مليون برميــل يوميًا في عام 2007 إلى 92.1 مليون برميل في عام 2020؛ و103.9 مليون برميل في عام 2030؛ و110.9 مليون برميل في عام 2035[6].

الجدول (2-1)

استهلاك العالم من الطاقة بين عامي 2007 و2035

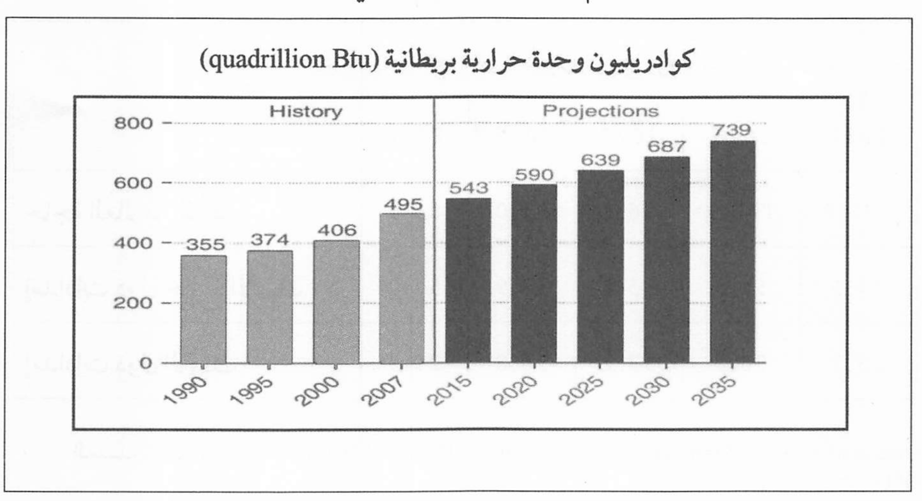
الدولة/ المنطقة	كوادريليون وحدة حرارية بريطانية (Quadrillion Btu)								معدل التغير (في المئة)
	تاريخيًا			توقعات					
	2005	2006	2007	2015	2020	2025	2030	2035	2007-2035
الولايات المتحدة الأميركية	100.5	99.8	101.7	101.6	105.0	108.3	111.2	114.5	0.4
الصين	68.4	73.0	78.0	101.4	121.4	142.4	162.7	181.9	3.1
الهند	17.5	18.8	20.3	24.3	28.2	31.1	34.1	37.6	2.2
البرازيل	11.2	11.7	12.3	14.9	16.9	19.3	21.9	24.3	2.4
روسيا	29.7	30.5	30.5	30.7	31.6	32.8	33.9	35.5	0.5
الشرق الأوسط	22.7	23.9	25.1	32.9	36.5	39.1	41.8	45.7	2.2
اليابان	23.1	23.3	22.8	21.1	21.9	22.1	22.1	22.2	0.1-
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	243.8	244.1	245.7	246.0	254.2	263.2	271.4	280.7	0.5
دول غير أعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	229.0	239.0	249.5	297.5	336.3	375.5	415.2	458.0	2.2
إجمالي العالم	472.7	483.1	495.2	543.5	590.5	638.7	686.5	738.7	1.4

المصـــدر: U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2010* (Washington DC: EIA, July 2010), p. 145.

(6) U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2010* (Washington DC: EIA, July 2010), p. 2.

الشكل (2-1)

استهلاك العالم من الطاقة بين عامي 2007 و2035



المصـــدر: U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2010* (Washington DC: EIA, July 2010), p. 9.

يُصاحب تزايد الاســتهلاك العالمي من الطاقة تزايد الطلب العالمي على الوقود الأحفوري (النفط والغاز الطبيعــي والفحم) بصفة عامة. ويتوقع تقرير منظمة الأوبك لعام 2010 أن يزيد الطلب على الوقود الأحفوري بنســبة 80 في المئة خلال الفترة حتى عام 2030. ويأتي مورد النفط في المقدمة بنســبة تزيد على 18 في المئة[7]؛ و30 في المئة بحسب تقرير إدارة الطاقة الأميركية في عام 2035 وهي نســبة منخفضة بمقدار خمســة في المئة عما كانت عليه في عام 2007[8]، مع توقع تزايد الطلب على الغاز الطبيعي. وعلى الرغم من التقدم في تغطية مصادر الطاقة المتجددة جزءًا مــن الحاجات العالمية، فإنها في نهاية الأمر ما زالت ضئيلة مقارنــة بالوقود الأحفوري. والجدول (2-2) يوضح حاجات العالم وتغطيتها من النفط.

(7) Organization of the Petroleum Exporting Countries, *World Oil Outlook 2010*, p. 7.

(8) U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2010*, p. 2.

الجدول (2-2)

حاجات العالم وتغطيتها من النفط

	مليون برميل يوميًا (mb\d)				
	2010	2015	2020	2025	2030
حاجة العالم من النفط	85.5	91.0	96.2	100.9	105.5
إمدادات دول خارج الأوبك	51.9	53.9	55.7	57.5	57.5
إمدادات دول الأوبك	29.3	30.8	33.2	36.0	38.7

المصدر: Organization of the Petroleum Exporting Countries, *World Oil Outlook 2010* (Vienna: OPEC, 2010), p. 10.

يضيف التقرير أيضًا أنه اتساقًا مع تلك التوقعات نما الاستهلاك العالمي من الطاقة بنسبة 1.8 في المئة خلال عام 2012[9]. وتشير كل توقعات الوكالات الأميركية للطاقة لعام 2013 إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة، فيزيد بنسبة 56 في المئة بين عامي 2010 و2040[10]. وسيظل النفط أكثر مورد للطاقة استخدامًا بنسبة 33.1 في المئة من الاستهلاك العالمي، فخلال عام 2012 زاد الاستهلاك العالمي من النفط بنسبة 0.9 في المئة يوميًا بما يعادل 890 ألف برميل يوميًا، وصاحبه ارتفاع الإنتاج العالمي من النفط بنسبة 2.2 في المئة بما يعادل 1.9 مليون برميل يوميًا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تجارة النفط عالميًا بنسبة 1.3 في المئة خلال عام 2012[11]. وخلال العام ذاته ارتفع الاستهلاك والإنتاج العالمي من مصادر

(9) BP, *BP Statistical Review of World Energy 2013* (London: BP, 2013), p. 2.

(10) U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2013* (Washington DC: EIA, 2013), p. 1.

(11) BP, *BP Statistical Review of World Energy 2013*, p. 3

الطاقة المختلفة وفي مقدمها الغـــاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة[12].

ترجع الزيادة في اســـتهلاك الطاقة إلى زيادة الاســـتهلاك في الدول غير الأعضـــاء في منظمة التعـــاون الاقتصـــادي والتنمية (OECD) نظـــرًا إلى زيادة نشـــاطها الاقتصادي بنســـبة 4.4 في المئة ســـنويًا، مقارنة بنســـبة 2 في المئة سنويًا بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[13]. وخلال عام 2012 انخفض اســـتهلاك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الطاقة بنســـبة 1.2 في المئة، بينمـــا ارتفع في الدول غير الأعضاء بنســـبة 4.2 في المئة[14]. لذا يتحول مركز الثقل من حيث الطلب على الطاقة عالميًـــا على نحو حاســـم في اتجاه الاقتصـــادات الناشـــئة، خصوصًا الصين والهنـــد، التي تدفع الاســـتهلاك العالمي إلى أعلى بمقدار الثلث. وتســـتحوذ الصين على النســـبة الأكبر من الاســـتهلاك قبل أن تحل الهنـــد محلها ابتداء من عام 2020 كمحرك رئيس للنمو. ويظهر جنوب شـــرق آسيا أيضًا كمركز للطلب المتزايد[15].

مع زيادة الطلب الصيني علـــى النفط نتيجة زيادة معدلات الاســـتهلاك المحلـــي أصبحت الصين في عام 2003 ثاني أكبر مســـتورد للنفط في العالم بعـــد الولايات المتحدة. ولا يُعـــزى الارتفاع في الطلـــب الصيني على النفط إلى توســـع ونمو القطاع الاقتصادي فحســـب، لكن أيضًا إلى زيادة معدلات الرفاهية الاجتماعية المتمثلة في زيادة الطلب على الســـلع الاســـتهلاكية مثل السيارات والثلاجات وغيرها. ومن المتوقع أن يســـتمر الطلب المتزايد على

---

(12) BP, *BP Statistical Review of World Energy 2013*, pp. 4-5.

(13) BP, *BP Statistical Review of World Energy 2013*, p. 1, and U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2010*, p. 1.

(14) BP, *BP Statistical Review of World Energy 2013*, p. 2.

(15) BP, *BP Statistical Review of World Energy 2013*, p. 1.

النفط بمعدل 156 في المئة خلال الفترة بين عامي 2001 و2025. ولا شك في أن هـذا التصاعد الكبيـر المتوقع في حجم الطلـب الصيني على مصادر الطاقة سـتكون له انعكاسـاته المهمة على صناعة النفط العالمية، حيث تؤكد التقديرات أن واردات الصين النفطية سوف تعادل واردات الولايات المتحدة في عام 2030[16].

تُعد الهنـد أيضًا إحدى القـوى الاقتصادية الصاعدة عالميًـا، وثاني أكبر مسـهم في زيادة الطلب على الطاقة حتى عام 2035[17]، وهي المسؤولة عن 18 في المئة من الزيادة، إذ تضاعف استهلاكها من الطاقة إلى أكثر من الضعف في الفترة التي تغطيها توقعات تقرير «وكالة الطاقة الدولية» لعام 2010[18]. إذ ارتفع اسـتهلاك الهند من النفط المحلي باطراد بنسـبة 57 في المئة بين عامي 1995 و2005، في حين زاد اعتمادها على النفط المسـتورد ليتجاوز 68 في المئة[19].

منذ تسـعينيات القرن المنصرم واسـتهلاك الدولتين (الصين والهند) من الطاقة في تزايد مستمر، حيث شكل اسـتهلاكهما 10 في المئة من الاستهلاك العالمي خلال عام 1990 و20 في المئة خلال عام 2007. ومع تزايد الطموح والنمو الاقتصاديين لهما فإن استهلاكهما من الطاقة سيتضاعف خلال الأعوام القادمة ليصل إلى 30 في المئة من الاستهلاك العالمي خلال عام 2035. وفي المقابل سـيتقلص الاسـتهلاك الأميركي من الطاقة من 21 فـي المئة في عام 2007 إلى 16 في المئة في عام 2035[20].

---

(16) حمدي عبد الرحمن حسـن، «العلاقات الصينية - الأفريقية: شـراكة أم هيمنة؟» كراسات استراتيجية، المجلد 17، العدد 172 (شباط/ فبراير 2007)، ص 12.

(17) ظفر الإسـلام خان، «الهنـد واسـتراتيجيتها للطاقة في الشـرق الأوسـط،» موقع مركز الجزيـرة للدراسـات، 2/ 4/ 2013، متوافـر علـى الرابـط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201352104551345517.htm>.

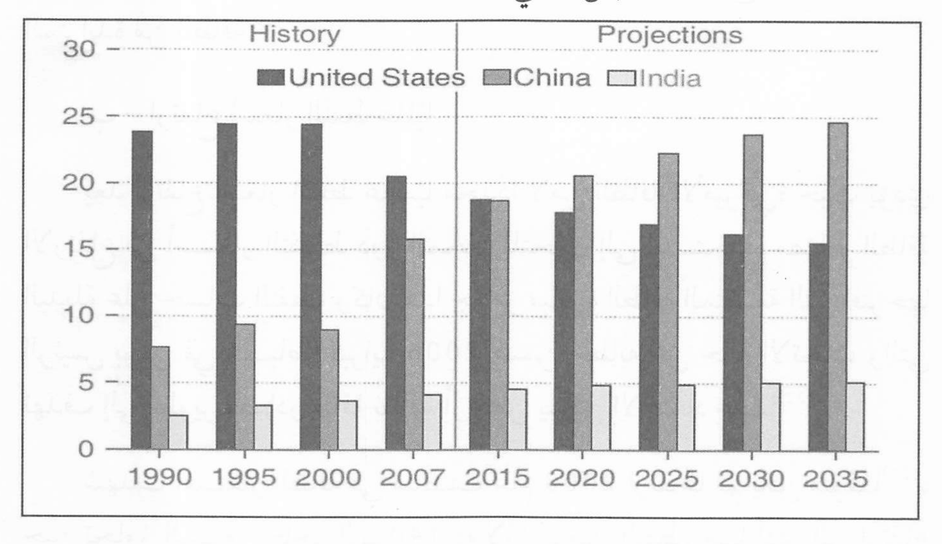
(18) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2010*, p. 5.

(19) برونسكي، «الطاقة والأمن،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص 342.

(20) U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2010*, p. 10.

الشكل (2-2)

استهلاك الولايات المتحدة والصين والهند من الطاقة عالميًا بين عامي 1990 و2035



المصدر: U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2010*, p. 10.

في ظـل تزايد الاسـتهلاك الصيني من الطاقـة، وتوقعـات تزايد اعتماد الصين على الطاقة المسـتوردة من الخارج لمواكبة ثورتها الصناعية وصعودها الاقتصـادي باعتبارها قـوة عالمية منافسـة للولايات المتحدة على المسـرح الدولـي، وللحصول علـى نفط منطقة الشـرق الأوسـط الـذي تعتمد عليه الولايـات المتحدة بصورة رئيسـة لتلبية حاجاتها من الطاقـة؛ اتخذت الصين عددًا من الخطوات في هذا السـياق تمثلت في تنمية علاقاتها الثنائية مع الدول المعارضة للولايات المتحدة في المنطقة التي لا ترحب بالوجود الأميركي في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسـها إيران. وعملت أيضًا على توثيق علاقاتها السياسـية والاقتصادية بعدد من الدول في المنطقة مثل السـعودية والجزائر، وعقدت اتفاقيات طويلة الأمد مع شـركة «أرامكو» السعودية و«الهيئة الكويتية للبترول» وشـركة «إيران الوطنية للنفط». كما وثّقـت علاقاتها في المنطقة عن طريق التعاون العسـكري وتصدير السـلاح إلى إيران وليبيا والمملكة العربية

السعودية والسودان أيضًا[21]. وفي موازاة ذلك، سعت الصين إلى تنويع مصادر حصولها على النفط لتقليل مخاطر الاستيراد، وهي السياسة التي اتبعتها الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد على الطاقة المستوردة من الخارج لتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة.

ب - ارتفاع أسعار النفط عالميًا

يُعد ارتفاع أسعار النفط عالميًا محددًا لأمن الطاقة الأميركي؛ حيث يؤدي الارتفاع في أسعار النفط دور المحفز للتحول إلى استخدام مصادر الطاقة البديلة على حساب النفط، وكان هذا جوهر مبادرة الطاقة المتقدمة التي اقترحها الرئيس بوش في شباط/ فبراير 2006 ضمن خطابه عن حالة الاتحاد، والتي تهدف إلى تطوير مصادر طاقة نظيفة أرخص يمكن الاعتماد عليها[22].

شهدت أسعار الطاقة في منتصف عام 2008 ارتفاعًا لم يكن متوقعًا[23]، حين تجاوز السعر حاجز الـ140 دولارًا لبرميل النفط، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة الأخرى، فوصل سعر صفيحة البنزين إلى 4.11 دولارات. لكن لم يستمر هذا الارتفاع طويلًا لدخول الاقتصاد الأميركي والعالمي في أزمة عالمية؛ ما خفّض الطلب على مصادر الطاقة، فانخفضت أسعارها عالميًا إلى أن بلغ سعر برميل النفط أقل من 60 دولارًا، وكذلك أسعار الطاقة الأخرى، حيث وصل سعر البنزين ووقود الديزل في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 إلى 2.22 و2.94 دولارين للجالون بالترتيب[24].

---

(21) هدى عوض، «الصين وتأمين الطاقة،» السياسة الدولية، العدد 164 (نيسان/ أبريل 2006)، ص 63.

(22) إبراهيم نوار، «تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق،» السياسة الدولية، العدد 164 (نيسان/ أبريل 2006)، ص 42.

(23) للمزيد عن أسباب ارتفاع النفط، يمكن الرجوع إلى: أشرف محمد كشك، «ارتفاع أسعار النفط واقتصادات دول الخليج،» السياسة الدولية، العدد 162 (تشرين الأول/ أكتوبر 2005)، ص 178-179.

(24) عمرو عبد العاطي، «الولايات المتحدة ومأزق البحث عن طاقة بديلة،» السياسة الدولية، العدد 175 (كانون الثاني/ يناير 2009)، ص 246.

لم يستمر هذا الانخفاض طويلًا، حيث توقع التقرير السنوي لوكالة الطاقة الدولية (IEA) (2008) أن أسعار النفط سـوف ترتفع مرة أخرى، وستبلغ نحو 100 دولار في المتوسـط في الفترة بين عامي 2008 و2015 بأسعار الدولار الحقيقيـة لعام 2007، ثـم ترتفع متجـاوزة الـ120 دولارًا للبرميل في عام 2030[25]. ويتوقع تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية لعام 2013 أن يصل سعر برميل النفط إلى 106 دولارات بأسعار الدولار الحقيقة لعام 2011 خلال عام 2020، وإلـى 163 دولارًا للبرميل خلال عـام 2040[26]. هذا الارتفاع في أسـعار النفط يُؤثر سـلبًا في الاقتصاد الأميركي، حيث إن 40 في المئة من المشـتقات والمنتوجات النفطية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة خلال عام 2012 تأتي من الخارج[27].

ج - التهديدات الإرهابية لمصادر الطاقة وإمداداتها

سجلت الهجمات الإرهابية على البنية الأساس لإمدادات الطاقة بما فيها الهجمات على أنابيب للنفط والغاز ارتفاعًـا حادًا حول العالم، وهذا النوع من الهجمـات جد خطر لما تُخلّفه من أضرار جسـيمة ربما تـدوم آثارها لفترات زمنية طويلـة. وتُعد مهاجمة المضايق المهمة تكتيكًا قد يسـتخدمه الإرهابيون للتأثير في إمدادات الطاقة العالمية؛ ومن ثم ضـرب اقتصاد الولايات المتحدة والدول الغربية التي تسـتهدفها المنظمات الإرهابية. وتؤكد المصادر الأميركية باسـتمرار أن الهجمات الرامية إلى تعطيل حركة الملاحـة البحرية عبر مضيق هرمز وفي مياه الخليج كانت على قائمة نشـاط الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة. وطبقًا لوثيقة أصدرها البيت الأبيض في تشـرين الأول/ أكتوبر

---

(25) «وكالة الطاقة: أسـعار النفط سـتظل متقلبة وقد تصل 200 دولار فـي 2030،» رويترز، 12/ 11/ 2008، على الرابط: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE4AB0K420081112>.

(26) U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2013*, p. 25.

(27) «How Dependent are we on Foreign Oil?» U. S. Energy Information Administration, 10/4/2013, Available at: <http://www.eia.gov/energy_in_brief/article/foreign_oil_dependence.cfm>.

2005، المعنونة «إجهاض عشـر خطط لتنظيم القاعدة»، حاول تنظيم القاعدة خلال عامي 2002 و2003 مهاجمة أهداف بحرية في مياه الخليج العربي[28]. ففي «إعلان الجهاد ضد الاحتلال الأميركي لشبه الجزيرة العربية» الذي أطلقه الزعيم السابق لتنظيم القاعدة أسـامة بن لادن في آب/ أغسطس 1996، جرى تحديد سـيطرة الولايات المتحدة الأميركية على «ثروات المسـلمين النفطية» بأنهـا المصدر الرئيس لضعف الأمة الإسـلامية. وفي عام 2004 نشـر تنظيم القاعدة تسجيلًا صوتيًا مسـجلًا لبن لادن دعا فيه مؤيديه إلى مهاجمة منشآت النفط العراقية والخليجية[29]. وفي رسالة أطلقها تنظيم القاعدة في آذار/ مارس 2005 تحت عنوان «رسالة إلى الأمة» التي حملت «أهداف الجهاد» الجديدة، شجع التنظيم عناصره على اسـتهداف منشـآت الطاقة وبناها التحتية، باعتبار أن «ضرب قاعدة نهب أميركا لخيرات المسـلمين ستكون له سلسلة من الآثار المتعاقبة التي ستدمرها ماليًا وعسـكريًا ونفسيًا». ودعت الرسالة إلى استهداف الجزء الأفغاني من مشروع خط الأنابيب المقترح الذي سيمتد من تركمانستان مرورًا بأفغانستان وانتهاء بباكستان، مع التحريض على استهداف منشآت النفط العراقيـة[30]. وفي أواخر عام 2004 وأوائل 2005 أصدر الشـيخ عبد الله بن ناصر الرشيد، أحد منظري تنظيم القاعدة، دراسـة تحليلية معمّقة تحت عنوان «الحكم علـى اسـتهداف المصالح النفطيـة» لرؤية التنظيم في شـأن الجهاد الاقتصادي، وحدد فيهـا أهداف الجهاد الاقتصادي، وشـرعن الهجمات التي تسـتهدف البنى التحتية النفطية، وحدد أربعة أهداف رئيسـة يستوجب التعامل معها: آبار النفط وخطوط أنابيب النفط والمنشـآت النفطيـة، ثم العاملون في صناعة النفط[31].

---

(28) «مشـروع خط أنابيب النفط عبر الجزيرة العربية،» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، ص 8.

(29) نيكول سـتراكة، «الجهاد الاقتصادي: تحدٍّ أمني لإمدادات الطاقة العالمية،» نشـرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، ص 27.

(30) فيريال ليغاري، «شـبكة خطوط أنابيب الطاقة الخليجية - الآسـيوية المقترحة: الدلالات الأمنية،» نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، العدد 6 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، ص 16-17.

(31) للمزيد من المعلومات عن الجهاد الاقتصادي، وعن دراسـة الشـيخ «عبـد الله بن ناصر =

في شــباط/ فبراير 2006 وقع الهجوم الأول على منشآت نفطية سعودية، واســتهدف مجمع بقيــق النفطي. وجــرى اختيار هــذا الهدف بســبب قيمته الاستراتيجية الخاصة، باعتباره يعالج وحده نحو سبعة ملايين برميل من النفط يوميًا، أو مــا يعادل ثلثي إنتاج المملكة. ويمثل هذا المجمع أكبر منشــأة قائمة بحد ذاتها لمعالجة النفط في العالم[32]. وتشــير التقديرات الأميركية الرســمية إلى أن عدد العلميات الإرهابية المباشرة ضد البنى التحتية للطاقة وأنابيب نقلها وحقول الإنتاج ارتفعت من 299 عملية إرهابية في عام 2010 إلى 438 عملية في عام 2011[33].

هناك رأيان مختلفان في شــأن تأثير هجمات تنظيم القاعدة في المنشآت النفطية، وفي أســعار الطاقة في الســوق الدوليــة، ومقارنة تأثيــر الهجمات الإرهابية بتأثيــر عوامل أخرى داخليــة وخارجية في المعــروض من الطاقة عالميًا. يذهب الرأي الأول إلى أن تأثير الهجمات الإرهابية في أســعار الطاقة عالميًا وفي المعروض منها في الســوق الدولية ضئيــل مقارنة بعوامل أخرى مؤثرة في الســعر والمعروض من موارد الطاقة عالميًــا مثل الحروب الأهلية والصراعات العرقية داخل الدول المنتجة وعدم الاســتقرار السياســي وتغير الأنظمة السياسية والقيود على الاســتثمارات في مجال التنقيب والتكرير. أما الرأي الثاني فرأى أن تأثير الهجمات الإرهابية في سعر النفط والمعروض منه عالميًا لا يقل عن تأثير حظر النفط العربي في عام 1973 في الدول الصناعية الكبرى[34].

= الرشيد»، يمكن الرجوع إلى: Murad Batal Al-Shishani, «Al Qaeda & Oil Facilities In The Midst of The Global Economic Crisis,» *Journal of Energy Security*, 23/4/2009, Available at: <http://www.ensec.org/index. php?option=com_content&view=article&id=190:al-qaeda-aamp-oil-facilities-in-the-midst-of-the-global-economic-crisis&catid=94:0409content&Itemid=342>, and

ستراكة، الجهاد الاقتصادي،» ص 27.

(32) ستراكة، «الجهاد الاقتصادي،» ص 27.

(33) «National Counterterrorism Center: Annex of Statistical Information,» American Office of the Coordinator for Counterterrorism, 31/7/2012, Available at: <http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2011/195555.htm>.

(34) Al-Shishani, «Al Qaeda & Oil Facilities in The Midst of the Global Economic Crisis».

د - عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي

تتوافر الاحتياطيات النفطية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في بلدان تشهد صراعات عسكرية أو أهليه لم تُحسم، فضلًا عن الكراهية التي تكنّها شعوب تلك الدول للولايات المتحدة، سواء لسياساتها الخارجية أم لدعمها دولًا ترى شعوب الدول ذات الوفرة النفطية أنها مصدر من مصادر التهديد لها. وهذا ما يظهر بصورة جلية في منطقة الشرق الأوسط التي تضم ستة بلدان خليجية (المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وإيران وقطر) تمتلك مجتمعة 791.145 مليار برميل من الاحتياطيات المثبتة بتقديرات عام 2013[35]. الأمر أيضًا الذي يجعل أمن الطاقة الأميركي المعتمد على وارداته النفطية من منطقة الخليج على المحك لعدد من الأسباب، منها: ارتفاع نسبة الكراهية الشعبية في المنطقة تجاه الولايات المتحدة التي زادت بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وحربها على دولتين إسلاميتين؛ أفغانستان في تشرين الأول/ أكتوبر 2001، والعراق في آذار/ مارس 2003 تحت اسم الحرب على الإرهاب، والانتهاكات لمواطني الدولتين. وزادت نسبة العداء بعد الكشف عن انتهاكات للمعتقلين في سجن أبو غريب العراقي ومعتقل غوانتنامو، والدعم الأميركي اللامتناهي لإسرائيل وانتهاكاتها وعدوانها على الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يزيد الغضب الشعبي العربي[36].

مع الثورات التي شهدتها دول المنطقة في بداية عام 2011، زادت نسبة العداء للولايات المتحدة بسبب الدعم الأميركي لأنظمة سلطوية ودكتاتورية،

---

(35) مايكل كلير، دم ونفط: أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة أحمد رمو (بيروت: دار الساقي، 2011)، ص 50، و «International Energy Statistics,» U.S. Energy Information Administration, Available at: <http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/iedindex3.cfm?tid=5&pid=57&aid=6&cid=CG8,&syid=2007&eyid=2013&unit=BB>

(36) لمزيد من المعلومات عن تراجع الصورة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط يمكن الرجوع إلى: عمرو عبد العاطي: «تحسين الصورة الأميركية عربيًا مهمة الإدارة الأميركية الجديدة،» مجلة آراء حول الخليج، العدد 53 (شباط/ فبراير 2009)، ص 44-46، و«الصورة الأميركية عربيًا.. بين نجاحات وإخفاقات الدبلوماسية العامة،» مجلة آراء حول الخليج، العدد 42 (آذار/ مارس 2008).

وغضّها الطرف عن كثير من انتهاكات الأنظمة العربية لمواطنيها، وفي كثير من الأوقات بموافقة أميركية، الأمر الذي أوصل رسالة إلى شعوب المنطقة مفادها أن الولايات المتحدة لا يهمها سوى مصلحتها في المنطقة. ما جعل القيادات الحاكمة الجديدة في المنطقة تلبي مطالب الشعوب التي أصبح رأيها فاعلًا في عملية صنع القرار العربي بإعادة النظر في علاقاتها الخارجية، ولا سيما مع الولايات المتحدة[37].

يُضاف إلى ما سبق النزاعات الحدودية غير المحلولة بين دول منطقة الخليج العربي ذات الثقل في إمداد السوق العالمية بحاجاتها من النفط والغاز الطبيعي، مثل النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة، وبين المملكة العربية السعودية وقطر، وبين قطر والبحرين، وهي أزمات قد تزعزع استقرار المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي تهديد المعروض من النفط، ما يجعلنا أمام مصدر محتمل لصراع مسلح أو تدخل عسكري بين عدد من الدول ذات الوفرة النفطية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة[38].

لهذا يرى كثير من المسؤولين الأميركيين والخبراء والسياسيين أن استمرار اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة المستوردة من منطقة الخليج العربي لتلبية الحاجات الأميركية المتزايدة من الطاقة يعني استمرار التعرض لخطر الاضطرابات السياسية والنزاعات والعمليات الإرهابية التي تجتاح المنطقة. وقال ستيوارت إيزنشتات، وكيل وزارة الطاقة الأسبق، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في العشرين من حزيران/ يونيو 2002: إن «اعتمادنا على نفط الخليج العربي عامة ونفط المملكة العربية السعودية

---

(37) Amr Abdel-Atty «Three Possible Scenarios,» *Al Ahram Weekly*, 1/3/2012, p. 12.

(38) للمزيد من التفاصيل عن الأزمات والتحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط، والتي لها كبير الأثر في السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، يمكن الرجوع إلى: كينث بولاك، «الولايات المتحدة واستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط.. رؤية أمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد 175 (كانون الثاني/ يناير 2009)، ص 30-35.

خاصة سيعرضنا للهجوم في الخارج وفي الوطن على حد سواء»[39]. وفي الوقت ذاته تعاني المناطق كلها التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة سواء في أفريقيا أو أميركا اللاتينية المخاطر نفسها التي تعانيها منطقة الخليج، ما يجعل أمن الطاقة الأميركي الذي يعتمد في جزء منه على الخارج في خطر وتوقع توقف إمداداته من وقت إلى آخر.

2- المحددات الداخلية لأمن الطاقة

إلى جانب المحددات الخارجية التي تُؤثر في التصور الأميركي لأمن الطاقة، هناك مجموعة من المحددات الأميركية تؤثر بصورة كبيرة في المفهوم الأميركي والسياسات الأميركية لأمن الطاقة، يرتبط الجزء الأكبر منها بالاستهلاك الأميركي الذي هو في نمو وارتفاع مستمرين؛ لتلبية ثورتها الصناعية ونموّها الاقتصادي والنمط الاستهلاكي المتزايد لمواطني الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى توجهات وخلفيات أعضاء الإدارة الأميركية خلال إدارتي بوش (الابن) وارتباطهم بشبكة علاقات خاصة بشركات الطاقة داخل الولايات المتحدة وخارجها.

أ- تزايد الاستهلاك الأميركي من الطاقة

توقع تقرير مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية (تقرير تشيني) الصادر في أيار/ مايو 2001 زيادة الاستهلاك الأميركي من النفط خلال العشرين سنة القادمة اعتبارًا من عام 2001 بـ 33 في المئة، والغاز الطبيعي بأكثر من 50 في المئة، إضافة إلى زيادة الإقبال على استهلاك الطاقة بنسبة 45 في المئة. ويضيف التقرير أنه إذا زاد الاستهلاك الأميركي بتلك النسبة التي كان عليها خلال تسعينيات القرن المنصرم، فإن الولايات المتحدة ستواجه فجوة بين حاجاتها المتوقعة وما يتوافر لديها أو يتوقع من مصادر الطاقة داخليًا وخارجيًا. ويشير التقرير في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة سوف تستورد خلال العشرين

(39) كلير، دم ونفط، ص 50.

ســنة القادمة من وقت صدور التقرير (أيار/ مايو 2001) برميلين من كل ثلاثة براميل من النفط اعتمادًا على المنتجيــن الخارجيين الذين لا تهمهم المصالح الأميركية. ويرى التقرير أن هذا يمثل تهديدًا للأمن القومي الأميركي والرفاهية الاقتصادية، لذا دعت إلى تقليل الاعتماد على النفط المستورد خارجيًا[40].

استهلكت الولايات المتحدة 18.6 مليون برميل يوميًا من النفط خلال عام 2012[41]. وترتفع الواردات الأميركية من النفــط الخام بصورة متزايدة خلال منتصف القرن العشــرين حتى أواخر ســبعينيات القرن المنصرم، ثم انخفضت بحدة خلال الفترة بين عامي 1979 و1985، لتعاود الارتفاع وتبلغ ذروتها في عام 2005 بمقدار 10.1 ملايين برميل يوميًا، وتتوقف عند 9.2 ملايين برميل يوميًا خلال عام2010، وشكلت ورادات المنتوجات النفطية 2.6 مليون برميل يوميًا خلال عام2010، وكان إجمالي الصــادرات 2.3 مليون برميل يوميًا في العام ذاته[42].

خلال عام 2012 اســتوردت الولايــات المتحــدة 10.6 ملايين برميل يوميًا من النفــط الخام والمنتوجات النفطية المكررة، وفــي العام ذاته صدّرت 3.2 ملايين برميل من النفــط الخام والمنتوجات النفطية، وبذلك يصبح صافي الواردة الأميركية 7.4 ملايين برميل يوميًا. ويمثل صافي الواردات الأميركية من النفط 40 في المئة من الاســتهلاك النفطي الأميركي، وهي أقل نســبة منذ عام 1991[43]. ويوضح الجدول التالي نســب الــواردات النفطية من دول ومناطق العالم.

---

(40) National Energy Policy, «Report of the National Energy Policy: Report of the National Energy Policy Development Group,» Washington DC, May 2001, p. x.

(41) «How Dependent are we on Foreign Oil?», U. S. Energy Information Administration, 10/4/2013, Available at: <http://www.eia.gov/energy_in_brief/article/foreign_oil_dependence.cfm>.

(42) U. S. Information Energy Administration, «Most of the Petroleum We Use is Imported,» Available at: <http://www.eia.gov/energyexplained/index. cfm?page=oil_imports>.

(43) U. S. Energy Information Administration, «How Much Petroleum does the United States Import and from Where?» 3/6/2013, Available at: <http://www.eia.gov/tools/faqs/faq.cfm?id=727&t=6>.

جدول (2-3)
استهلاك الولايات المتحدة من الطاقة
بين عامي 2005 و2035(*)

مورد الطاقة	تاريخيًا			توقعات					معدل التغير (في المئة)
	2005	2006	2007	2015	2020	2025	2030	2035	2035-2007
النفط (مليون برميل يوميًا)	20.8	20.7	20.6	20.2	20.6	21.0	21.5	22.1	0.3
الغاز الطبيعي (تريليون قدم مكعب)	22.0	21.7	23.0	21.7	22.6	23.6	24.3	24.9	0.3
الفحم (كوادريليون وحدة حرارية بريطانية)	22.8	22.5	22.7	22.3	23.0	23.6	24.3	25.1	0.4
الطاقة النووية (مليار كيلووات/ ساعة)	782	787	806	834	883	889	886	898	0.4
الطاقة الكهرومائية (كوادريليون وحدة حرارية بريطانية)	6.1	6.4	6.2	9.3	10.1	11.0	11.5	12.4	2.5

(*) تم تجميع البيانات السابقة من صفحات عدة.

المصدر: U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2010*, p. 37.

ب - دور اللوبي النفطي

يُعد اللوبي النفطي الأميركي واحدًا من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دورًا مؤثرًا في صوغ السياسة الخارجية الأميركية، مثل المركب الصناعي العسكري الأميركي واللوبي الإسرائيلي... إلخ؛ نظرًا إلى شبكة العلاقات المتداخلة التي تربطه بصنّاع القرار في البيت الأبيض، والتي تُمكّنه من تحقيق مصالحه. وكانت تلك العلاقة المتداخلة جلية في إدارتَيْ الرئيس الأميركي بوش (2000-2008) أكثر منها في إدارة أوباما؛ لارتباط العديد من

مســؤولي إدارتي بوش بالمجمع النفطي الأميركي، ولاستفادته من مصالحهم بشكل أو بآخر.

لم يشــهد التاريخ الأميركي تداخــلًا في المصالح بيــن الإدارة الأميركية ومجمــع اللوبي النفطي مثلما شــهدته إدارتا «بوش»، ولا ســيما الأولى منها، حيث تولّى عدد مــن المرتبطين بعلاقــات باللوبي النفطــي مناصب عليا في الإدارَتَيْــن، وكانوا يعملون في كُبرى الشــركات الأميركيــة التي تقدم خدمات نفطية قبل توليهم مناصبهم العامة العليا، وهم على النحو الآتي:

- الرئيس جورج دبليو بوش، عمل قبل فــوزه بمنصب الرئيس في مجال التنقيب عن النفط في تكســاس. وجاء إلى الحكم بفضل دعم شــركات النفط والسلاح التي تُهمين عليها قوى اليمين المحافظ[44].

- نائب الرئيس ديك تشــيني (2000-2008)، يُعد من أبرز الشخصيات في هذه الإدارة التي جاءت من القطاع النفطي. رئس شركة هاليبرتون للخدمات النفطية حتى عــام 2000، وهي من كبريــات الشــركات الأميركية في مجال الخدمات والمقاولات النفطية، وحقق بفضل علاقاته السياســية أرباحًا خيالية وصلت إلى نحو 45 مليون دولار[45]. وكان منوطًا به الإشــراف على تنســيق الجهد بين شــركات تاســكو وشــيفرون وأنوكال وبريتش بتروليم والنرويجية للبترول والشركة التركية للنفط، أي مالكي خط «أنابيب قزوين»[46].

- كانت كوندوليزا رايس التي عملت مستشــارة للأمن القومي (2000-2004) ثم وزيــرة للخارجية الأميركيــة (2004-2008)، عضوًا في مجلس

---

(44) لمزيد من المعلومات عن علاقة الرئيــس الأميركي جورج دبليو بوش بصناعة النفط يمكن الرجوع إلى: أيان رتليــدج، **العطش إلى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالــم لضمان أمنها النفطي؟**، ترجمة مازن الجندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 93-103.

(45) لمزيد من المعلومات عن علاقة نائب الرئيس الأميركي ديك تشــيني بصناعة النفط، يمكن الرجوع إلى: المصدر نفسه، ص 105-110.

(46) عمرو كمال حمــودة، «النفط في السياســة الخارجية الأميركية،» **السياســة الدولية**، العدد 164 (نيسان/ أبريل 2006)، ص 51.

إدارة شركة شيفرون تكساس إحدى كبرى شركات الطاقة الأميركية العاملة في الخارج[47].

- تولى دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع (2000-2006) منصب نائب رئيس شركة ويسترن النفطية، وكان شريكًا للرئيس بوش (الابن) في شركة «إنرون» العملاقة للطاقة.

- عمل زلماي خليل زاد الذي تولّى عددًا من المناصب السياسية العليا في إدارتَي بوش: سفير الولايات المتحدة في أفغانستان (28/ 11/ 2003-20/ 1/ 2005)؛ سفير الولايات المتحدة في العراق (21/ 1/ 2005-26/ 3/ 2007) وسفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة (17/ 4/ 2007-20/ 1/ 2009)[48]. وقبل التحاقه بالإدارة الأميركية كان مستشارًا في شركة «أنوكال» النفطية، أي الشركة التي كانت تتفاوض مع حكومة طالبان لإقامة خط أنابيب لنقل الغاز من أذربيجان وتركمانستان إلى الصين عبر باكستان وأفغانستان، وهو من قام بدراسة تحديد المخاطر المالية والسياسية للمشروع[49].

على الرغم من خروج عدد من مسؤولي إدارة بوش أمثال تشيني ورايس ورامسفيلد من مناصبهم النفطية، فإن علاقاتهم بالمجمع النفطي الأميركي لم تنقطع، بل بدت أكثر متانة، وهذا ما تعكسه التسهيلات التي حصلت عليها شركاتهم سواء في عقود إعادة إعمار العراق وأفغانستان، أو حقوق التنقيب والنقل في دول لأميركا وجود عسكري فيها[50].

---

(47) لمزيد من المعلومات عن علاقة كوندوليزا رايس بصناعة النفط يمكن الرجوع إلى: رتليدج، **العطش إلى النفط**، ص 103-104.

(48) Zalmay Khalilzad Profile, Available at: <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/khalilzad_zalmay>.

(49) حمودة، النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 52.

(50) خليل العناني، «اللوبي النفطي الأمريكي... النفوذ وآليات التأثير،» **السياسية الدولية**، العدد 164 (نيسان/ أبريل 2006)، ص 44.

يشـــير عدد من المحللين إلى علاقة ديك تشـــيني بالحرب الأميركية على العراق، وكان من أشـــد المدافعين عنها. وعلى الرغم من تخلّيه عن منصبه في شركة هاليبرتون عمل على أن يكون لها وجود حيوي في العراق، سواء في أثناء الحرب خلال اضطلاعهـــا بإخماد الحرائق النفطية التي كان يتوقع أن يشـــعلها الرئيس العراقي صدام حسين خلال سير العمليات العسكرية، أو من خلال قيام فروعها الإنشائية بمد الجســـور لقوات التحالف في أثناء الحرب أو بعد انتهاء الحرب وســـقوط النظام العراقي. ومن خلال النفاذ إلى حقـــول النفط العراقية وإعادة بناء المنشـــآت النفطية هناك. كما حصلت الشـــركة على أكبر حصة من عملية إعادة إعمار العراق[51].

يؤثر اللوبـــي النفطي الأميركـــي في صنّـــاع القرار الأميركـــي من خلال تبرعاتهم للمرشـــحين، سواء للانتخابات الرئاســـية أم الكونغرس، وهذا ما بدا جليّا إبان الانتخابات الرئاســـية الأميركية لعام 2000. فعلى ســـبيل المثال كان رئيس مجلـــس إدارة إنرون للطاقة، كين لاي، من أكبـــر الممولين لحملة بوش الانتخابية الرئاسية لعام 2000، كما أنه قدّم تبرعات تُقدّر بـ 146 مليون دولار لحملة بـــوش الانتخابية في ولاية تكســـاس في عام 1994. فضلًا عن شـــبكة علاقاته القوية بمســـؤولين أميركيين مثل نائب الرئيس ديك تشيني والمستشار السياسي للرئيس بوش (الابن) كارل روف وأعضاء في الكونغرس[52]. ووصل إنفاق اللوبي خلال انتخابات التجديـــد النصفي للكونغرس في عام 2010 إلى حوالـــى 15 مليون دولار، وفي الانتخابات الرئاســـية لعام 2008 ما يقرب من 26 مليون دولار[53].

إجمالًا وصل إجمالي نفقات اللوبي النفطي خلال الفترة بين عامي 1998

---

(51) Carolyn Koo, «War Could Be Big Business for Halliburton,» Reuters, 23/3/2003, Available at: < http://www.rense.com/general36/hlai.htm >.

(52) خليـــل العنانـــي، العراق الجديد ومســـتقبل خريطة النفـــط العالمية (أبو ظبـــي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 2003)، ص 54-55.

(53) Dan Froomkin, «How The Oil Lobby Greases Washington's Wheels,» *The Huffington Post*, 6/6/2011, Available at: <http://www.huffingtonpost.com/2011/04/06/how-the-oil-lobby-greases_n_845720.html>.

و2013 ما يقرب من 1.5 مليار دولار أميركي للتأثير في صانع القرار الأميركي في البيت الأبيض والكونغرس. وخلال عام 2013 وصل إنفاق اللوبي النفطي ما يقرب من 105 مليون دولار، ووصل مع بدايـــة إدارة أوباما في عام 2009 إلى ما يقرب من 174.5 مليون دولار[54].

مع انتهـــاء فترة بوش في عـــام 2008 وتولي إدارة جديدة برئاســـة أوباما تراجعت قـــوة اللوبي النفطـــي الداعم لتحـــركات الولايات المتحـــدة ونفوذه خارجيًا لتحقيق أمن الطاقة الأميركي، ورُفع شـــعار «تقليل الاعتماد على النفط الخارجي» واستقلالية الطاقة الأميركية، والتركيز أكثر لتأمين حاجات الولايات المتحدة من الطاقة على الداخل الأميركي، ورفع المخصصات المالية لمشاريع البحث والتطوير المتعلقة بالطاقة البديلة، مـــع إعطاء أولوية للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي داخل الأراضي الأميركية، ولا ســـيما مع اكتشاف الاحتياطيات المتوقعة والضخمة من النفط الصخري والغاز الصخري.

في هذا الشـــأن طلب الرئيس أوباما من الكونغرس فـــي خطابه عن حالة الاتحاد في عام 2011 وقف الدعم الـــذي تقدمه الحكومة الأميركية من أموال دافعي الضرائب الأميركية لكبريات شركات النفط الأميركية التي تُقدّر بحوالى 4 مليار دولار ســـنويًا؛ للأربـــاح الخيالية التي تحققها على حســـاب المواطن الأميركي ودافعي الضرائب الأميركية[55]. وخـــلال العقد الماضي حققت أكبر خمس شركات طاقة: بي بي (BP) وشـــيفرون وكونوكو فيليبس وإكسون موبيل وشركة شل أرباحًا يصل مجموعها إلى ما يزيد على تريلون دولار[56]. وخلال

---

(54) لمزيد مـــن التفاصيل عن إنفاق اللوبـــي النفطي الأميركي والشـــركات التي تضمه وبيانات الإنفاق يمكن الرجوع إلى الموقع المتخصص في رصد إنفاق جماعات الضغط (اللوبيات) الأميركية:
The Center for Responsive Politics, <http://www.opensecrets.org/>.

(55) «Remarks by the President in State of Union Address,» The White House, 25/1/2011, Available at: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/01/25/remarks-president-state-union-address>.

(56) لمزيد من المعلومات عن أرباح شـــركات النفـــط الأميركية خلال العقـــد الماضي يمكن الرجوع إلى: Daniel J. Weiss, «Big Oil's Lust for Tax Loopholes: Oil Prices and Profits Rise While Big Oil Defends its Tax Loopholes,» Center for American Progress, 31/1/2011, Available at: <http://www.americanprogress.org/issues/green/news/2011/01/31/8951/big-oils-lust-for-tax-loopholes/>.

عام 2010 حققت شـــركة إكســـون موبيل وحدها أرباحًا تصل إلى 31 بليون دولار[57].

ثانيًا: مفهوم إدارتي بوش وأوباما لأمن الطاقة

يُعتبر أمن الطاقـــة الأميركي وتأمين مصادر الطاقة الخارجية - ولا ســـيما النفط منها لمركزيته في الازدهار والنمو الأميركييـــن، ولتأثيراته المتعاظمة في السياســـة الخارجية الأميركية - في الخطاب السياســـي الأميركي مســـألة أمن قومي. وباسم الأمن القومي استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية أكثر من مرة خلال العقديـــن المنصرمين لتأمين حرية الوصول إلـــى مصادر الطاقة الخارجية عمومًا، والنفط على وجه الخصوص، ولحماية الموردّين الرئيسيين.

أضحى أمـــن الطاقة الأميركي والحصول على النفط الأجنبي مســـألة أمن قومي أولًا تحـــت إدارة الرئيـــس الأميركي فرانكلين روزفلـــت خلال الأعوام الأخيرة للحرب العالمية الثانية. وبعد انتهاء الحـــرب العالمية الثانية ظل القادة الأميركيـــون ينظرون إلى النفـــط الأجنبي من منظور الأمـــن القومي الأميركي. فالرئيســـان هاري ترومان ودوايت أيزنهاور كلاهمـــا كان يعتبر أن حماية النفط الوارد من الخليـــج يُعدّ مكوّنًـــا حيويًا للاســـتراتيجية العســـكرية في الحرب الباردة[58].

منذ أزمة حظـــر النفط العربي في عام 1973 التـــي ترتب عنها تهديد أمن الطاقة العالمـــي للدول المســـتهلكة الطاقة، وفي مقدمها الولايـــات المتحدة؛ بدأ الرؤســـاء الأميركيون يعطون أهمية لقضية أمـــن الطاقة الأميركي، وصارت قضية أمـــن الطاقة قضية تتقـــدم برامجهـــم الانتخابية والرئاســـية. فبعد صدمة حظر النفـــط العربي، تزايـــدت دعـــوات الإدارات الأميركية لتقليـــل الاعتماد على النفط المســـتورد وزيادة الاعتماد في المقابل على مصادر محلية، وإقامة برامج ومشاريع من شأنها التشـــجيع على تبني سياسات طاقة أكثر كفاءة وأكثر

(57) Froomkin, «How the Oil Lobby Greases Washington's Wheels».

(58) كلير، دم ونفط، ص 37.

اعتمادًا على الداخـل الأميركي، الأمر الذي دفع الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش لإنشـاء مجموعة تطوير سياسـة الطاقة الوطنيـة (National Energy Policy Development Group) للولايات المتحدة بعد ثاني أسـبوع له في البيت الأبيض لصوغ سياسـة وطنية تسـاعد في توجيه اسـتراتيجيات الطاقة الأميركية على المسـتوى الوطني وتطوير جهد الولايات والحكومة في مجـال الطاقة، وكذا تقليل الاعتمـاد الأميركي على الطاقـة خارجيًا، واعتماد أكثـر على الداخل، واستشراف مستقبل أمن الطاقة الأميركي(59).

ركّزت آخر ثلاث اسـتراتيجيات للأمن القومـي الأميركي لأعوام 2002 و2006 و2010 علـى أهمية سـعي الإدارة الأميركية إلى تعزيـز أمن الطاقة الأميركـي، وتحدثت الوثائق الثـلاث عن أن الاعتماد الأميركـي على الوقود الأحفوري المستورد من الخارج قد يُعرّض الاقتصاد والأمن الأميركي للخطر في حال توقف الاعتمادات، واسـتخدام الـدول المنتجة مـورد الطاقة كأداة للضغط السياسـي على الولايات المتحـدة، وطُرِحت بدائل عـدة أمام صانع القرار الأميركي لتعزيز أمن الطاقة الأميركية كان من بينها الاعتماد على الداخل الأميركي والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة المتجددة(60).

1 - المفهوم الأميركي لأمن الطاقة

لا يوجد تعريـف محدد تطرحه الولايـات المتحدة عـن مفهومها لأمن الطاقة، وإنما من واقع اسـتراتيجيات الأمن القومي والسياسات المتبعة في هذا الشأن يمكن التوصل إلى المفهوم الأميركي لأمن الطاقة الذي يستند إلى شقين رئيسَين، أحدهما داخلي والآخر خارجي.

---

(59) National Energy Policy, «Report of the National Energy Policy Development Group,» p. viii.

(60) لمزيـد من المعلومات يمكن الرجوع إلى اسـتراتيجيات الأمن القومـي الأميركي الثلاث الأخيـرة: The White House: «The National Security Strategy of the United States of America,» Washington, September 2002, pp. 19-20; «The National Security Strategy of the United States of America,» Washington DC, March 2006, pp. 26-29, and «The National Security Strategy of the United States of America,» Washington DC, May 2010, pp. 2, 10, 24, 30, 33-34, 44-45, and 47.

أ - الشق الداخلي لمفهوم أمن الطاقة الأميركي

يرتكز الشـــق الداخلي لمفهوم أمـــن الطاقة الأميركي علـــى أربعة محاور رئيســـة: أولها بناء مخزون استراتيجي من النفط يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات، وثانيها الاســـتثمار في الطاقة النظيفة، وثالثها استخدام الطاقة بشكل فعال، ورابعها التنقيب عن النفط محليًا.

- **المحـــور الأول: بنـــاء مخزون اســـتراتيجي مـــن النفط**. تكمـــن أهمية الاحتياطي الاستراتيجي النفطي في كونه احتياطيًا نفطيًا يجري تخزينه في الدول الصناعية المستهلكة النفط بهدف تأمين الإمدادات النفطية في حال انقطاعها، أو في حال فرض الدول المنتجة حصارًا على إحدى الدول المستهلكة من خلال خفض الإنتـــاج ومنع تصدير النفط إلى الدول الصناعية المســـتهلكة. ويختلف الاحتياطي الاستراتيجي عن المخزون التجاري النفطي الذي تتحمل مسؤوليته ونفقاته شـــركات النفط الدولية العاملة في الدول المســـتهلكة، والذي يُضاف إليه أو يُسحب منه بحســـب عوامل العرض والطلب؛ تفاديًا لانقطاع الإمدادات النفطية[61].

تستخدم الولايات المتحدة مخزونها الاستراتيجي من الطاقة في مواجهة حالات الطوارئ التي تهز الأســـواق الأميركية أو العالمية حسبما ينص اتفاق عضويـــة وكالة الطاقـــة الدولية (IEA). ويضـــم احتياطي النفط الاســـتراتيجي الأميركـــي حوالى 727 مليـــون برميل، أي حوالى نصـــف مجمل الاحتياطي الاستراتيجي العالمي[62]. وساعدت ســـرعة تحرك الوكالة الدولية للطاقة في عام 2005 بطرح كميـــات من احتياطي النفط الاســـتراتيجي في جميع أنحاء العالم من الدول الســـتة والعشـــرين الأعضاء فيها في السوق واستخدامها في

---

(61) وليد خدوري، «أهداف وكالة الطاقة الدولية في الســـحب من الاحتياطي الاســـتراتيجي،» الشـــروق، 10/ 7/ 2011، متوافـــر علـــى الرابـــط: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=10072011&id=824f8742-f353-4915-bbe3-d92a48fd86ec>.

(62) «Strategic Petroleum Reserve,» U. S. Department of Energy, Available at: <http://fossil.energy. gov/programs/reserves/spr/>.

أعقاب إعصاري كاترينا وريتا في تحقيق الاستقرار في الأسواق، وحال دون أن يؤدي الإعصاران إلى مزيد من الفوضى والتعطيل في الأسواق. ووفر أعضاء الوكالة مجتمعين 60 مليون برميل نفط للسوق العالمية. وشكلت هذه ثاني مرة تأذن فيها الوكالة الدولية للطاقة عبر تاريخها باستخدام كميات من احتياطي النفط الاستراتيجي، وكان لذلك الإجراء تأثير فوري في تهدئة الأسواق العالمية[63]. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه بسبب الأزمة الليبية التي بدأت فصولها في أوائل عام 2011، والاقتتال بين كتائب قوات معمر القذافي والمعارضة المسلحة وتوقف إمدادات ليبيا النفطية التي أثرت في كمية المعروض منه في السوق العالمية؛ حدث نقصان في الأسواق بحدود 1.6 ملايين برميل يوميًا نتيجة انقطاع النفط الليبي، الأمر الذي كان له كبير الأثر في الأسعار، ما دفع الولايات المتحدة بالتعاون مع دول حلف شمال الأطلسي إلى قيادة هجمات عسكرية على قوات القذافي تحت مسميات عدة، وأهداف إنسانية، إلا أن هذا لا يمنع من أن تكون الطاقة هدفًا كامنًا وراءها[64].

في ضوء توقف الإمدادات النفطية الليبية قررت وكالة الطاقة الدولية سحب نحو 60 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمنتوجات النفطية من الاحتياطي الاستراتيجي للدول الأعضاء في الوكالة خلال تموز/ يوليو 2011، أي ما معدّله مليوني برميل يوميًا خلال الشهر، وبحسب ادعاء الوكالة أن الانقطاع الحاصل في الإمدادات النفطية من ليبيا بسبب الاضطرابات هناك أخذ يؤثر في أمن الإمدادات النفطية العالمية. وهناك شكوك قوية في أن هذا هو السبب الحقيقي وراء هذا السحب من الاحتياطي، وتكمن الشكوك في محاولة

(63) بول سايمونز، «أمن الطاقة كشراكة عالمية، حلول تستخدم الطاقة النظيفة،» سلسلة مواقف اقتصادية (مجلة إلكترونية تصدر عن وزارة الخارجية الأميركية، مكتب برامج الإعلام الخارجي) (تموز/ يوليو 2006)، ص 45.

(64) لمزيد من المعلومات عن الاستخدام الأميركي لاحتياطي النفط الاستراتيجي القومي يمكن الرجوع إلى: خدوري، «أهداف وكالة الطاقة الدولية،» و James L. Jones and Jason S. Grumet, «Let's Keep Our Hands off the Emergency Oil Supply,» *The New York Times*, 9/4/2012, Available at: <http://www.nytimes.com/2012/04/10/opinion/lets-keep-our-hands-off-the-emergency-oil-supply. html?_r=0>.

الوكالة استعمال الاحتياطي الاستراتيجي للضغط على الأسعار[65]. ولهذا تقوم الولايات المتحدة الأميركية بحثّ الدول الرئيسة الأخرى المستهلكة للطاقة، مثل الهند والصين والدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، على الاحتفاظ باحتياطي استراتيجي من النفط. وتدعم واشنطن الجهد المعزز لدفع الهند والصين إلى تعاون أوثق مع الوكالة الدولية للطاقة في مجال سياسات معالجة الطوارئ على المدى القصير، وفي المجال الأوسع المتعلق بسياسات أمن الطاقة والتكنولوجيا أيضًا.

- **المحور الثاني: الاستثمار في الطاقة النظيفة.** في ظل عدد من التهديدات التي تواجه مصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي) والمساعي الأميركية إلى تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛ تبنّت الولايات المتحدة عددًا من المبادرات المُحفّزة والمُشجّعة للبحث عن بدائل للطاقة التقليدية. والأمر لا يتعلق بالعمل على تطوير تكنولوجيات لتوليد طاقة نظيفة فحسب، وإنما امتد إلى جعلها أرخص ثمنًا وتوفيرًا حيث يصبح الحصول عليها أسهل، ما جعل الحكومة الأميركية تنفق ما يزيد على 11.77 مليار دولار منذ عام 2001 على تطوير مصادر بديلة للطاقة. وساهم هذا التمويل في تقليص كلفة الطاقة المتجددة بشكل كبير[66].

بشكل عام ترى الولايات المتحدة أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة يشكل مشروعها الاستراتيجي القومي القادم. وهذا ما روّج له المحافظون الجدد بالقول إن مثل تلك المشاريع سيقلل من الاعتماد الأميركي على نفط منطقة الشرق الأوسط، ما يساعد الولايات المتحدة في نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط انطلاقًا من أن البحث عن بدائل أخرى للنفط من شأنه تقليل سعر النفط، ومن ثم تقل تدفّقات أموال النفط إلى دول الشرق

(65) «Department of Energy to Release Oil from the Strategic Petroleum Reserve,» U. S. Department of Energy, 23/6/2011, at: <http://energy.gov/fe/articles/department-energy-release-oil-strategic-petroleum-reserve>.

(66) بولا دوبريانسكي، «طاقة نظيفة للمستقبل: حلول تستخدم الطاقة النظيفة،» سلسلة مواقف اقتصادية (تموز/ يوليو 2006)، ص 5.

الأوسـط. ووفقًا لوجهة النظر هذه فإن عائدات النفط المنخفضة سـوف تجبر الحكومات لتصبح أكثر ديمقراطية، لأن أموال النفط تُغري الحكام بالبقاء أطول فترة ممكنة في السـلطة، ومن ثم تلجأ إلى القمع لضمان بقائها وعدم مواجهة أي معارضة داخلية. وبذلك فتقليل الاعتماد على النفط من شـأنه حل مشكلة الأنظمة السلطوية[67].

- **المحور الثالث: استخدام الطاقة بشـكل فاعل.** ضغطت أزمة النفط في سبعينيات القرن العشـرين على الولايات المتحدة لتحقيق مزيد من التقدم في مجال المحافظة على الطاقة، واسـتخدامها بشـكل فاعل، إذ انخفضت كثافة استخدام الطاقة في الاقتصاد الأميركي منذ عام 1970 حتى الآن بنسبة حوالى 50 في المئـة بفضل جهد المحافظة علـى الطاقة والاقتصاد في اسـتهلاكها. وتدعم الإدارات الأميركية البرامج التي تقدم الحوافز لاسـتخدام الطاقة بشكل أكثر فاعلية وللمحافظة على الطاقة ولتقليص انبعاث الغازات المسـببة لظاهرة الاحتباس الحراري[68].

يُعد برنامج نجـم الطاقة (Energy Star) مثالًا رئيسًـا على هذا الجهد، وهو برنامج تدعمه الحكومة الأميركية ويساعد شركات الأعمال والأفراد في حماية البيئة من خلال تحقيـق فاعلية متفوّقة للطاقة، وبمسـاعدته اقتصد الأميركيون خلال عام 2005 فحسـب كمية من الطاقة مكّنتهم من تجنب انبعاث كمية من الغازات المسـببة للاحتباس الحراري تعادل ما ينبعث من 23 مليون سـيارة، ووفروا فـي الوقت ذاته 12 مليـار دولار في فواتير اسـتهلاكهم الطاقة، أو ما يعادل نسـبة 4 في المئة من الطلب الإجمالي السـنوي على الطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة[69]. وفي محاولة لترشيد استهلاك الطاقة داخل الولايات

---

(67) خديجة عرفة محمد أمين، «أمن الطاقة والسياسـة الخارجية: دراسـة تطبيقية لسياسـات بعض الدول المصدرة والمسـتوردة للطاقـة،» (أطروحة دكتوراه غير منشـورة، جامعـة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص 64.

(68) سايمونز، «أمن الطاقة كشراكة عالمية،» ص 46.

(69) دوبريانسكي، «طاقة نظيفة للمستقبل،» ص 5.

المتحدة دشّـنت وزارة الطاقة موقعًا إلكترونيًا[70] يوضح لمستهلكي الطاقة كيفية تقليل استهلاكهم، وتقليل نفقاتهم من الطاقة والوقود. ويأتي هذا التطور ضمن سلسلة من الإجراءات التي تحاول من خلالها الإدارات الأميركية تقليل الاعتماد على النفط الخارجي، وتقليل أسعار الطاقة والوقود. ويهدف الموقع إلى مساعدة المستهلكين لاتخاذ اختيارات ذكية في قضية الطاقة من أجل توفير المال وحماية البيئة في الوقت ذاته. ويعرض خطوات لاستهلاك أقل للطاقة في المنازل وفي الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والإضاءة، من أجل تفادي إهدار الطاقة في منازلهم وفي سياراتهم عن طريق رسم توضيحي كارتوني للحياة في أميركا، حيث يتم ضغط الزائر على رسومات لتظهر له نصائح لكيفية ترشيد استهلاك الطاقة والوقود.

- **المحور الرابع: التنقيب عن النفط محليًا.** يرتبط المفهوم الأميركي لأمن الطاقة الأميركي بالتنقيب عن النفط الأميركي وإنتاجه من السواحل الشرقية والغربية الأميركية وخليج المكسيك، وهذا ما يمثل 80 في المئة من المياه الإقليمية الأميركية[71]. وحققت الولايات المتحدة الأميركية نجاحًا كبيرًا خلال الأعوام الماضية في التنقيب عن النفط الصخري والغاز الصخري، ما تعول عليه الإدارات في تحقيق استقلالية الطاقة أكثر من أي مصدر آخر.

نشرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية التابعة لوزارة الطاقة في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 زيادة ملحوظة في احتياطي الغاز والنفط خلال عام واحد. وارتفع احتياطي الغاز ليصل إلى 283.9 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2009 مقارنة بنحو 255 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2008. ويرجع السبب في الزيادة إلى اكتشاف الغاز غير التقليدي، خصوصًا الغاز الصخري الذي ارتفع احتياطِيُّه سنويًا إلى نحو 29.3 تريليون متر مكعب. وتمت معظم الاكتشافات في ولاية تكساس (3.2 تريليون قدم مكعب)

---

(70) <http://www.energysavers.gov/>.

(71) عمرو عبد العاطي، «الولايات المتحدة ومأزق البحث عن طاقة بديلة،» السياسة الدولية، العدد 175 (كانون الثاني/ يناير 2009)، ص 249.

وأركنساس (5.2 تريليون قدم مكعب) وبنسلفانيا (3.4 تريليون قدم مكعب)، ما يعني أن احتياطي الغاز الصخري متوافر في أرجـاء الولايات المتحدة كلها في الجنوب والوسط والشرق[72].

بالنسبة إلى احتياطي النفط الخام، أشـار التقرير إلى ارتفاعه في نهاية عام 2009 إلى 22.3 مليار برميـل مقارنة بنحو 20.6 مليـار برميل في نهاية عام 2008، وهذه زيادة تعود إلى اكتشـاف النفط الصخري. نظرًا إلى الاكتشافات التي عثر عليها في كل من تكساس وكاليفورنيا وألاسكا وشمال داكوتا[73].

أما في شـأن تنبؤات الإنتاج فيتوقع أن يزداد إنتـاج النفط الخام الأميركي خلال عامي 2013 و2014 بنحـو 1.61 مليون برميل يوميًا، معظمه من إنتاج النفـط الصخري. وتُقدّر الزيـادة في إنتاج النفط حتى عـام 2014 إلى جانب الزيادة التي حصلت منذ عام 2008 بنحـو 4.09 ملايين برميل. ويتوقع تقرير آفاق الطاقة حتى عام 2030 أن يرتفع معدل إنتاج النفط الصخري الأميركي إلى نحو 5 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2030. وتشير توقعات إلى أن الولايات المتحدة سوف تتجاوز روسـيا باعتبارها أكبر منتج للغاز في العالم بحلول عام 2015، كما سـتتفوق على السـعودية كأكبر منتج للنفط بحلول عام 2020، وسـوف تحقق الاكتفاء الذاتي من الطاقة في عام 2030[74]. ويشير تقرير آخر لإدارة معلومات الطاقة، التابعة لوزارة الطاقة، أن بإمكان الولايات المتحدة أن تصبح دولة مصدّرة صافية للنفط فـي عام 2035. وفي عام 2040 يمكن، بناءً على المعطيات المتوافرة حاليًا، أن تشـكل صافي صـادرات النفط الخام نحو 7.6 في المئة من الاسـتهلاك الأميركي[75]. وتشـير إحصـاءات وزارة الطاقة

---

(72) وليـد خـدوري، «البترول الصخـري وفرص الاسـتقلال الطاقـي للولايـات المتحدة الأمريكية،» المستقبل العربي، السنة 35، العدد 408 (شباط/ فبراير 2013)، ص 84.

(73) المصدر نفسه، ص 84-85.

(74) وليد خدوري، «حلقة نقاشية: العرب ومستقبل النفط،» المستقبل العربي، السنة 35، العدد 410 (نيسان/ أبريل 2013)، ص 97.

(75) وليد خـدوري، «الولايات المتحـدة واحتمالات الاسـتغناء عن اسـتيراد النفط،» موقع مركز الإمارات للدراسـات والبحوث الاسـتراتيجية الإلكتروني: <http://www.ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Walid-Khadduri/FeatureTopic_1682.xml>.

الأميركية المنشورة في أواخر أيلول/ سبتمبر 2012 إلى أن الإنتاج الأميركي من النفط ارتفع بنسبة 3.7 في المئة ليصل إلى 6.5 ملايين برميل يوميًا في الأسبوع الثالث من أيلول/ سبتمبر من العام ذاته بفضل التقنية الحديثة التي تستعملها شركات النفط في الحفر الأفقي وفي التكسير الهيدروليكي للصخر لإنتاج النفط الصخري. كما تشير إلى أن الولايات المتحدة استطاعت خلال عام 2012 تلبية 83 في المئة من استهلاكها النفطي من مصادر داخلية. وعُرف عام 2012 بأنه الأعلى اعتمادًا على النفط المحلي من عام 1991. كما تتوقع وزارة الطاقة أن يرتفع معدل الإنتاج الأميركي من النفط بنحو 11.4 مليون برميل في نهاية عام 2013، ويرتفع الإنتاج الأميركي من النفط خلال الأعوام المقبلة بنحو 7 في المئة سنويًا[76]. وخلال أعوام أوباما الأربعة الأولى في البيت الأبيض زاد الإنتاج الأميركي من النفط المحلي إلى أن وصل في عام 2011 إلى أعلى مستوياته منذ عام 2003. وزاد بما يقدّر 120 ألف برميل يوميًا على عام 2010 الذي كان يصل إلى 5.6 ملايين برميل يوميًا. ومنذ عام 2009 والولايات المتحدة من الدول المتقدمة في إنتاج الغاز الطبيعي ليفوق مستويات الإنتاج كلها المسجلة منذ عام 1973[77]. وتضاعف إنتاج الولايات المتحدة من الطاقة المتجددة منذ عام 2008 الذي واكبه انخفاض في استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة 10 في المئة منذ عام 2005[78].

في آذار/ مارس 2011 أعلن أوباما في مؤتمر صحفي أن الولايات المتحدة تستهلك خلال عام 2011 نسبة تقل عن 7 في المئة من النفط عما كانت تستهلكه خلال عام 2005، قائلًا إن ذلك جعل الاقتصاد الأميركي أكثر كفاءة. فالولايات المتحدة أضحت تنتج كمية أكبر من النفط، وتستورد كمية أقل

---

(76) CER News Desk, «Oil Production in US Hits Highest Level in 15 Years,» Christian Science Monitor, 28/9/2012, Available at: <http://www.csmonitor.com/Environment/Energy-Voices/2012/0928/Oil-production-in-US-hits-highest-level-in-15-years>.

(77) The White House, «Blueprint for a Secure Energy Future: Progress Report,» Washington DC, March 2012, p. 2.

(78) Michael Levi, «America's Energy Opportunity: How to Harness the New Sources of U. S. Power,» *Foreign Affairs*, vol. 92, no. 3 (May/June 2013), p. 100, Available at: <http://www.foreignaffairs.com/articles/139111/michael-levi/americas-energy-opportunity>.

منه. ففي عام 2010 وصل الإنتاج الإجمالي للنفط الأميركي إلى أعلى مستوى له منذ عام 2003. ووصل إنتاج النفط المستخرج من تحت المياه الفدرالية في خليج المكسيك إلى أعلى معدل له على الإطلاق. وأول مرة خلال أكثر من عشرة أعوام شكلت الواردات الأميركية من النفط خلال عام 2011 أقل من نصف الكمية التي تستهلكها[79].

ب - الشق الخارجي لمفهوم أمن الطاقة الأميركي

يتركز الشق الخارجي للمفهوم الأميركي لأمن الطاقة على محورين رئيسَين: يتمثل أولهما في تنويع مصادر الطاقة وإمداداتها، وثانيهما في تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط.

- المحور الأول: تنويع مصادر الطاقة وإمداداتها. ينطلق المفهوم الأميركي لأمن الطاقة من ضرورة تنوّع مصادر إمدادات الطاقة وتعددها، وطرائق نقلها، لتقلّص من آثار أي توقف في الإمدادات التي تتعدد أسبابها. فعلى الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط تهيمن - وستواصل الهيمنة - على أسواق الطاقة العالمية، فإن البحث عن مصادر جديدة يشكل هدفًا أميركيًا مهمًا في إطار استراتيجيتها لأمن الطاقة، والتنوّع ليس مهمًا لأمن الطاقة الأميركي فحسب، لكن أيضًا للأمن القومي الأميركي، فالاعتماد على مصدر واحد للطاقة، خصوصًا إذا كان أجنبيًا يجعل الولايات المتحدة عرضة لخطر تقلّب الأسعار وتوقف الإمدادات، وفي أسوأ الأحوال للابتزاز السياسي من الدول المنتجة[80]. وفي هذا الشأن، أكد تقرير «مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية» ضرورة تنوع مصادر إمداد الولايات المتحدة من الطاقة؛ لأن تركيز اعتماد الولايات المتحدة على مصدر واحد للطاقة قد يُعرّض الاقتصاد الأميركي لخطر الصدمة في حال توقف الإمدادات بسبب حرب أو هجمات

(79) «Obama's News Conference on Japan, U. S. Energy Policy, Libya,» The White House Office of the Press Secretary, 11/3/2001, Available at: <http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/texttrans/2011/03/20110311151536su0.2980267.html#axzz387NH0RNc>.

(80) كلير، دم ونفط، ص 220.

إرهابيـــة. وأوصى التقرير بضرورة تنوّع مصادر الطاقـــة الأميركية بالضغط على المنتجين غير الخليجيين، وحثّهم على زيادة صادراتهم إلى الولايات المتحدة. وشملت التوصية كل مصدر محتمل للنفط. لكن شدد التقرير بوجه خاص على عدد من المناطق الرئيســـة، من بينها نصف الكـــرة الغربي وحوض بحر قزوين وأفريقيا الغربية، قائلًا: إن زيادة مســـتويات الإنتـــاج وزيادة الصادرات من تلك المناطق عاملان مهمان يمكن أن يخفضـــا تأثير انقطاع الإمدادات في الاقتصاد الأميركي والعالمي[81].

هدفت خطة التنويع الأميركي في الأساس إلى زيادة الواردات النفطية من أميركا اللاتينية، وبوجه خاص من المكســـيك وفنزويـــلا وكولومبيا. وتحدثت «مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية» عن هذه الدول أنها تمتلك احتياطيات كبيرة وقريبة نسبيًا وتقع في مدى النفوذ الأميركي. ونظر التقرير أيضًا إلى روسيا والمنتجين الرئيســـيين في بحر قزوين باعتبارهم مصادر جديدة وواعدة بسعيهم إلى زيادة صادراتهم إلى الغرب[82].

إضافة إلى دول أميركا اللاتينية وبحر قزوين وروسيا؛ أكد التقرير أنه يتوقع أن تكون أفريقيا الغربية واحدة من أســـرع مصادر النمـــو للنفط والغاز الطبيعي بالنسبة إلى الســـوق الأميركية. فاحتياطيات المنطقة التي تبعد أكثر عن الشاطئ مغريـــة بوجه خاص، لأنـــه يجب أن يكون قـــد اكتمل تطويرهـــا، ولأنه يمكن بسهولة نقلها عبر المحيط الأطلسي. فنيجيريا وأنغولا معًا - المنتجان الرئيسان في المنطقة - زوّدتـــا الولايات المتحدة بـ 1. 2 مليـــون برميل من النفط يوميًا في عام 2000. وكانت «مجموعة تطوير سياســـة الطاقة الوطنية» قد توقعت أن تتضاعف هذه الكمية مرتين أو ثلاث مرات خلال الأعوام العشـــرة المقبلة من عمر إعداد التقرير في عام 2001[83].

---

(81) National Energy Policy, «Report of the National Energy Policy Development Group,» Washington DC, May 2001, Chap. 8, pp. 6-7.

(82) المصدر نفسه، الفصل الثامن، ص 9-10.

(83) المصدر نفسه، الفصل الثامن، ص 11-14.

- **المحور الثاني: تقليل الاعتماد على نفط الخارجي.** منذ أزمة حظر النفط العربي في عام 1973 التي ترتب عنها تهديد أمن الطاقة العالمي وأمن الطاقة للدول المستهلكة وفي مقدمها الولايات المتحدة، بدأ الرؤساء الأميركيون يدعون منذ تلك الأزمة إلى تقليل الاعتماد على النفط الخارجي وزيادة الاعتماد في المقابل على مصادر محلية، وتدشين برامج من شأنها التشجيع على تبني سياسات طاقة أكثر كفاءة وأكثر اعتمادًا على الداخل[84]. ويأتي هذا التوجه مع دعوة كثير من المفكرين والاستراتيجيين الأميركيين إلى تقليل الاعتماد الأميركي على النفط الخارجي، حيث يرون أن التبعية النفطية الأميركية، أو الإدمان الأميركي بحسب تعبير كثير من الأميركيين، أحد المصادر الرئيسة لتهديد الأمن القومي الأميركي، على عكس ما كان يطرحه كثيرون في الماضي من أن استمرار تدفق النفط بأسعار معتدلة هو مصلحه قومية أميركية وأحد أدوات الحفاظ على الأمن القومي الأميركي. وتزايدت قوة هذا التيار مع حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 واتهام مواطنين من المملكة العربية السعودية - المورّد الأساس للنفط إلى الولايات المتحدة - فيها، واتهام مؤسسات نفطية سعودية وعربية في دعم المنظمات الإرهابية، واكتشاف عواقب العلاقات الأميركية مع دول وأنظمة سلطوية ودكتاتورية كانت الحكومات الأميركية تغض الطرف عنها في مقابل النفط الذي يخدم المصلحة والأمن القومي الأميركيين[85]. الأمر الذي دفع الرئيس الأميركي السابق بوش (الابن) إلى وصف سياسات الطاقة الأميركية خلال خطابه عن حالة الاتحاد في عام 2006 بأنها «مدمنة النفط الخارجي»[86]. وهذا المصطلح نفسه الذي استخدمه الرئيس الحالي باراك أوباما في ورقته

---

(84) Marilyn A. Brown [et al.], «Assessing U. S. Energy Policy,» *Daedalus*, vol. 135, no. 3 (Summer 2006), p. 5.

(85) David Sandalow, «Ending Oil Dependence Protecting National Security, the Environment and the Economy,» Brookings Institution, 2008, pp. 4-5, Available at: <http://www.brookings.edu/~/media/Files/Projects/Opportunity08/PB_Energy_Sandalow.pdf>.

(86) المصدر نفسه، ص 6.

الانتخابية التي صدرت في عام 2008 لوصفه سياسات الطاقة الأميركية[87].

2- سياسات إدارتي بوش وأوباما لأمن الطاقة

هناك اتفاق بين جل - إن لم يكن - جميع رؤساء الولايات المتحدة الأميركية على أن المفهوم الأميركي لأمن الطاقة يقوم على مجموعة من المحاور التي سبق الحديث عنها، وإن اختلف الرؤساء في ما بينهم في تبنّيهم السياسات التي تُحقق أمن الطاقة الأميركي. وكانت إدارتا بوش أكثر اعتمادًا على الشق الخارجي لمفهوم أمن الطاقة الأميركي الذي يقوم على تنويع مصادر الطاقة الأميركية. في حين كان الرئيس أوباما خلال فترته الرئاسية الأولى أكثر تركيزًا على البعد الداخلي لمفهوم أمن الطاقة الأميركي من خلال إيلائه أهمية أكبر لمصادر الطاقة البديلة، وتشير تصريحاته بعد فوزه بفترة رئاسية ثانية إلى استمراره على هذا النهج. ومع اختلاف الرئيسين في نظرتهما بعض الشيء إلى المفهوم الأميركي لأمن الطاقة، إلا أنهما اتفقا على ضرورة تقليل الاعتماد الأميركي على النفط المستورد من منطقة الشرق الأوسط، وإيلاء قدر من الأهمية للطاقة البديلة النظيفة.

أ - مساعي إدارتي بوش وأوباما لتقليل الاعتماد على النفط المستورد من الشرق الأوسط

ترجع سياسات الولايات المتحدة الأميركية نحو تقليل الاعتماد الأميركي على النفط الخارجي إلى الرئيس نيكسون الذي دعا إلى مشروع «استقلالية الطاقة الأميركية» الذي يهدف إلى تقليل الاعتماد الأميركي على واردات النفط في عام 1980. ففي عام 1970 وقبل أزمة النفط العربي أرسل نيكسون أول رسالة إلى الكونغرس بخصوص سياسات الطاقة الأميركية التي أكد فيها أهمية اتخاذ الولايات المتحدة خطوات داخلية لتقليل الاعتماد على النفط الخارجي

---

(87) «Barack Obama And Joe Biden: New Energy For America,» 2008, Available at: <http://energy.gov/sites/prod/files/edg/media/Obama_New_Energy_0804.pdf >.

مثل زيـــادة بناء المفاعلات النوويـــة لإنتاج الطاقة وتطويـــر المفاعلات القائمة وتقليل القيود على إنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية[88].

كانت قضية إنهاء التبعية الأميركية للطاقة المستوردة من الخارج على قمة برامج المرشـــحين للانتخابات الرئاســـية لعام 2000، مثل ألبرت أرنولد غور وجورج دبليو بوش، وفي برامج مرشـــحي الانتخابات الرئاســـية لعام 2008، باراك أوباما وجـــون ماكين، حيث تحدث المرشـــحان فـــي انتخابات 2000 و2008 عن أزمة للطاقة تلوح في الأفق، وتعهد كل منهما بالتغلب عليها بعمل فاعـــل. وتعهّد الفائز فـــي الانتخابات - بوش في عـــام 2000 وأوباما في عام 2008 - بجعل أمن الطاقة الأميركي أولوية للبيت الأبيض.

في بداية إدارته رأى بوش أن الاعتماد الأميركي على الطاقة الخارجية يمثل تهديدًا للأمن القومي الأميركي، ففي أيار/ مايو 2001 قال: «سيصبح بلدنا أكثر اعتمادًا علـــى الزيت الخام الأجنبي، ما يضع أمن الطاقـــة للبلد في أيدي الأمم الأجنبية التي لا يشـــاطرنا بعضها اهتماماتنا»[89]. وفي خطابه عن حالة الاتحاد لعام ٢٠٠٦ أعلن بوش أنه ســـيتم إحلال 75 في المئة مـــن واردات النفط من الشرق الأوســـط بحلول ٢٠٢٥ لإنهاء «الإدمان» الأميركي لنفط منطقة الشرق الأوسط من دون تقليل الاستهلاك[90]. وهذا الرأي نفسه الذي تبناه أوباما حين أشار في اســـتراتيجيته إلى قضية الطاقة في عام 2008 إلى عدد من الإجراءات التي من شـــأنها تقليل الاعتماد الأميركي على النفط المســـتورد، ولا سيما من منطقة الشـــرق الأوســـط، وفيها تعهد بإنهاء «الإدمان» الأميركـــي لنفط منطقة الشـــرق الأوســـط، وتحقيق اســـتقلالية الطاقة الأميركية بالاعتماد على مصادر أميركية والطاقة المتجددة التي تهدف في التحليل الأخير - بحسب تصريحات أوباما وأعضاء إدارته - إلى تحقيق اســـتقلالية القرار الأميركي خارجيًا عمومًا،

(88) Philip K. Verleger, «Forty Years of Folly: The Failure of U. S. Energy Policy,» *The International Economy* (Winter 2011), p. 49.

(89) كلير، دم ونفط، ص 43.

(90) The White House, «The National Security Strategy of the United States of America,» Washington DC, May 2010, p. 32.

وفي منطقة الشرق الأوســط على وجه الخصوص. وقال إنه سيعمل على إنهاء الإدمان الأميركي للنفط الخارجي، وأشــار إلى الشرق الأوسط وفنزويلا خلال الأعوام العشــرة القادمة[91]. وقال (أوباما) إنه منذ تولى الرئاسة في عام 2009 والاعتماد الأميركي على الطاقة المســتوردة من الخارج فــي تناقص عامًا تلو الآخر، ووصل خلال عام 2012 إلى أقل مــن 50 في المئة أول مرة منذ ثلاثة عشــر عامًا[92]؛ حيث انخفضت الواردات الأميركية من النفط الخام بنسبة 10 في المئة، بما يقدر بمليون برميل يوميًا خلال عام 2011 فحســب، وانخفضت الواردات الأميركيــة النفطية من 57 في المئة من الاســتهلاك المحلي في عام 2008 إلى 45 في المئة في عام 2011[93]. وهناك أسباب عدة يطرحها مؤيدو تقليل الاعتماد الأميركي على النفط المستورد تتمثل في الآتي:

- أن التدفقــات المالية الضخمة إلى دول الخليج وعلى رأســها المملكة العربية الســعودية تســتخدم في دعم الجماعات الإرهابية والمــدارس الدينية التي تنشــر أفكارًا وآراء معادية للولايــات المتحدة. وحرص واشــنطن على تعاون الرياض معها لضمان اســتقرار ســوق النفط فرض كثيرًا من القيود على إمكان ممارســتها الضغط على المملكــة لاتخاذ إجراءات أكثــر صرامة وفقًا للمعايير الأميركية لوقف تدعيم المؤسســات التعليمية الدينية المتشــددة. وأن الوجود العســكري الأميركي في منطقة الشــرق الأوســط - ولا سيما منطقة الخليج العربي بعد حــرب الخليج الثانية 1991 - بهــدف تأمين تدفق النفط إلى الاقتصاد الأميركي أدى إلى تقوية مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة، التي كانت الســبب الرئيس في التجنيد والتعبئة للتنظيمات «الإسلامية الجهادية الراديكالية»[94].

---

(91) «Barack Obama And Joe Biden: New Energy for America,» p. 1.

(92) The White House, «Remarks by the President on Energy - Mount Holly, NC,» 7/3/2012, Available at: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2012/03/07/remarks-president-energy-mount-holly-nc>.

(93) The White House, «Blueprint for a Secure Energy Future,» p. 2.

(94) Sandalow, «Ending Oil Dependence Protecting National Security,» p. 4.

على ســبيل المثال للمقالات والتحليــلات التي تحدثت عــن دعم المملكة العربية الســعودية =

- إن الولايات المتحدة تعتمد بصورة رئيسة على مورد غير متجدد، مع توقع الخبراء في مجال الطاقة انخفاض الإنتاج العالمي(95)، ما يُؤشر إلى مواجهة واشنطن منافسة دولية على المعروض منه في السوق، في ظل تزايد حاجة اقتصادات الدول النامية، ولا سيما الصين والهند له، وفي وقت يتزايد فيه الاستهلاك الأميركي. ففي بداية التسعينيات من القرن المنصرم استحوذت الدول الآسيوية على 10 في المئة من الاستهلاك العالمي للنفط، ولنموها الاقتصادي السريع وتزايد حاجتها إلى النفط تزايد استهلاكها إلى 18 في المئة من الاستهلاك العالمي. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإنه يتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 27 في المئة في عام 2030، متجاوزة الاستهلاك الصافي في الولايات المتحدة أول مرة(96)، ما يعني أنه في حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه فإن الأميركيين سيتنافسون مع المستهلكين الصينيين والهنود على كل برميل من النفط متوافر في السوق العالمية.

- إن كثيرًا من مناطق إنتاج النفط عالميًا مناطق غير مستقرة، وكثيرٌ منها يعج بالصراعات والنزاعات في شأن الحدود، فضلًا عن النزاعات العرقية والمذهبية وتزايد حالات الانقلابات العسكرية في ظل وجود رغبة لدى مجموعة معينة في السيطرة على إيرادات النفط، وإنكار حقوق باقي السكان. ومع الاضطرابات التي شهدتها دول شمال أفريقيا في عام 2011 خسرت الأسواق العالمية نحو واحد في المئة من الإنتاج العالمي بسبب تراجع الإنتاج في السودان، وتنامي تأثير العقوبات الأميركية والأوروبية على إيران(97).

= للإرهابيين من خلال عوائد النفط، ما يلي:

Thomas L. Friedman: «Dear Saudi Arabia,» *The New York Times*, 12/12/2001, Available at: <http://www.nytimes.com/2001/12/12/opinion/12FRIE.html>; «The Saudi Challenge,» *The New York Times*, 20/2/2002, Available at: <http://www.nytimes.com/2002/02/20/opinion/the-saudi-challenge.html>, and Martin Indyk, «Back to Bazaar,» *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 1 (Jan-Feb 2002), pp. 75-88.

(95) لمزيد من المعلومات عن الآراء التي تتحدث عن انخفاض الإنتاجية يمكن الرجوع إلى:
John Donovan, «Oil Officials See Limit Looming on Production,» *The Wall Street Journal*, 19/11/2007, Available at: <http://royaldutchshellplc.com/2007/11/19/the-wall-street-journal-oil-officials-see-limit-looming-on-production/>.

(96) Michael T. Klare, «Obama's Energy Challenge,» *The Nation*, 10/11/2008.

(97) Jones and Grumet, «Let's Keep Our Hands off the Emergency Oil Supply».

- إن كثيرًا من أعداء الولايات المتحدة ذوو وفرة نفطية يستخدمون العوائد النفطية في تأكيد دكتاتورياتهم، فضلًا عن أن نسبة كبيرة من تلك الدول تستخدم تلك العوائد في تطوير برامج نووية غير سلميّة. وعن هذا الموضوع كتب فريد زكريا، رئيس تحرير مجلة النيوزويك الدولية في وقتها: «إن ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة عنها في العقد الماضي جعل روسيا أكثر دكتاتورية وفسادًا، وجعل فنزويلا وإيران وروسيا أكثر استقلالية وتجاهلًا للمعايير والقوانين الدولية»[98]. وبحسب ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، في مقالة له نشرها في مجلة *Foreign Affairs* إن ارتفاع أسعار النفط يجعل تلك الدول ذات مكانة، بل يجعلها قطبًا على الصعيد الدولي الذي قد يكون له كبير التأثير سلبًا أو إيجابًا في مجريات النظام الدولي[99].

- إن الاعتماد على النفط الخارجي يُعد مصدرًا لاستنزاف الثروات الأميركية، خصوصًا في ضوء ضعف مرونة طلب المستهلك الأميركي على النفط، فارتفاع أسعار النفط لا تؤدي إلى تحول المستهلك إلى مصدر آخر للطاقة بسبب صعوبة إحلال مصدر آخر محل النفط. ونتيجة ذلك أدى ارتفاع أسعار النفط خلال الأعوام الماضية إلى تحمل الاقتصاد الأميركي أعباء اقتصادية ضخمة. فارتفاع سعر برميل النفط بنحو 10 دولار يكلف الاقتصاد الأميركي 50 مليون دولار إضافي[100].

- ارتفاع تكلفة الإنفاق العسكري الأميركي لضمان استمرار إمدادات الطاقة استنادًا إلى مبدأ الرئيس الأميركي كارتر. فكثير من التحركات العسكرية الأميركية خلال إدارتي بوش تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة الأميركي؛ فالحرب الأميركية في العراق تهدف أساسًا - وإن لم تعلن الإدارة - إلى السيطرة على العراق الذي يملك احتياطًا نفطيًا في منطقة غنية بالنفط، فضلًا عن الانتشار

(98) Fareed Zakaria, «This Isn't the Return of History,» *Newsweek*, 30/8/2008.

(99) Richard N. Haass, «The Age of Nonpolarity: What Will Follow U. S. Dominance,» *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 3 (May/June 2008), Available at: <http://www.foreignaffairs.com/articles/63397/richard-n-haass/the-age-of-nonpolarity>.

(100) Sandalow, «Ending Oil Dependence Protecting National Security,» p. 6.

العسكري والقواعد الأميركية في بلاد الوفرة النفطية والغاز الطبيعي في إقليم بحر قزوين والدول الأفريقية، على سبيل المثال، فضلًا عن الانتشار العسكري الأميركي في منطقة الخليج العربي.

قدّرت دراسة أميركية أن 97 مليار دولار إلى 103.5 مليار دولار من إنفاق وزارة الدفاع خلال العام المالي 2009 ستنفق على تأمين الوصول الأميركي إلى مصادر الطاقة خارجيًا، بغض النظر عن الإنفاق العسكري الأميركي في العراق وأفغانستان. ولو تمت إضافة - وقت إعداد الدراسة - تكلفة الحرب الأميركية في العراق فإن الرقم سيرتفع إلى 209 مليارات دولار و215 مليار دولار[101].

لتقليل الاعتماد الأميركي على نفط الشرق الأوسط؛ أوصى تقرير «مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية» بضرورة تنويع مصادر إمداد الولايات المتحدة من الطاقة، وطرح مجموعة من الدول من بينها حوض بحر قزوين وأفريقيا الغربية ودول في أميركا اللاتينية، إلا أن الدول التي يتحدث عنها التقرير تواجهها صعوبات عدة تقلل من فرصة أن تكون بديلًا من مناطق تقليدية تعتمد عليها الولايات المتحدة في الوقت الحالي، وفي مقدمها منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، هناك أسباب تدحض أن تكون أفريقيا الغربية قادرة على زيادة إنتاجها لتلبية التوقعات طويلة الأجل للولايات المتحدة. فرأس المال الذي يمكن لهذه الدول أن تخصصه للاستثمارات واسعة النطاق في بنية تحتية حديثة أقل منه لدى المنتجين في بحر قزوين وأميركا اللاتينية. ومعظم دول أفريقيا التي تعوّل عليها الولايات المتحدة لتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة تعاني الاضطرابات الإثنية والفساد السياسي والجريمة المنظمة. وهذه العوامل عملت مرارًا على إحباط توقعات زيادة مستويات الإنتاج[102].

---

(101) Anita Dancs, Mary Orisich and Suzanne Smith, «The Military Cost of Securing Energy,» Massachusetts, National Priorities Project, October 2008, Available at: http://www.nationalpriorities.org/auxiliary/energy_security/full_report. pdf>.

(102) كلير، دم ونفط، ص 132.

إلى جانب حاجة المكسيك وفنزويلا وكولومبيا إلى استثمار أساس في بنية تحتية حديثة لتشجيع الإنتاج في الحقول القديمة، والبدء بتطوير حقول جديدة، فإن الاعتماد الأميركي على تلك البلدان الثلاثة يواجه تحديات مثل أن الدستور المكسيكي يحظر الاستثمار الأجنبي في صناعة النفط المكسيكي. وعارض الرئيس الفنزويلي السابق هوغو تشافيز أي مشاركة أميركية في صناعة النفط الفنزويلي. وعلى الرغم من رغبة حكومة كولومبيا في توسيع صادراتها إلى الولايات المتحدة فإنها لا تستطيع القيام بذلك بسبب الحرب الأهلية. والتغلب على هذه العوائق ليس سهلًا، لكنه كان حيويًا بالنسبة إلى خطة الرئيس الأميركي بوش لتحقيق أمن الطاقة الأميركي[103].

على غرار الأزمات التي تواجه بلدان أميركا اللاتينية، فإن بحر قزوين ليس له منفذ على المحيطات العالمية، لذا هناك حاجة ماسة إلى قدرة إضافية لخطوط الأنابيب. لذا نصح تقرير مجموعة «تطوير سياسة الطاقة الوطنية» القادة والمسؤولين الأميركيين العمل مع القادة السياسيين في المنطقة لتذليل العوائق في وجه الاستثمار الأجنبي[104].

مع التوقعات بزيادة احتياطيات وإنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري بدأ يتصاعد الحديث عن أن يكون النفط الصخري بديلًا من النفط التقليدي المستورد. وانصب جل الاهتمام الأميركي على إمكان تحقيق استقلالية الطاقة الأميركية من خلال الاكتشافات، ومن ثم تحرير سياساتها في الشرق الأوسط من ابتزاز الدول النفطية، ما يعني إنهاء الحاجة إلى توفير غطاء أمني لهذه الدول، والحماية لناقلات النفط في أثناء مرورها في مضيق هرمز. لكن هناك رأيًا يرى استمرارية الاعتماد الأميركي على النفط الخليجي على الرغم من زيادة الإنتاج الأميركي، وينبغي عدم إنهاء الاعتماد الأميركي على النفط الخارجي عمومًا، ومن منطقة الخليج العربي خصوصًا، إذ ستبقى

(103) كلير، دم ونفط، ص 130.

(104) National Energy Policy, «Report of the National Energy Policy Development Group,» Washington DC, May 2001, Chap. 8, p. 10.

الولايــات المتحدة دولة مســتوردة للنفــط الخام بحلول عــام 2030، حيث انخفاض معدل وارداتها النفطية بنحو 70 في المئة بين عامي 2011 و2030، ما يعني أنها بحاجة إلى تغطية ما يقرب من 30 في المئة من حاجتها النفطية عن طريق الاستيراد(105).

في حقيقة الأمر تستطيع الولايات المتحدة الأميركية تقليل اعتمادها على نفط منطقة الخليج العربي، وذلك باســتنزاف احتياطياتها النفطية بسرعة، لكنها باعتبارها دولة كبرى تتبنى المحافظة على احتياطي وافٍ للمســتقبل، خصوصًا أن تكلفة إنتــاج النفط الأجنبي أقل، فضلًا عــن أن احتياطيات النفط الخليجي أكثر بكثير مما تتوافر لدى بلدان أخرى قد تعتمد عليها الولايات المتحدة بديلًا من النفط الخليجي، ولا ســيما في وقــت الأزمات، لكون الــدول الخليجية، خصوصًا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت لديها طاقة إنتاجية لا تتوافر لدى الــدول النفطية الأخرى التي تنتــج بأقصى طاقتها كلمــا كان ذلك ممكنًا من أجل جني أي أرباح ممكنــة(106). وهناك من يضيف عدم رجاحة فكرة استقلالية الولايات المتحدة عن طاقة منطقة الشرق الأوسط عمومًا ومنطقــة الخليج العربي على وجه الخصــوص، لأن الصادرات النفطية الشــرق الأوســطية إلى الولايات المتحدة كانت الأعلى خلال الشــهور الستة الأخيرة من عام 2012 من أي فترة أخرى منذ تســعينيات القرن الماضي. وفي الأوقات الحرجة والاســتثنائية، بادرت المملكة العربية السعودية إلى تعويض النقص في الإمدادات النفطية. وهذا هو بالفعل مــا حدث بعد إعصار كاترينا، وبعد الإضرابات العمالية في فنزويلا، وبعد الثورة في ليبيا. وأكملت السعودية في عام 2009 برنامج توســيع طاقتها الإنتاجية مــن 10.5 ملايين برميل يوميًا إلى 12.5 مليون برميل(107). ويوحي الحديث عن اســتقلالية الطاقة الأميركية بأن الولايات المتحدة لــن تتأثر بالتقلبات في أســعار النفط وأســواق الطاقة

---

(105) BP, *BP Energy Outlook 2030* (London: BP, 2013), p. 75.

(106) Anthony Cordesman, *The Myth and Reality of Energy Independence* (Washington, D. C: Center for Strategic and International Studies, 2013), pp. 3-5.

(107) وليد خدوري، «الولايات المتحدة واحتمالات الاستغناء عن استيراد النفط».

العالمية، إذ إن أي تهديد لأمن نفط الخليج سيؤثر في أسعار النفط العالمي، وكذا الأميركي، كما أن اقتصاد حلفاء الولايات المتحدة الأميركية المستمرين في الاعتماد على النفط العربي سيتأثر بهزات الأسعار عند تهديد نفط الخليج العربي. وبما أن الاقتصاد الأميركي يتفاعل بدرجة كبيرة مع تلك الدول، فسيتأثر بدوره بتغيرات الأسعار. والولايات المتحدة تستورد الكثير من السلع والبضائع الآسيوية سنويًا، ويعتبر النفط الخليجي عاملًا رئيسًا في إنتاجها، لذا فإن تهديد أمن نفط الخليج العربي سيعني زيادة أسعار النفط، ومن ثم أسعار البضائع التي ستستوردها الولايات المتحدة من البلدان الآسيوية، وهذا ما سيُلحق الضرر بالاقتصاد الأميركي[108].

ب - الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة

في ظل المساعي الأميركية إلى تقليل الاعتماد على النفط المستورد الذي يؤثر في الأمن القومي الأميركي ويُقيّد حرية السياسة الخارجية الأميركية، والذي يجعلها خاضعة لابتزاز الدول المنتجة السياسي؛ أَوْلَى الرئيسان بوش وأوباما أهمية لمصادر الطاقة المتجددة والمبادرات المحفزة والمشجعة للبحث عن بدائل للطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي). ويتمثل جهد الإدارتين في تدعيم الطاقة المتجددة في الآتي:

(1) إدارة الرئيس بوش ودعم الطاقة المتجددة

في عام 2006 أعلن الرئيس بوش عن مبادرة الطاقة المتقدمة للاستثمار في تكنولوجيا الطاقة البديلة المتجددة. واقترحت المبادرة زيادة بنسبة 22 في المئة للتمويل المخصص للأبحاث المتعلقة باختراع طاقة نظيفة تجريها وزارة الطاقة. ويتضمن هذا زيادة الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي تكنولوجيا إنشاء محطات توليد الطاقة التي تعمل بحرق الفحم من دون أي انبعاثات، وتكنولوجيا الطاقة النووية النظيفة والطاقة المولدة من

(108) خدوري، «حلقة نقاشية: العرب ومستقبل النفط،» ص 102.

الإيثانول[109]. وفي ميزانية العـام المالي 2007 خصص بوش 31 مليار دولار بزيادة 26 فـي المئة على عـام 2006 لأبحاث جديدة في تطويـر البطاريات المتقدمـة[110]. وفـي خطابه عن حالـة الاتحاد لعـام 2003 أعلن تخصيص 3.1 مليارات دولار لمبادرة الوقود الهيدروجينـي لتقليل الاعتماد على النفط الخارجي طالما أنه يمكن إنتاجه من الوقود المسـتخرج محليًا، أو من مصادر الطاقة المتجددة أو النووية، إضافـة إلى تقليله انبعاث الغازات. وتهدف مبادرة الوقود الهيدروجيني إلى أن تجعل أسـعاره ملائمـة للمواطنين، حيث يكونون قادرين على اسـتهلاكه في عام 2020[111]. ولتعزيز هذه المبادرة زادت ميزانية العام المالي 2007 من المخصصات الماليـة لتكنولوجيا الوقود الهيدروجيني بـ 46 مليـون دولار. وفي الوقت الذي بـدأت فيـه الإدارة الأميركية التعامل مع القطاع الخاص لتوفير سيارات بأسـعار معقولة، ونجاحها في تطوير خلايا الوقود الهيدروجيني، تُواجه واشـنطن تحدي تطوير سُبل تخزينه في السيارات ومحطات الوقود. وأكـدت وزارة الطاقة الأميركية أنه في حـال نجاح مبادرة الوقـود الهيدروجيني فإن الطلـب الأميركي على النفط الخارجي سـيقل 11 مليون برميل يوميًا في عام 2040[112]. وفي إطار الدعم والترويج لاسـتخدام طاقة الشمس، منح قانون سياسـة الطاقة في عام 2005 تخفيضات في المبلغ الذي تفرض عليه ضريبة دخل فدرالية بلغت 30 في المئة من سعر أنظمة الطاقة الشمسية المشـتراة للاسـتعمال في المنازل وشـركات الأعمال في الولايات المتحدة، إضافة إلى برامج تقديم إعانات مالية رسمية لا يستهان بها في ولايات مثل كاليفورنيا ونيوجيرسي[113]. وخصصت ميزانية العام المالي 2007 ما قدره

---

(109) دوبريانسكي، «طاقة نظيفة للمستقبل،» ص 5.

(110) «Advanced Energy Initiative,» National Economic Council, February 2006, p. 5.

(111) Jan H. Kalicki, «RX for Oil Addiction: The Middle East and Energy Security,» *Middle East Policy*, vol. XIV, no. 1 (Spring 2007), p. 78.

(112) «Advanced Energy Initiative», National Economic Council, February 2006, p. 6.

(113) مايكل إكهـارت، «الطاقة المتجددة: التطلع إلى طاقـة لا تنضب،» مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لـوزارة الخارجية الأميركية، 3/ 9/ 2008، متوافر على الرابـط: <http://www.america.gov/st/env-arabic/2008/September/20080530161743ssissirdile0.584347.html>.

148 مليون دولار لمبادرة الطاقة الشمسية بزيادة 65 مليون دولار على ميزانية العام السابق (2006). وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير تكنولوجيا تحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء، فضلًا عن جعل أسعارها تنافسية مع مصادر الطاقة الأخرى في توليد الكهرباء في عام 2015[114].

(2) دعم إدارة أوباما الطاقة المتجددة

في خطابه عن حالة الاتحاد لعام 2011 أكد الرئيس أوباما أن استمرار الاستثمارات الكبيرة في الطاقة النظيفة سيكون ضروريًا لتحويل اقتصاد الولايات المتحدة إلى اقتصاد أشد متانة وأكثر استدامة. ووضعت إدارته هدفًا أنه في عام 2035 سوف تأتي نسبة 80 في المئة من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة النظيفة، من الطاقة المتجددة، مثل الرياح والشمس والوقود البيولوجي المنتج محليًا، مع الغاز الطبيعي والفحم الحجري النظيف والطاقة النووية[115].

في عام 2011 طلب أوباما من الكونغرس تخصيص ما يزيد على 8 مليارات دولار لمشاريع الطاقة النظيفة في موازنة العام المالي 2012، وعن تلك المخصصات المالية قالت وزيرة الطاقة في إدارة أوباما الأولى ستيفن تشو إن تلك الاستثمارات ستساعد مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقتي الشمس والريح كي تصبح تنافسية مع الوقود الأحفوري في عام 2020[116]. وفي كلمته بخصوص الطاقة الأميركية في ولاية كارولينا الشمالية في السابع من آذار/ مارس 2012 قال أوباما إن تحقيق أمن الطاقة الأميركي مستقبلًا يرتبط بتطوير مصادر الطاقة الأميركية كلها، ليس النفط والغاز الطبيعي فحسب، لكن طاقة الرياح والشمس والنووية والوقود الحيوي، والاستثمار في تطوير التكنولوجيا

---

(114) «Advanced Energy Initiative», National Economic Council, p. 13.

(115) The White House, «Obama's State of the Union Address,» 25/1/2011, Available at: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/01/25/remarks-president-state-union-address>.

(116) Karin Rives, «Obama Outlines Ambitious Energy Agenda,» International Information Programs, Department of State, 26/1/2011, Available at: <http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/article/2011/01/20110126154531nirak0.7246973.html#axzz2R7GKW8f0>.

والأبحاث التي تهـدف إلى تقليل اعتماد السـيارات والشـاحنات والمصانع والمنازل على النفط[117].

تشـمل خطة أوباما لأمن الطاقة تصورًا يتألف من خطوات عدة من شأنها جعل أميركا أكثر استقلالًا في الطاقة، تتمثل في[118]:

- تطوير بدائل للنفط المسـتورد، بما فيها الوقود العضوي والغاز الطبيعي وتوليد الطاقة النووية. ودعا أوباما إلى إنشاء أربعة مصانع جديدة متطورة لإنتاج الوقود العضوي في الولايات المتحدة خلال عامي 2012 و2013.

- زيـادة إمدادات الغـاز الطبيعي، واسـتبدال النفط بالغـاز الطبيعي في محطات ومصانع توليد الطاقة.

- خفض سعر البنزين في محطات توزيع الوقود للسيارات والشاحنات، من خلال زيادة الاستثمار الذي يهدف إلى تحسـين كفاءة استهلاك الوقود في السـيارات والشـاحنات، مع زيادة الاعتماد على خدمات القطارات السـريعة بين المدن، وإقبال الناس الكبير على اسـتخدام وسائل المواصلات العامة في مختلف أنحاء البلاد.

-زيادة الحوافز لبناء مساكن جديدة، وإنشاء الشركات والمصانع بموجب تصاميم تجعلها أكثر كفاءة وتوفيرًا في اسـتهلاك الطاقة، مـع إيجاد برامج في الوقت ذاته لتمويل إعادة تجهيز البيوت والمباني القديمة.

- توسـيع برنامج مشـروع وكالة أبحاث الطاقة المتقدمة للاسـتثمار في مشاريع تتراوح بين تكنولوجيا شـبكة التوزيع الذكية والتقاط وحصر الكربون وتكنولوجيا البطاريات الجديدة للسيارات الكهربائية.

---

(117) The White House, «Remarks by the President on Energy - Mount Holly, NC».

(118) «Fact Sheet on U. S. Energy Security,» The White House, 30/3/2011, Available at: <http://www.america.gov/st/texttrans-english/2011/March/20110330120635su0.7276074. html>.

ثالثًا: أدوات السياسة الخارجية لإدارتَيْ بوش وأوباما وأمن الطاقة

توصلنا في المبحث السابق إلى أنه على الرغم من الجهد الأميركي لتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة بالاعتماد على مصادر داخلية، والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الأراضي والسواحل الأميركية، وزيادة المخصصات المالية لمشاريع الطاقة البديلة لتكون بديلًا من الطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي والفحم) التي تعتمد عليها الولايات المتحدة، وعلى الرغم من توقعات زيادة الإنتاج من النفط الصخري والغاز الصخري في الأعوام القادمة؛ فإن الولايات المتحدة ستظل معتمدة على المنتجين الخارجيين لتلبية حاجاتها من الطاقة في ظل التنافس الدولي بين القوى الصناعية الكبرى وتلك الصاعدة على مصادر الطاقة التقليدية؛ لمواكبة نموّها الاقتصادي وتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة، وهو الأمر الذي دفعها إلى التحرك خارجيًا، ما أثّر في سياساتها الخارجية وفي أدواتها لضمان أمن الطاقة لديها. وكان هذا التأثير أكثر وضوحًا في إدارتَيْ بوش منه خلال الفترة الأولى لأوباما كون إدارة بوش - كما سبقت الإشارة في المبحث الثاني من هذا الفصل - أكثر اعتمادًا على الخارج في تأمين الحاجات الأميركية من النفط، خصوصًا مع التغيرات التي شهدتها الولايات المتحدة من جهة، والتطورات الدولية من جهة أخرى بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، في حين كانت إدارة أوباما أكثر اعتمادًا على الداخل في تأمين هذه الحاجات، في ظل إخفاقات إدارتَيْ بوش على الصعيد الدولي، الأمر الذي دفع أوباما إلى تقليل الانخراط الأميركي خارجيًا إلا في حالة التهديدات المباشرة. وتتمثل الأدوات الثلاث الرئيسة للسياسة الخارجية الأميركية لتحقيق أمن الطاقة الأميركي في الآتي:

- **الأداة الأولى:** استخدام القوة العسكرية لضمان أمن الدول المنتجة للطاقة وكذا المنشآت وإمدادات الطاقة إلى السوق الدولية وإلى الأسواق الأميركية.

- **الأداة الثانية:** التوجه الأميركي إلى مناطق جديدة بديلًا من المناطق

التقليدية التي كانت تعتمد عليها، مثل منطقة الخليج العربي، لكثرة المشاكل التي تواجه تلك المنطقة، وارتفاع تكلفة الاعتماد الأميركي على الطاقة المستخرجة من تلك المنطقة. لذا بدأت الولايات المتحدة بالبحث عن مناطق جديدة منتجة للطاقة، فتوجهت إلى الدول الأفريقية ذات الوفرة في الاحتياطيات النفطية، وإلى منطقة بحر قزوين.

- **الأداة الثالثة:** تقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية إلى الدول المنتجة للطاقة، وحل النزاعات والصراعات في الدول الرئيسة للطاقة التي من شأنها تهديد إنتاج الطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة بصورة رئيسة.

1- القوة العسكرية وأمن الطاقة

زيادة اعتماد الولايات المتحدة في وارداتها من الطاقة على منتجين معرّضين للخطر جعلها أكثر عرضة لهزات تُهدد اقتصادها، نظرًا إلى كثرة الأخطار التي تواجهها الدول المصدّرة للطاقة، ما دفع الإدارات الأميركية المتعاقبة جمهورية كانت أم ديمقراطية إلى الاعتماد على القوة العسكرية كإحدى أدوات السياسة للحفاظ على أمن الطاقة، باعتبارها القوة الوحيدة التي تستطيع من خلالها التعامل مع المخاطر التي تهدد أمن الدول المنتجة للطاقة، والتي تعتمد عليها الولايات المتحدة بصورة مباشرة في تلبية حاجاتها من الطاقة المتزايدة، في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة التقليدية. وحكم هذا التفكير السياسة الأمنية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وكان التدخل العسكري الأميركي الخارجي مرتبطًا بالاعتماد المتزايد على النفط الخارجي. ومع استمرار الاعتماد الأميركي على الطاقة خارجيًا، وما تفرضه من أعباء على القوات الأميركية المقاتلة، طُرح تساؤل عما إذا كانت أميركا مستعدة إلى ما لا نهاية لأن تقوم بمهمات عسكرية لحفظ الأمن في مناطق الطاقة خارجيًا. وكرد فعل لأزمتي الطاقة في عامي 1973 و1979 أعطى الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر أوامره بإنشاء «قوة انتشار سريعة» مزوّدة بمعدات عسكرية ثقيلة

للتدخل في حال حدوث أزمة في منطقة الخليج ذات الوفرة النفطية. وانسجامًا مع هذا المبدأ تولّت الولايات المتحدة الأميركية حماية ناقلات النفط في أثناء حرب الخليج الأولى (1980-1988) وزادت من وجودها العسكري الكثيف في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية كي تكون قريبة من مصادر النفط الخليجية. وفي أواخر عام 1980، مع تولّي رونالد ريغـــان الحكم في الولايات المتحدة قام بالضغط على الدول الخليجية لقبول وجود قواعد عســكرية وتســهيلات عسكرية في المنطقة. وتحوّلت قوة الانتشـــار السريع إلى قيادة مركزية مسؤولة عن شــؤون أمن منطقة الخليج من شــرق أفريقيا حتى أفغانستان. ومع اشتداد الحرب العراقية - الإيرانية شــكلت البحرية الأميركية «قوة المهام المشــتركة للشرق الأوسط» وذلك لحماية خزانات النفط في مياه الخليج[119].

إحدى المهام الرئيســة للقيادة المركزية «سينتكوم» التي أُسست رسميًا في الأول من كانون الثاني/يناير 1983 كانت حماية إمدادات الطاقة إلى الولايات المتحدة وحلفائها. فالمنطقة المسؤولة عنها القيادة تمتد إلى أكثر من ثلاثة آلاف ميل من مصر غربًا إلى كازاخســتان شرقًا، متضمنة منطقة استراتيجية في خريطة الطاقة الأميركية، هي منطقة الخليــج العربي التي تضم أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي. وتضم المنطقة المنتجين الخمســة الرئيســيين للنفط في العالم: إيران والعراق والكويــت والمملكة العربية الســعودية والإمــارات العربية المتحدة، وعددًا من المورّدين الأكثر أهمية للغاز الطبيعــي[120]. ولا يقتصر تأمين مصادر الطاقة وطرق إمداداتها على القيــادة المركزية «ســينتكوم» لكنها مهمة الجنود الأميركيين من قيادات أخرى إقليمية، وهي في حالة تزايد مستمرة. فالجنود من القيادة الجنوبية «ساوثكوم» يساعدون الآن في حماية خط أنابيب «كانو ليمون» في كولومبيا، وهو الربط الحيوي بين حقــول النفط في الداخل والمصافي على الشــاطئ الذي يتعرض لهجمات متكررة من رجال العصابات اليســاريين[121].

(119) العناني، العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية، ص 41.

(120) كلير، دم ونفط، ص 10-25.

(121) المصدر نفسه، ص 27.

ويقـــوم الجنود من القيادة الأوروبيـــة «يوركوم» بتدريب القـــوات المحلية على حماية خط أنابيب باكو - تبليســـي - جيهان الذي أُنشـــئ مؤخرًا في جورجيا. وبدأت قيادة أفريقيا «أفريكوم» التي أُسست حديثًا بالبحث عن قواعد تدعم منها العمليات العسكرية المستقبلية لحماية مصادر الطاقة وطرق إمدادها في المنطقة. وكذا تقوم السفن والطائرات التابعة للقيادة الأميركية في المحيط الهادئ «باكوم» بحراسة الطرق الحيوية لناقلات النفط في المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي وغرب المحيط الهادئ[122].

خلال إدارتيه، تبنى بوش ومساعدوه المقربون الذين شغل أكثرهم مقاعد متقدمة في وزارة الدفاع (البنتاغون) في الإدارات الجمهورية الســـابقة قناعات قوية بالحاجـــة إلى تعزيز القـــوة القتالية للجيش الأميركـــي. وعبرت عن ذلك كوندوليزا رايس في بداية عام 2000 وقامت بنشـــر وثيقة تحت عنوان «حملة 2000: النهوض بالمصالح القوميـــة» (Campaign 2000: Promoting The National Interests) وأعلنت عـــن أهمية توظيف القوة لتحقيق المصلحـــة الأميركية[123]. واســـتخدم هؤلاء، خصوصًا نائب الرئيس ديك تشـــيني ووزيـــر الدفاع دونالد رامســـفيلد ونائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز سنوات الإبعاد عن السلطة خلال إدارة بيل كلينتون لابتكار خطط لتوسيع المؤسسة العسكرية الأميركية. ومنذ أن عادوا إلى السلطة من جديد تحركوا بسرعة لوضع خططهم موضع التطبيق[124].

في تموز/ يونيو 2009 أعلن وزير الدفاع روبرت غيتس أن تأمين الوصول الأميركي إلى مصادر الطاقة أولوية للأمن القومـــي الأميركي وأحد المكوّنات الأســـاس لاســـتراتيجية الأمن القومي الأميركي، وتحدث عـــن حرية الحركة

---

(122) كلير، دم ونفط، ص 28.

(123) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى: ســـمير مرقص، الإمبراطورية الأميركية: ثلاثية الثورة - الدين - القوة: من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر (القاهرة: مكتبة الشروق، 2003)، ص 43، و Condoleezza Rice, «Campaign 2000: Promoting the National Interest,» *Foreign Affairs*, vol. 79, no. 1 (January/February 2000).

(124) لمزيد من المعلومات عن تطور الاستراتيجية الأميركية خلال إدارة بوش الابن وخلفيات إدارته العسكرية يمكن الرجوع إلى: كلير، دم ونفط، ص 133-143.

الأميركية من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة الاستراتيجية وتأمينها من أجل الاقتصاد الأميركي والعالمي[125]. واستمرارًا لهذا التوجه الأميركي في الحفاظ على أمن واستقرار مصادر الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة جاء في وثيقة الأمن القومي لعام 2010: «طالما استمر الاعتماد الأميركي على الوقود الأحفوري فإننا بحاجة إلى تأمين حرية مصادر الطاقة عالميًا»[126]، الأمر الذي يؤشر إلى استمرار السياسة الخارجية الأميركية للوجود العسكري خارجيًا لدعم مصادر الطاقة الخارجية. وانطلاقًا من تلك القناعة بدأت الولايات المتحدة في إعادة ترتيب أولوياتها في مناطق مختلفة من العالم على قاعدة «تدفق إمدادات الطاقة ولا سيما الغاز الطبيعي والنفط، مستندة في ذلك إلى قوتها العسكرية، خصوصًا أن الإنفاق العسكري الأميركي هو الأول في العالم. وخريطة إدارة بوش للدول المارقة والإرهاب هي الخريطة الرئيسة نفسها للمناطق الحيوية للنفط والغاز الطبيعي، سواء في الشرق الأوسط أم في أوراسيا أم في القرن الأفريقي[127]. لذا، من الصعوبة التمييز بين العمليات العسكرية الأميركية المخصصة لمقاومة الإرهاب خلال إدارتَيْ بوش وتلك المخصصة لحماية موارد الطاقة وتعزيز أمن الطاقة الأميركي. ويتضح ميل هذه الإدارة إلى الدمج بين هذين النوعين من العمليات في مناطق عديدة غير منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين. ففي أميركا اللاتينية سعت القيادة الأميركية الجنوبية إلى تقوية قدرة الجيش الكولومبي على الدفاع عن أنابيب النفط ضد الهجمات الإرهابية على أساس توسيع الحرب ضد الإرهاب. وفي القوقاز تقوم القيادة الأوروبية بدورها في الحرب على الإرهاب عن طريق تدريب القوات الجورجية لحماية خط أنابيب باكو -تبليسي - جيهان، كما أن الجماعات الإرهابية وبتعرّضها لإمدادات النفط والبنى التحتية توفّر أيضًا المبرر لمساعي أفريكوم لتعزيز قدرة الولايات المتحدة العسكرية في أفريقيا. وفي آسيا أعلنت

---

(125) عبد العاطي، «الصورة الأميركية عربيًا،» ص 183.

(126) The White House, «The National Security Strategy of the United States of America,» Washington DC, May 2010, p. 30.

(127) حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 55.

قيادة المحيط الهـــادئ خططًا لفرقة تحملها قوارب صغيـــرة لحماية نقل النفط بحرًا، وردع الإرهاب في مضيق ملقا[128].

يشـــير هذا كله إلى أن إدارتَي بـــوش عملتا على دمـــج أولوياتها الثلاث الرئيســـة في السياســـة الخارجية والأمن التي تتمثل في: زيادة القدرة للوصول إلى الطاقة في الخارج وتعزيز القدرات العسكرية الأميركية والحرب الأميركية على الإرهاب ومكافحته في خطة استراتيجية واحدة موحَّدة. وكان هذا الدمج أكثر وضوحًا فـــي منطقة الخليج العربي وحوض بحـــر قزوين وأميركا اللاتينية وأفريقيا. وركز عدد من الدراســـات الأميركية على التكلفة العسكرية الأميركية لضمان تأميـــن حاجاتها من النفط، وضمان اســـتمرار الإمـــدادات النفطية إلى السوق الأميركية والعالمية. لكن بحث التكلفة العسكرية الأميركية ودراستها من أجل الطاقة من الصعب حسابها، حيث إن معظم - إن لم يكن كل - الحروب الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية لم يكـــن هدفها المعلن الطاقة، لكنه هدف خفي من الصعب إنكاره، فأي خلل في إمدادات الطاقة إلى الســـوق الأميركية أو الارتفاع في أســـعار الطاقة يُؤثر ســـلبًا في الاقتصاد الأميركي. لذا، تضمّنت جل وثائق الأمن القومي الأميركي أهمية تأمين الولايات المتحدة حاجاتها من الطاقة، وتأمين تلك الإمدادات واســـتمراريتها، والتعامل العسكري مع ما يهدد إمدادات الطاقة إلى الســـوق الدولية والأميركية[129]. ومن تلك الدراسات التي تبحث التكلفة العســـكرية الأميركية لتأمين إمدادات النفط دراســـة لـ «مشروع الأولويات القومية» (National Priorities Project)، وأخرى لمؤسســـة راند. وتركز الدراسة الأولى على الإنفاق العســـكري لتأمين الطاقة انطلاقًا من ثلاثة أسباب رئيسة[130]:

- الأول: كثرة حالات استهداف الجنود الأميركيين المدربين جيدًا وبتكلفة

(128) حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 142.

(129) عمرو عبد العاطي، «أمن الطاقة... تكلفة عســـكرية متصاعدة،» السياســـة الدولية، العدد 180 (نيسان/ أبريل 2010)، ص 184.

(130) Dancs, Orisich and Smith, «The Military Cost of Securing Energy,» p. 3.

عالية في مناطق الطاقة؛ إذ بدأت المنظمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة تُولِي أهمية في إطار استراتيجياتها التكتيكية والعملياتية لاستهداف المنشآت النفطية، لما لها من تأثير في الدول الصناعية الكبرى يفوق في كثير من الأحيان الأنواع الأخرى من الهجمات الإرهابية.

- ثانيًا: إن أموال الضرائب التي تُنفق على تدعيم القوات الأميركية وتعزيزها لتأمين منشآت الطاقة وإمداداتها يحمّل الولايات المتحدة تكلفة الفرصة، بمعنى آخر يُضيّع على واشنطن فرصة إنفاق تلك الأموال على الرعاية الصحية والتعليم وحاجات الأمن القومي الأخرى.

- ثالثًا: عدم تضمين أسعار الطاقة (النفط والغاز) في السوق تكلفة العمليات العسكرية للحصول على الطاقة أو تأمينها، وهذا أمر - بحسب الدراسة - يؤدي إلى خلل في أسواق الطاقة وزيادة استهلاكها. وترى أنه لو تضمن سعر الطاقة في السوق تكلفة العمليات العسكرية، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية، فضلًا عن تقليل آثار استخدام الطاقة في البيئة بتقليل الطلب على الطاقة.

تنوّعت التقديرات، حيث وصلت أقل التقديرات - بحسب ما أشارت إليه دراسة مؤسسة راند - إلى 13 مليار دولار أميركي في مقابل أن أعلى التقديرات وصلت إلى 143 مليار دولار في السنة. وهذا الاختلاف في التقديرات يوضح صعوبة تحديد التكلفة العسكرية الأميركية على الطاقة، لأن الانتشار الأميركي الخارجي في كثير من الأحيان لا يكون الهدف منه الطاقة[131]. وفي المقابل أشارت دراسة «مشروع الأولويات القومية» إلى أن بين 97 مليار دولار و103.5 مليارات دولار من إنفاق وزارة الدفاع خلال العام المالي 2009 أُنفقت على تأمين الوصول الأميركي إلى مصادر الطاقة خارجيًا، بصرف النظر عن الإنفاق العسكري الأميركي في العراق وأفغانستان. ولو تمت إضافة تكلفة الحرب الأميركية في العراق فسيرتفع الرقم إلى 209

(131) Keith Crane [et al.], *Imported Oil and U. S. National Security* (Santa Monica, CA: RAND Infrastructure, Safety and Environment: RAND National Security Research Division, 2009), p. 63.

مليارات دولار و215 مليارًا[132]. هذا مع العلم أنه لا يوجد دراســة أميركية رســمية عن تكلفة حماية إمدادات الطاقة خارجيًا، لكن دراســة راند أشارت إلى عدد من الدراســات الأميركية لتقدير التكلفة العسكرية الأميركية لحماية الإمدادات النفطية في كثير من المناطق الاستراتيجية، فتشير ضمن الدراسات والمحــاولات لتقدير التكلفة العســكرية الأميركية لتأمين الطاقة إلى دراســة لمكتب المحاســبة الأميركــي (U. S. General Accounting Office) (GAO) التي قــدّرت أن وزارة الدفــاع الأميركية أنفقــت 360 مليار دولار خــلال الفترة من العام المالــي 1980 إلى 1990 في جنوب غرب آســيا، أو ما يقرب من 32.7 مليار دولار في الســنة، وكانت التكلفة منخفضة فــي بداية العقد، إلا أنها ارتفعت في نهايته. وتشــير الدراســة إلى أن العمليات والمهام الأميركية في منطقة جنوب غرب آســيا كانت بصورة أســاس من أجل أمن النفط. لكن دراســة لأبحاث الكونغرس الأميركي قدّرت تلك التكلفة بـ 71 مليار دولار خلال عقد الثمانينيات[133].

تشير دراسة – أشــارت إليها دراسة راند – صدرت في عام 2008 إلى أن حربي الولايات المتحدة في منطقة الشــرق الأوسط (العراق 1991 و2003) كانتا من أجل النفط، وإن لم تعلن الولايــات المتحدة ذلك صراحة؛ وكلفتهما واحــد تريليون دولار، وتقدر أن أمن الطاقة يُشــكل بين 60 و70 في المئة من الاســتراتيجية الأميركية في منطقة الخليج العربي، وأن الولايات المتحدة تنفق سنويًا بين 29 و75 مليار دولار بأســعار عام 2009 على تعزيز أمن النفط في منطقة الشرق الأوســط. وتخلص دراســة راند إلى أن خفض المهام الأميركية لحماية منابع النفط في منطقة الخليج العربي وإمداداتها سيوفر بين 12 إلى 15 في المئة من ميزانية وزارة الدفاع الأميركية الحالية[134].

(132) لمزيد من المعلومات عن التقديرات العســكرية وطرق احتســابها يمكــن الرجوع إلى:
Dancs, Orisich and Smith, «The Military Cost of Securing Energy,» p. 7.

(133) Crane [et al.], *Imported Oil and U. S. National Security*, p. 63.

(134) المصدر نفسه، ص 64.

2- حربا أفغانستان والعراق من أجل الطاقة

ذهبت كثير من التحليلات والكتابات إلى أن الحرب الأميركية التي شنتها إدارة بوش على أفغانستان في تشـــرين الأول/ أكتوبر 2001، لم تكن ردة فعل على حوادث الحادي عشـــر من أيلول/ ســـبتمبر 2001 فحسب، وكذا الحرب الأميركية على العراق في آذار/ مارس 2003 لم تكن بسبب المساعي العراقية لامتلاك أســـلحة دمار شـــامل، أو لتقديم الرئيس العراقي صدام حسين الدعم لتنظيم القاعدة فحســـب، لكنهما كانتا ســـتُنفّذان حتى وإن لم تحدث هجمات أيلول/ ســـبتمبر الإرهابية، كما كانت تدعي واشـــنطن، وكما أعلنت على لسان وزير خارجيتها كولن باول في ذلك الوقت في مجلس الأمن، في الجلسة التي ســـبقت الحرب الأميركية على العراق، حيث إن التحضيرات وخطط العمليات العســـكرية كانت مجهزة من قبل في انتظار إشـــارة الانطلاق، نظرًا إلى وضع أفغانستان والعراق الجيوسياسي والاستراتيجي لأمن الطاقة الأميركي.

من هنا، ونظرًا إلى أهمية منطقة أوراسيا الغنية بالطاقة (تضم 60 في المئة من الناتـــج العالمي، و75 في المئة من مـــوارد الطاقة العالميـــة، ويقع داخلها بحر قزوين الذي يحوي 33 مليـــار برميل من احتياطي مؤكد من النفط، و600 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي) في منظومة أمن الطاقة الأميركي اختارت الولايات المتحدة الأميركية أفغانســـتان لتكون نقطة الارتكاز، وقاعدة أميركية لعملياتها العســـكرية في أوراســـيا لتكون أحد أهم الفاعلين في تلك المنطقة. وتتمثل الأهداف الأميركية من الحرب على أفغانستان، بعيدًا عن هدف مواجهة الإرهاب المتمثل في تنظيم القاعدة وحركة طالبان في الآتي[135]:

- ضرورة الاستيعاب العسكري والسياسي للفراغ الناتج من انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية.

- مواجهة تحديات النمو الصيني في أوراسيا، وتمدد علاقاتها النفطية مع دول كانت خاضعة للاتحاد السوفياتي سابقًا.

---

(135) حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 50.

- محاصرة النفوذ الروسي وتقزيمه في المنطقة، وإبعاد السيطرة الروسية عن موارد الطاقة هناك.

- أن يكون للولايات المتحدة اليد العليا في صادرات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) في أوراسيا، وعلى طرق معابر تلك الصادرات إلى الخارج.

- إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين الشركات متعددة الجنسيات التي تنتمي إلى دول غربية وروسية وصينية (في الأساس) عاملة في مجال الطاقة هناك. والهيمنة على المقدرات الأفغانية من الطاقة (النفط والغاز الطبيعي).

لتثبيت أقدامها في المنطقة وتأمين وجودها في منطقة أوراسيا وتحقيق دوافعه، كانت أولى مهام الجنرال توم فرانكس، قائد الحملة الأميركية التي غزت أفغانستان، زيارة موسعة إلى دول وسط آسيا كلها لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية مقابل تسهيلات وقواعد عسكرية تتمركز فيها القوات الأميركية لحماية مشروعات نفطية مهمة في طور التشغيل، أو أخرى ما زالت في مرحلة التخطيط والتجهيز. وما يوضح أيضًا التداخل بين أمن الطاقة الأميركي والحرب الأفغانية هو تعيين زلماي خليل زاد أول سفير للولايات المتحدة في أفغانستان عقب الغزو، وهو من الشخصيات التي لها علاقة بشركات الطاقة، كما سبقت الإشارة. وتعيين حميد كرزاي الذي أتى من الولايات المتحدة إلى مقعد الرئاسة بعدما كان نائبًا لرئيس شركة «أنوكال النفطية»[136]. واستمراره في منصبه بعد التزوير الذي شاب الانتخابات الرئاسية الأفغانية التي أجريت في آب/ أغسطس 2009، ومعارضة كثير من القوى الأفغانية له؛ يضيف بعدًا تفسيريًا آخر إلى تلك العلاقة المتداخلة.

كما كانت الحرب الأميركية على العراق نفطية في الأساس[137]، حيث هدفت الولايات المتحدة من حربها تلك السيطرة الكاملة على النفط العراقي

---

(136) حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 52.

(137) Antonia Juhasz, «Why the War in Iraq was Fought for Big Oil,» CNN website, 15/4/2013, Available at: <http://edition.cnn.com/2013/03/19/opinion/iraq-war-oil-juhasz/index. html?iref=allsearch>.

ومن ورائه النفط الخليجي والآسيوي ووسط آسيا. وأكدت تصريحات عدد من المســؤولين داخل الإدارة الأميركية مثل بوش نفسه، أو من كان قريبًا من صنع القرار الأميركي، أن الحرب الأميركية على العراق (2003) كانت في الأساس من أجل النفط، لكنه كان في حقيقة الأمر هدفًــا ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى. ومن تلك التصريحات التي تؤكد أن الحــرب الأميركية على العراق كانت تهدف في الأساس إلى السيطرة على النفط العراقي، تصريح أحد أقطاب المحافظين الجدد روبرت كاجــان: «عندما يحدث انقطاع فــي النفط تحدث مشــاكل اقتصادية هنا (الولايات المتحدة)... إذا تحكّمنا في العراق فلن تكون هناك مشــاكل اقتصادية»[138]. وفي ســياق متصل صرّح الجنرال السابق جون أبي زيد في عام 2007 الذي كان يتولى القيادة المركزية الأميركية وقائد عملية «تحرير العــراق»: «بالتأكيد كانت (الحرب على العراق) في شــأن النفط، ولا يمكننا أن ننكر ذلك»[139]. وقال الرئيس الســابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة (البنك المركزي) آلان غرينســبان في مذكراته: «يُحزنني أنه ليس من الملائم سياسيًا الاعتراف بما يعرفه الجميع، وهو أن حرب العراق كانت إلى حد كبير من أجل النفط». وهو الهدف الذي يؤكده أيضًا وزير الدفاع الأميركي روبــرت غيتس الذي قال في عــام 2007: «إن الناس يقولون إننا لا نحارب من أجل النفط، لكننا في حقيقة الأمر نحارب من أجله»[140]. وفي هذا السياق أيضًا صرّح مستشار بوش للشــؤون الاقتصادية لورانس ليندساي قُبيل الحرب على العراق بأن النفط هو الهدف الرئيس لمســاعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واســع النطاق، وأن الآثار السياسية السلبية لتلك الحرب ستكون بســيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الاستراتيجية في حال نجاح الحرب[141].

---

(138) العناني، العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية، ص 42.

(139) Juhasz, «Why the War in Iraq was fought for Big Oil».

(140) Bonnie Bricker and Adil E. Shamoo, «The Costs of War for Oil,» *Foreign Policy in Focus*, 19/10/2007, Available at: <http://www. fpif. org/articles/the_costs_of_war_for_oil >

(141) أحمد إبراهيم محمود، «العراق الجديد في الاســتراتيجية الأمريكية للشــرق الأوسط،» السياسة الدولية، العدد 154 (تشرين الأول/ أكتوبر 2003)، ص 64.

أدّى النفط دورًا رئيسًا في تحفيز الولايات المتحدة لغزو العراق بسبب توقعاتها في شأن الانخفاض المستمر في مخزونها النفطي، في ظل الزيادة المطردة في الاستهلاك، إضافة إلى ارتفاع تكلفة استخراج النفط في المناطق الأخرى، خصوصًا في روسيا والأميركتين، والتي تصل إلى 12 و18 دولارًا للبرميل، بينما لا تتعدى تكلفة إنتاج البرميل من النفط في الخليج دولارًا ونصف دولار على أكثر تقدير. وتهدف الولايات المتحدة من الحرب على العراق إلى تحقيق التحكم الأمثل بإنتاج النفط وأسعاره[142].

مع بداية الحرب على العراق كانت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) تحضر للاستيلاء على منشآت النفط العراقية قبل شروع القوات العراقية في تدميرها. وفي الوقت ذاته منح البنتاغون عقدًا بمليارات الدولارات من دون مناقصة لشركة تابعة لشركة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني القديمة شركة هاليبرتون لإصلاح أي تلف تسببه القوات العراقية في المنشآت النفطية في أثناء الحرب، والبدء بإعادة تأهيل البنى التحتية النفطية في العراق فور انتهاء الحرب. كما ظهر الاهتمام الأميركي بالنفط العراقي في أثناء الحرب من خلال الاستيلاء على عدد من المنشآت النفطية وحقول التكرير ومرافق تصدير النفط العراقي. ولإصلاح المرافق وخطوط الأنابيب ومحطات الضخ التي استهدفت خلال العمليات الحربية وبعدها طلبت الإدارة الأميركية من الكونغرس تخصيص 1.2 مليار دولار في أيلول/ سبتمبر 2003 لحماية مرافق النفط العراقية، وإعادة تأهيلها كجزء من إجمالي قدره 87 مليار دولار مخصص لنفقات الاحتلال وإعادة البناء. وصاحب ذلك اهتمام وزارة الدفاع الأميركية بحماية البنى التحتية النفطية العراقية، حيث أوكلت إلى شركات أمن خاصة ببعض واجبات الحماية للبنى التحتية العراقية[143]. ففي آب/ أغسطس 2003 على سبيل المثال تعاقدت سلطات الاحتلال الأميركية مع شركة من جنوب أفريقيا (أيرينس ناشيونال) لإمدادها بـ 6500 حارس للعمل الأمني في حقول النفط العراقية. وفي الوقت

(142) عبد الله يوسف سهر محمد، «دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق،» السياسة الدولية، العدد 170 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، ص 25.
(143) كلير، دم ونفط، ص 192-195.

ذاته قامت القوات الأميركية بواجباتها الأمنية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2003 استخدم البنتاغون قناصة مهرة من قوة «تايغر 327» لقنص مستهدفي خط أنابيب كركوك - جيهان. وفي موازاة ذلك كانت سلطات الاحتلال الأميركية تعمل على تنصيب القيادة الجديدة لصناعة النفط العراقي. وأدّى بول بريمر دورًا مباشرًا في تأليف فريق إدارة النفط العراقي[144].

هدفت الولايات المتحدة السيطرة على النفط العراقي نظرًا إلى ما يتميز به من مزايا عدة، أبرزها: إن استخراج النفط في العراق يعتبر أقل تكلفة وأعلى جودة من الدول كلها المنتجة للنفط بسبب وجود النفط على مسافات قريبة جدًا من سطح الأرض مقارنة بالدول الأخرى، ما يؤدي إلى خفض تكلفة استخراج النفط العراقي بشدة، حيث إن تكلفة إنتاج برميل النفط الواحد في العراق تتراوح بين 4 و6 دولارات تقريبًا، في حين أن تكلفته في الإمارات 7 دولارات، وفي كازاخستان تتراوح بين 15 و18 دولارًا للبرميل، وفي فنزويلا والإكوادور 20 دولارًا، وفي نيجيريا 30 دولارًا، وفي بحر الشمال بين 30 و40 دولارًا، وأخيرًا في أنغولا 40 دولارًا[145].

في الوقت نفسه، دلّت المؤشرات المتاحة خلال الحرب الأميركية على العراق إلى أن احتياطي النفط العراقي يبلغ حوالى 150 مليار برميل، ما يجعل العراق يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد المملكة العربية السعودية التي يبلغ احتياطيها من النفط حوالى 200 مليار برميل. أما بالنسبة إلى المستقبل فتحدثت المؤشرات نفسها عن أن احتياطي النفط العراقي سوف يصل إلى حوالى 338 مليار برميل، في حين سوف يقتصر احتياطي النفط السعودي على حوالى 264 مليار برميل، والولايات المتحدة على حوالى ثلاثين مليار برميل خلال فترة الإعداد للحرب[146]. وهدفت واشنطن من الوجود العسكري الأميركي في العراق ضمان استمرارية الإمدادات النفطية من منطقة الخليج ذات المكانة

---

(144) كلير، دم ونفط، ص 192-196.

(145) «FACTBOX-Oil Production Cost Estimates by Country», Reuters, 28/7/2009, Available at: <http://www.reuters.com/article/2009/07/28/oil-cost-factbox-idUSLS12407420090728>.

(146) محمود، «العراق الجديد في الاستراتيجية الأميركية،» ص 64-65.

الاســتراتيجية في منظومة الطاقة العالمية، وضمان أمن تلك الإمدادات، وعدم تعرّضها للتهديد في أثناء النقل إلى الســوق العالمية. كما يســمح هذا الوجود العسكري أيضًا بمحاصرة منطقة أوراسيا ومنع روســيا من الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج أو المحيــط الهندي(147). ويضاف إلــى ذلك رغبة كبريات شــركات النفط الأميركية (إكســون موبيل، وشــيفرون) في اســتعادة نفوذها، ووضعها في قطاع النفط العراقي الذي فقدت وضعها فيه بعد تأميم قطاع النفط العراقي، وتحول الشراكة ناحية الشركات الروسية والفرنسية. وإلى جانب هذه الأهداف رغبت الشــركات النفطيــة الأميركية مــن وراء تدعيمها هذه الحرب حرمان الشــركات المنافســة لها في صناعة النفط من الانفراد بالنفط العراقي، وليس أدل على ذلك من تصريح كينيث دير، المدير التنفيذي في شركة شيفرون الأميركية في عام 1998 حين ذكــر أن «العراق يمتلــك احتياطيات هائلة من النفط، وأتمنى أن يكون لشركة شيفرون حرية الولوج إلى هذا البلد، والاستفادة من ثروته النفطية»(148).

بعد مــرور عقد كامل على الحــرب أصبح قطاع النفــط العراقي خاضعًا لســيطرة القطاع الخاص الذي تقوده الشــركات الأجنبية، إضافة إلى عدد من الشــركات الأميركية من بينها هاليبرتون(149). وهنــاك من ذهب إلى أن الحرب الأميركية على العراق ترتبط بتحســين أوضاع الاقتصاد الأميركي. ففي حقيقة الأمر قد لا تكون هناك علاقة مباشرة بين السيطرة على النفط العراقي وتحسين أوضاع الاقتصاد الأميركي، لكن بلا شك هناك صلة بين انخفاض أسعار النفط العالمية وتأثير ذلك في ميزان المدفوعات الأميركي. وفي هذا الســياق أشــار المحللون إلى أن هبوط ســعر برميل النفط بمقــدار دولار واحد يعني توفير ما يقرب من 4 مليــارات دولار في الخزينة الأميركية. وعلى الرغم من الخســائر التي تكبّدتها الولايات المتحدة من جراء تلك الحــرب وارتفاع كلفتها المالية

(147) حمودة، «النفط في السياسة الخارجية الأميركية،» ص 53.

(148) خليل العناني، «دور النفط في الأزمة العراقية - الأمريكية،» السياسة الدولية، العدد 151 (كانون الثاني/يناير 2003)، ص 38.

(149) Juhasz, «Why the War in Iraq was fought for Big Oil».

والبشــرية؛ راهن كثيرون على النفط العراقــي، وعلى دوره غير المباشــر في تحســين أوضاع الاقتصاد الأميركي، وتقليل احتمالات تعرض واشــنطن لأي أزمة نفطية مقبلة[150].

3- التوجه الأميركي إلى القارة الأفريقية

أدّت التوترات السياســية في منطقة الشرق الأوسط، المنطقة الغنية بالنفط التي تعتمد عليها الولايات المتحدة بصورة جلية، والحروب والنزاعات كحربي الخليج الأولى والثانية، وحرب لبنان وإســرائيل، وأخيرًا الثورات العربية التي اجتاحــت دول المنطقة في بداية عــام 2011، وتعقّد الأزمــة النووية الإيرانية والتهديدات الإيرانية المســتمرة باستهداف إمدادات النفط من المنطقة، بالقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين إلى التوجه والتركيز على نفط القارة الأفريقية، لكونها منطقة أقل تعرضًا للأزمات والمخاطر من منطقة الشرق الأوســط. إلى جانب اكتشــافات أخرى للنفط في أفريقيا خصوصًا في تشــاد والسودان وغينيا الاســتوائية وغيرها من المناطق في القارة، الأمر الذي يعطي لأفريقيا أهمية استراتيجية باعتبارها مصدرًا مهمًا وبديلًا لنفط الخليج المعرّض للأزمات[151].

في الوقت الذي تتزايد فيه احتياطيات دول القارة من الطاقة وتزايد إنتاجها ومشــاريع أنابيب الطاقة مثل أنبوب النفط التشــاد - الكاميــرون يجعل القارة موردًا للغرب من الطاقة خلال العقد القادم، في ظل التحولات الجيوستراتيجية والجيواقتصاديــة، الأمر الــذي دفع الولايــات المتحدة إلى الاهتمــام بالقارة ومصالحها فيها بعد عقود من تركها بريطانيا وفرنســا والبرتغال. واعتمادًا على تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية ارتفع احتياطي القارة من النفط حوالى

(150) أحمــد ثابت وخليل العنانــي، العرب والنزعــة الإمبراطورية الأميركيــة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007)، ص 197.

(151) لمزيد من المعلومات عــن التنافس الدولي على مصادر الطاقة في القارة الأفريقية، يمكن الرجوع إلى: حمدي عبد الرحمن حســن، «التنافس الدولي في القرن الأفريقي،» السياسة الدولية، العدد 177 (تموز/ يوليو 2009)، ص 172-179.

120 في المئة خلال الثلاثة عقود المنصرمة. بعبــارة أخرى زادت احتياطيات القارة من النفط من 57 مليون برميل في عام 1980 إلى 124 مليون برميل في عام 2012. وارتفع احتياطي القارة أيضًا من الغــاز الطبيعي من 210 تريليون متر مكعــب في عام 1980 إلى 509 تريليون متــر مكعب في عام 2012، أي بزيادة تقدر بـ 140 في المئــة. وتمثل الاحتياطيات النفطيــة الأفريقية في عام 2010 نسبة 8.8 في المئة من الاحتياطي العالمي في العام ذاته(152). وبحسب تقديرات شركة (BP) لاحتياطيات الطاقة لعام 2012 وصل احتياطي القارة من النفط إلى 132.438 مليون برميل فــي نهاية عام 2011 بما يقدر بـ 8.01 في المئة من الاحتياطي العالمي(153).

في عام 2010 كان إنتــاج القارة من النفط 12.4 فــي المئة من إجمالي الإنتــاج العالمي، في حين تمثل الصادرات النفطيــة الأفريقية 40 في المئة من إجمالي الصــادرات العالمية من النفــط(154). وفي عــام 2011 أنتجت القارة الأفريقية 8.8 مليون برميل في اليوم، ما يمثل أكثر من 10 في المئة من الإنتاج العالمي(155). وفي العام نفسه (2011) استوردت الولايات المتحدة من أفريقيا وعلى وجه الخصوص من شــمال وغرب أفريقيا ما يقدر بـ 2.3 مليون برميل في اليوم، أي 20 في المئة من إجمالي الواردات النفطية الأميركية(156).

نظرًا إلى أهمية نفط القارة الأفريقية في اســتراتيجية أمن الطاقة الأميركي شــكلت الولايات المتحدة في عام 2002 مجموعة «المبادرة السياسية للنفط الأفريقي» ضمت ممثلين عــن الإدارة الأميركية وشــركات النفط في القطاع

---

(152) «Oil and Gas in Africa Africa's. Reserves, Potential and Prospects,» KPMG Africa (2013), p. 4

(153) Sean Davies, «African Oil Production - West To East,» *Engineering and Technology Magazine*, 20/5/2013, Available at <http://candt.theiet.org/magazine/2013/05/eastern-promise.cfm>.

(154) «Oil and Gas in Africa Africa's,» p. 4.

(155) Davies, «African Oil Production».

(156) Luo Zhenxing, «Perspectives on China-Africa Oil Ties,» Papers Written for a Conference on the Relationship among the United States, China and Africa, 13/5/2013, Available at: <http://www.brookings.edu/~/media/Research/Files/Reports/2013/08/us%20africa%20china%20trilateral%20dialogue/All%20China%20Oil%20Papers.pdf>.

الخاص الأميركي. وأصدرت المجموعة كتابًا بعنـوان **النفط الأفريقي أولوية الأمن القومـي الأميركي والتنميـة الأفريقية**[157]. وأصبحت هـذه المجموعة بمنزلة لوبي أميركي يتحـرك في أفريقيا لتأمين مصالح أميركا النفطية، وعملت علـى حث الرئيس بـوش (الابـن) والكونغرس على تشـجيع زيـادة إنتاج النفط عبر أفريقيـا، وإعلان خليج غينيـا منطقة ذات أهميـة بالغة للولايات المتحدة[158].

تؤدي جماعـات المصالح فـي الولايـات المتحدة الأميركيـة دورًا في دفع الاهتمـام الأميركي بنفـط القارة الأفريقيـة بعد حوادث أيلول/ سـبتمبر 2001، ومن تلك القوى مجلس التعـاون الأفريقي (Africa Council on Africa)، ومجموعة مبادرة النفط الأفريقـي (Africa Oil Intuitive Group)، الأمر الذي دفع وولتر كانستنير، مسـاعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، إلى القول إن النفط الأفريقي يُعدّ مصلحة أميركية، وسوف يتزايد الاعتماد الأميركي عليه، وستتزايد أهميته مع مرور الوقت[159].

منذ الانفتاح الأميركي على القـارة الأفريقية إبان فترة الرئيس بيل كلينتون من خلال زيارته بصفته أول رئيس أميركي يقوم بزيارة رسـمية إلى سـت دول أفريقية في عام 1998، نشطت شركات النفط الأميركية العملاقة (منها إكسون موبيل وشـيفرون) في المناطق الاسـتراتيجية الغنية بالنفط في أفريقيا. ما دفع مستشـارة الأمن القومي الأميركي كوندوليزا رايس فـي حزيران/ يونيو 2002 خلال جلسة اسـتماع لها في الكونغرس إلى قول: «إن الطاقة من أفريقيا تؤدي دورًا متناميًا في أمن الطاقة الأميركي»[160].

---

(157) *African Oil: A Priority for U. S. National Security and African Development*, Washington: Institute for Advanced Strategic & Political Studies Symposium, 2002, Available at: <http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf>.

(158) خالد أحمد عبد الحميد، «المحدد النفطي في السياسـة الأميركية تجاه القارة الأفريقية،» **آفاق إفريقية**، العدد 26 (خريف 2007).

(159) J. Anyu Ndumbe, «West African Oil, U. S. Energy Policy, and Africa's Development Strategies», *Mediterranean Quarterly*, vol. 15, no. 1 (Winter 2004), p. 99.

(160) Ndumbe, «West African Oil,» p. 100.

انعكس اهتمام إدارة بوش بالقارة الأفريقية خلال سنوات حكمه الثمانية في تكثيف زيارات أركان إدارته إلى القارة، حيث زار الرئيس بوش خمس دول أفريقية في تموز/ يوليو 2003 (السنغال وجنوب أفريقيا وبتسوانا وأوغندا ونيجيريا) واختيرت هذه الدول بعناية لتمثل مناطق أفريقيا، ويكون لها دور إقليمي وتعاون عسكري واقتصادي وثيق مع واشنطن. وكانت زيارة وزير الخارجية الأميركية كولن باول في عام 2002 إلى الغابون الأولى لوزير خارجية أميركي، كما قام أيضًا مسؤول كبير في القيادة العسكرية الأميركية في أوروبا هو الجنرال كارلتون فولفورد بزيارة ساوتومي وبرنسيب في تموز/ يوليو 2002 من أجل دراسة مسألة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا، ولدراسة إمكان إنشاء مركز فرعي للقيادة العسكرية الأميركية فيهما على غرار المركز القائم في كوريا الجنوبية[161].

يظهر اهتمام الرئيس بوش بالقارة الأفريقية من خلال زيارته إليها مرتين خلال إدارته، كانت آخرها في شباط/ فبراير 2008، هدفت ضمن مجموعة من الأهداف التي تحكم السياسة الأميركية خلال أعوام بوش الثمانية إلى تأمين الوصول إلى مصادر النفط الأفريقية، حيث تخطط الولايات المتحدة لزيادة حاجاتها النفطية من أفريقيا في ظل الرؤية الأميركية المطالبة بتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وتنويع مصادر الحصول على الطاقة. وكان هدف الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا دافعًا لإنشاء القاعدة العسكرية الأميركية «أفريكوم»[162]. وبدأ هذا الاهتمام الأميركي بأفريقيا في عام 2002 من خلال إنشاء قاعدة عسكرية أميركية في جيبوتي لمراقبة الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، ضمت بشكل دائم ما لا يقل عن 1500 جندي أميركي. كما طرحت وزارة الدفاع الأميركية في العام ذاته ما يُعرف بـ «مبادرة الساحل»، تضمنت تقديم مساعدات تدريبية لتأهيل القوات المسلحة

---

(161) خالد حنفي علي، «موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة،» السياسة الدولية، العدد 153 (تشرين الأول/ أكتوبر 2003)، ص 208.

(162) حمدي عبد الرحمن حسن، «إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا،» السياسة الدولية، العدد 173 (يوليو/ يوليو 2008)، ص 184.

في كل من مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، ثم جرى توسيع مبادرة الساحل في عام 2005 لتشمل عشر دول أخرى في المنطقة[163].

في آب/ أغسطس 2007 أنشـــأ بوش قيادة عسكرية أميركية متخصصة في أفريقيا باســـم القيادة الأفريقية (أفريكوم) لتتحمل المسؤولية التي كانت موزّعة من قبل على ثلاث قيادات عســكرية. وجاء قرار تشكيل قيادة عسكرية أميركية جديدة لأفريقيا نتيجة مجموعة من الدوافع العملية المرتبطة بأولويات السياسة الأميركية تجاه أفريقيــا، وتتمثل على وجه التحديد فــي دافعين اثنين: مكافحة الإرهاب وتأمين النفط. وهما دافعان يتســاويان في الأهمية بالنسبة إلى صانع القرار في الإدارة الأميركية[164].

يعتبر إنشاء قيادة عســكرية جديدة لأفريقيا نوعًا من التحسب لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي على أفريقيا في المســتقبل إلى مســتويات قد تعتبرها الولايات المتحدة تهديــدًا لمصالحها الحيوية، ما يتطلّــب منها تطوير الهيكل التنظيمي لقواتها المســلحة بما يجعلها قادرة على التعامل مع تلك التهديدات. ويعني ذلك أن إنشــاء القيادة العســكرية الجديــدة لأفريقيا ينــدرج في إطار الاســتعداد لأســوأ الســيناريوات المتعلقة بالتنافس مع الصين، ليس في وقتنا الحالي فحســب، وإنما خلال المســتقبل المنظور[165]. ولم يقتصر الأمر على الوجود العســكري، بل امتد إلى تقديم الدعم العســكري إلى الدول الأفريقية ذات الاحتياطيــات الفائضة المتوقعة من النفط، حيــث حصلت كل من أنغولا ونيجيريا على قدر أكبر من المســاعدات بلغت نحو 180 مليون دولار خلال الفترة بين عامي 2004 و2006، تضمنت تحويل معدات عســكرية عبر برامج تمويل مبيعات الأســلحة خارجيًا، إضافة إلى تقديم تدريب متخصص للقوات

(163) أحمد إبراهيم محمود، «أبعاد تشــكيل قيادة عســكرية أمريكية لأفريقيــا،» ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 147 (آذار/ مارس 2007).

(164) محمود، «أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا».

(165) أحمد إبراهيم محمود، «أفريكوم وتحولات السياســة العسكرية الأمريكية تجاه أفريقيا،» آفاق أفريقية، العدد 27 (شتاء 2008).

العسكرية النيجيرية والأنغولية في إطار برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي. كما باعت وزارة الدفاع الأميركية أسلحة إلى نيجيريا بما قيمته 4.5 ملايين دولار في عام 2003، إضافة إلى 12.6 مليون دولار معدات عسكرية حصلت عليها نيجيريا من منتجي السلاح الأميركيين. وقدّم البنتاغون تدريبات عسكرية إلى الفرق النيجيرية من خلال برنامج التدريب والتعليم العسكري. وبلغت تكلفة هذا البرنامج نحو مليون دولار، وغطى تكلفة تدريب 200 عسكري نيجيري. شملت هذه المساعدات أيضًا إرسال سفن أميركية لحراسة السواحل النيجيرية بهدف زيادة قدرة الأخيرة على حماية سفن النفط في خليج غينيا[166].

خلال إدارة أوباما استمر الجهد الأميركي العسكري لدعم دول القارة والحفاظ على أمنها واستقرارها، حيث زادت التدريبات العسكرية الأميركية للقوات العسكرية الاحترافية، وتطوير قدرات الأمن البحري وأمن الموانئ[167]. وعلمت إدارة أوباما أيضًا على زيادة المخصصات المالية لبرنامج التعليم والتدريب العسكري ((Military Education and Training (IMET)) بنسبة 30 في المئة عن تلك التي كانت مخصصة خلال فترة بوش[168].

يرجع تركيز الولايات المتحدة على تأمين النفط الأفريقي إلى أن التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها نفط القارة سواء لأسباب داخلية أم خارجية تؤثر سلبًا في إنتاج النفط الأفريقي، وكان ذاك جليًا في حالة نيجيريا التي تتعرض منشآتها النفطية في منطقة دلتا نهر النيجر لهجمات من جماعات المعارضة المحلية، ما يؤثر في قدراتها الإنتاجية، إضافة إلى التنافس الدولي الشرس على نفط القارة، ولا سيما مع دخول الصين على خط المنافسة واستثمارها مبالغ طائلة

(166) Daniel Volman, «The Bush Administration and African Oil: The Security Implications of U. S. Energy Policy,» *Review of African Political Economy*, vol. 30, no. 98 (December 2003), p. 577.

(167) U. S. AFRICOM, «2010 Posture Statement: Partnership, Peace and Stability,» March 2010, Available at: <http://www.africom.mil/pdfFiles/USAFRICOM2010PostureStatement.pdf>.

(168) Sam Raphael and Doug Stokes, «Globalizing West African Oil: US 'Energy Security' and the Global Economy,» *International Affairs*, vol. 87, no. 4 (2011), p. 911.

في مجالات استكشاف واستخراج النفط كلها في أفريقيا[169]. وتعكس السياسة الأميركية في تقديم الدعم والتدريب العسكري للفرق الأفريقية من دون تدخل عسكري مباشر رغبة أميركية في ترك مهمة حماية تدفق النفط للأفارقة أنفسهم، من دون أن يكون لها تدخل مباشر[170].

4- الدعم الدبلوماسي والاقتصادي من أجل الطاقة

قدّمت السياسة الخارجية الأميركية لتحقيق أمن الطاقة الأميركي الذي يعتمد بصورة رئيسة على مصادر الطاقة وإمداداتها الخارجية الدعم والمساعدات الاقتصادية إلى الدول المنتجة للطاقة والعمل دبلوماسيًا على حل الصراعات والنزاعات في الدول المنتجة التي من شأنها تهديد إنتاج تلك الدول من الطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة. فقدّمت دعمًا اقتصاديًا مهمًا لدول القارة الأفريقية المنتجة للطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة بصورة رئيسة، حيث تلقت صناعة الغابون النفطية دعمًا من شركة أميرادا هيس الأميركية التي نجحت في بدء الإنتاج في حقل أتورا بطاقة 20 ألف برميل يوميًا، إضافة إلى الشركات الأميركية النفطية الصغيرة، مثل: سانتافي وأونوكال وماراثون. كما ضخت شركات النفط الأميركية 18 مليار دولار في الفترة بين عامي 2000 و2004 بهدف الوصول بالإنتاج الأنغولي إلى 3.2 ملايين برميل يوميًا، خصوصًا أن الاكتشافات النفطية أمام سواحل أنغولا التي وصلت إلى أكثر من 20 حقلًا عملاقًا، تُبشّر بوجود احتياطيات نفطية ضخمة، ما سيحوّل أنغولا إلى واحد من اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمية.

---

(169) لمزيد من التفاصيل عن التوجه العسكري الأميركي تجاه القارة الأفريقية، وخلفية إنشاء القاعدة العسكرية الأميركية والأهداف الأميركية منها، يمكن الرجوع إلى: Michael Klare and Daniel Valman, «The African «Oil Rush» and US National Security,» *The Third World Quarterly,* vol. 27, Issue 4 (May 2006), pp. 628-609;

محمود، «أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية، وعبد المنعم طلعت، «القيادة الأمريكية في إفريقيا... الأبعاد والتداعيات،» السياسة الدولية، العدد 179 (كانون الثاني/يناير 2010)، ص 94-103.

(170) Volman, «The Bush Adminstration and African Oil: The Security Implications of U. S. Energy Policy,» p. 581.

يضاف إلى ذلك السعي إلى تطوير حجم التجارة مع القارة الذي بلغ خمسة مليارات دولار في عام 2004، تذهب النسبة الكبرى منها إلى نيجيريا، كما رفعت الولايات المتحدة مساعداتها إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2003 إلى أكثر من 4.6 مليارات دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما قدّمته في عام 2001، وأكثر من أي مانح آخر[171]. وخلال إدارة أوباما استمر اهتمام إدارته بالحفاظ على علاقات مع الدول الأفريقية المنتجة والمصدّرة للنفط إلى الولايات المتحدة الأميركية في البداية. وفي أول ميزانيه فدرالية لإدارته قدمت في عام 2009 طلب مساعدات خارجية إلى دول أفريقية غنية بالنفط. ودخلت ثلاث دول أفريقية: أنغولا ونيجيريا الدولتين الغنيتين بالنفط إلى جانب دولة جنوب أفريقيا مع الولايات المتحدة في شراكة سياسية واقتصادية من خلال حوار الشراكة الاستراتيجية ((Strategic Partnership Dialogue (SPD)، وكان أمن الطاقة في المنطقة محطّ الاهتمام الأميركي وكان أحد محاور «حوار الشراكة الاستراتيجية». وفي هذا السياق قال بروس وارتون، مساعد وزيرة الخارجية للشؤون الأفريقية، في كانون الثاني/ يناير 2011: «إن النفط يُهيمن على الصادرات الأفريقية للولايات المتحدة الأميركية»[172].

من جانب آخر عملت الولايات المتحدة على تسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابات الداخلية في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لمصادر الطاقة، التي لها أهمية لنقل الطاقة من مناطق الإنتاج إلى السوق الدولية. فعملت إدارة بوش على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي في مناطق إنتاج النفط. وعملت على حل الصراعات والنزاعات في كثير من مناطق القارة الأفريقية، ولا سيما القريبة من حقول النفط، ومن أبرز تلك الأمثلة عمل الإدارة الأميركية على إنهاء الصراع بين أنغولا وحركة يونيتا في نيسان/ أبريل 2002، والسبب وراء هذا التحرك الأميركي هو نفط أنغولا الذي أصبح يمثل أهمية لها في

---

(171) عبد الحميد، «المحدد النفطي في السياسة الأميركية تجاه القارة الأفريقية».

(172) Raphael and Stokes, «Globalizing West African Oil,» p. 909.

وعلى سبيل المثال انظر: «US and Angola Hold Strategic Partnership Dialogue Meetings,» U. S. State Department, 12/11/2009, <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2009/nov/131888.htm>.

الفترة الأخيرة. وأجبرت واشنطن المتمردين على الجلوس مع الحكومة لإنهاء الحرب بعد مقتل جوناس سافيمبي، رئيس الحركة التي ظلت لعقود تحارب الحكومة[173]. ومنه أيضًا التدخل في الأزمة الليبيرية التي شهدت تدخلًا عسكريًا أميركيًا في آب/ أغسطس 2003 بعد ضغط مارسه الرئيس بوش على الرئيس الليبيري تشارلز تايلور ليتنحى عن السلطة، ويُبرَم بعد ذلك اتفاق سلام بين الحكومة وحركتي التمرد الرئيستين في البلاد: الحركة الليبيرية المتحدة من أجل المصالحة والديمقراطية (LURD)، والحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (MODEL)؛ لوقف الصراع الليبيري المستمر منذ 14 عامًا. كما أدّت الشركات الأميركية دورًا في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري في عامي 2001 و2002 من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية[174].

يضاف إلى ذلك الدور الأميركي المتنامي في السودان وتدعيم مفاوضات السلام هناك. وكان للولايات المتحدة دور جلي وكبير في أزمة دارفور لمصالحها الاستراتيجية في الإقليم، المتمثلة في امتلاكه ثروات طبيعية، خصوصًا النفطية، وللضغط السياسي الداخلي أيضًا الذي مارسته جماعات الضغط المسيحية من جانب والنفطية من جانب آخر[175].

كما تغاضت الإدارة الأميركية عن فساد أنظمة الحكم في الدول الأفريقية النفطية، إذ على الرغم من وضع غينيا الاستوائية في اللائحة الأميركية لمنتهكي حقوق الإنسان إلا أن امتلاك هذا البلد احتياطيًا نفطيًا يُقدّر بملياري برميل جعل واشنطن تغض الطرف عن هذه الانتهاكات، ما انعكس في أن ثلثي الالتزامات النفطية في غينيا الاستوائية مُنحت لعملاء أميركيين من ذوي العلاقات الوطيدة بإدارة بوش (الابن)، وأبرزهم شركة «سي إم إس إنيرجي» النفطية المملوكة

(173) علي، «موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة،» ص 208.

(174) عبد الحميد، «المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية».

(175) لمزيد من المعلومات عن الدور الأميركي في حل الصراعات في منطقة الشرق أفريقيا بغية الحصول على نفط القارة يمكن الرجوع إلى: نجلاء محمد مرعي، «تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا بعد أحداث سبتمبر 2001: دراسة حالة السودان،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011)، ص 128-157.

لوليام ماك كورميك الذي أسـهَمَ بـ 100 ألف دولار في احتفالات تسلّم بوش الحكم[176].

خلاصة القول: كان لرؤية الرئيسين الأميركيين بوش وأوباما لأمن الطاقة الأميركي والتطورات الحادثة أميركيًا وعالميًا خلال فترة حكمهما كبير التأثير في سياساتهما الخارجية لتحقيق أمن الطاقة الأميركي، إذ كان لتولي مسؤولين بإدارة بوش من ذوي العلاقات بشركات النفط الأميركية الكبرى قبل التحاقهم بإدارة بـوش تأثيرٌ في رؤية الإدارة لأمن الطاقـة الأميركي؛ حيث كانت الإدارة أكثر تركيزًا على تحقيق أمـن الطاقة الأميركية اعتمادًا على الخارج. ما يفسـر زيادة التحركات العسـكرية الأميركية والحربين اللتين خاضتها في أفغانسـتان والعراق في وقـت زاد فيه الاعتمـاد الأميركي على القوة العسـكرية لتحقيق مصالحهـا خارجيًا بعد حوادث الحادي عشـر من أيلول/ سـبتمبر الإرهابية، ورؤية تيار المحافظين الجدد الذي أعطى أولوية للقوة العسكرية على ما عداها من أدوات السياسة الخارجية الأميركية.

تمزج سياسات الطاقة في إدارة بوش وأقطابها من تيار المحافظين الجدد - السياسي والديني - بين القوة العسكرية في الحرب على الإرهاب وأمن الطاقة بتأمين مصادر الطاقـة وإمداداتها خارجيًا. فباتت العقيدة العسـكرية الأميركية خلال القرن الحادي والعشـرين تقوم علـى ثلاث ركائز أساسـية: القدرات العسـكرية وسياسـات الطاقة والحرب على الإرهـاب[177]. الظاهر أن هناك تأثيرًا جليًا لأمن الطاقة الأميركية في السياسة الخارجية الأميركية خلال إدارتي الرئيس بوش. لكن مع إدارة أوباما في العشـرين من كانون الثاني/ يناير 2009 غاب تأثير أمن الطاقة في السياسـة الخارجية لأسـباب عـدة يأتي في مقدمها معارضته سياسـات إدارة بوش على الصعيد الخارجي، والتحركات الأميركية

---

(176) علي، «موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة،» ص 208-209.

(177) مايكل كلايز، «أهداف جورج بوش الحقيقية،» مجلة لوموند دبلوماتيك (تشـرين الثاني/ نوفمبر 2002) على الرابط الآتي: <http://www.mondiploar.com/article1529.html?PHPSESSID=16ee4670423da4c93d90d2a9ddacc4fa>.

الخارجية من الحرب الدولية على الإرهاب، وحرب العراق التي يعتبرها أوباما «حربًا اختيارية» لا «حرب ضرورة»، ودعوته إلى سحب القوات الأميركية من أفغانستان والعراق، وتقليل الانخراط الأميركي خارجيًا.

يرتبط الأمر أيضًا بمشكلات اقتصادية تواجهها الولايات المتحدة منذ عام 2008 أثرت في المخصصات المالية للدفاع والتحركات العسكرية خارجيًا التي كلفت الولايات المتحدة الكثير، وأثرت في مكانتها عالميًا؛ ليركز أوباما على الداخل الأميركي أكثر من سلفه بوش لتحقيق أمن الطاقة الأميركي، وزيادة المخصصات المالية لمشاريع وأبحاث الطاقة المتجددة بديلًا من الطاقة التي تستوردها الولايات المتحدة من الخارج لتلبية حاجاتها الداخلية، والبدء بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي داخل الأراضي والسواحل الأميركية، لتحقق الولايات المتحدة إنجازات خلال إدارة أوباما الأولى وتزيد إنتاجها وتقلل وارداتها من الطاقة التقليدية. وهذا لا يعني توقف الاعتماد الأميركي على النفط والغاز الطبيعي المستوردين من الخارج. لكن هذا الاعتماد لم يُؤثر بصورة ظاهرة في سياسة إدارة أوباما الخارجية لتحقيق أمن الطاقة الأميركي في ظل استمرارية ثبات واستقرار إمدادات الطاقة من المناطق التي انتشرت فيها الولايات المتحدة خلال إدارتي بوش. فالرئيس أوباما يعتمد في الحفاظ على أمن الطاقة الأميركي المعتمد على الخارج على تحركات سلفه بوش ولم يسعَ في إدارته الأولى إلى زيادة تلك الخطوات إلا قليلًا، ولم يكن النفط هو محركها الأساس، لكن إذا حدث تهديد لمصادر الطاقة الخارجية فإن الولايات المتحدة ستتبنى سياسة يظهر فيها تأثير أمن الطاقة الأميركي في السياسة الخارجية.

الفصل الثالث

أمن الطاقة والسياسة
في السياسة الخارجية الأميركية تجاه بحر قزوين

تُعد منطقة بحر قزوين إحدى المناطق الواعدة في ســوق الطاقة العالمية؛ لما تتمتع به من احتياطيات نفطية وثروات طبيعية غير مستغلة، بحسب كثير من التقديرات الدولية لاحتياطيات المنطقة من مصادر طاقة (النفط والغاز الطبيعي) والتوقعات المســتقبلية لإنتاجها، ما جعل المنطقة محل تنافس وصراع دوليين للهيمنة على مواردها الطبيعية ومصادرها من الطاقة بين القوى الصناعية الكبرى من جانب، والقوى الإقليمية في المنطقة؛ لتتحول المنطقة إلى ساحة للتجاذبات والصراعات الدولية للسيطرة والهيمنة على ثروات المنطقة.

يأتي هذا التنافس الدولي مع تعقّد وتشــابك العلاقــات بين دول الإقليم الخمس (روســيا وإيــران وأذربيجان وكازاخســتان وتركمانســتان) نظرًا إلى الخلافات القانونية في شــأن تحديد نطــاق اختصاص كل دولــة على مياهها الإقليمية في بحر قزوين، والاقتصادية في شــأن استغلال الثروات الطبيعية في أعماق بحر قزوين، والجيوسياسية المتعلقة بتوازن القوى والتحالفات بين دول المنطقة والقوى الدولية الكبرى.

مثَّل تزايد الثقل السياســي والاقتصادي لمنطقة بحر قزوين، وتزايد أهميتها واحتدام المنافسة السياسية والتجارية بين مختلف القوى الدولية الراغبة في إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة سعيًا للســيطرة على مواردها وثرواتها؛ ضغطًا متناميًا على صانعي القرار الأميركي لإيلاء تلك المنطقة أهمية، وهي التي قال عنها ديك تشيني في عام 1998 حينما كان رئيسًا لشركة هاليبرتون: إنها منطقة نفطية واعدة، تنمو بسرعة كبيرة لتتحول إلى منطقة استراتيجية، لها أهمية كبرى لدى الولايات المتحدة. ويأتي الاهتمام الأميركي بالمنطقة فــي إطار الرغبة الأميركية المتزايدة في تنويع مصادر الطاقة، وتقليل اعتمادها على منطقة الخليج العربي؛ ومن ثَمَّ بدأ تزايد الاهتمام الأميركي بمنطقة بحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق.

انطلاقًا من هذه الأهمية الواعدة للولايات المتحدة الأميركية والقوى الصناعية الكبرى، سيسعى هذا الفصل إلى دراسة التنافس الدولي على موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين، والسياسة الخارجية الأميركية تجاه هذه المنطقة من أجل تحقيق أمن الطاقة الأميركي. ويُقسَم هذا الفصل إلى مبحثين: يتناول الأول احتياطيات منطقة بحر قزوين المتوقعة، وإنتاجها المستقبلي من الطاقة، في ظل تزايد التنافس الدولي للسيطرة عليها، والعقبات التي تقف أمام استثمارات مصادر الطاقة في بحر قزوين. والثاني السياسة الخارجية الأميركية تجاه المنطقة في ظل الرغبة الأميركية في تحقيق أمن الطاقة الأميركي المعتمد على مصادر خارجية، وأهداف السياسة الأميركية في المنطقة، وأدوات سياساتها الخارجية تجاه دول منطقة بحر قزوين. وأخيرًا الإجابة عن تساؤل رئيس يطرحه كثيرون في ظل التوجه الأميركي نحو منطقة بحر قزوين، ومفاده: هل تشكل منطقة بحر قزوين بديلًا من الاعتماد الأميركي على نفط منطقة الخليج العربي، وهل ستكون بمنزلة خليج عربي جديد؟

أولًا: التنافس الدولي على موارد الطاقة في بحر قزوين

أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى بروز منطقة بحر قزوين منطقةً ذات ثقل سياسي واقتصادي جذبت أنظار العالم إليها، نظرًا إلى ما فيها من موارد للطاقة (النفط والغاز الطبيعي) واحتياطيات واعدة مهمة للقوى الدولية المستهلكة للطاقة بصفة عامة، وللولايات المتحدة على وجه الخصوص، وتلك الصاعدة حديثًا على المسرح الدولي، وفي مقدمها الصين؛ لتزايد استهلاكها من الطاقة لمواكبة نموها الاقتصادي الذي فرض عليها البحث عن مصادر خارجية للطاقة، في ضوء سعيها إلى تعدد مصادر إمداداتها الخارجية من الطاقة.

طوال الحكم الشيوعي ظل بحر قزوين بثرواته حكرًا على دولتين: الاتحاد السوفياتي وإيران، ما أدى إلى ارتفاع حدة المنافسة السياسية والتجارية للسيطرة على موارد الطاقة في المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وتنامي تطلّعات القوى الإقليمية والعالمية للحصول على موطئ قدم للسيطرة على مصادر

الطاقة، وللتنمية الاقتصادية في المنطقة، في محاولة ملء الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي بانهياره.

تتسم منطقة بحر قزوين بأهمية خاصة للدول المستهلكة الطاقة؛ لأن إمكاناتها يمكن أن تسهِمَ بشكل كبير في الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي، وفي تنويع مصادر الطاقة، كما تقلل درجة الاعتماد الأميركي على منطقة الخليج العربي الذي يمر بمشكلات سياسية ترفع تكلفة وجود الولايات المتحدة في المنطقة. وباختصار، في بحر قزوين إمكانات يمكن أن تزيد أمن الطاقة عالميًا عمومًا، والأميركي على وجه الخصوص، ما جعله عنصرًا مؤثرًا في سياسات الطاقة العالمية، وجعل الاستثمارات الغربية تتهافت على المنطقة.

1- إنتاج بحر قزوين من الطاقة واحتياطياته

لا يزال حجم احتياطيات بحر قزوين من الطاقة في حقيقة الأمر محل تفاوت في التقديرات من مؤسسات الطاقة العالمية ووكالاتها. لكن بعض التقديرات تقول إن احتياطيات مصادر الطاقة في بحر قزوين أعلى بكثير من بعض توقعات وكالات الطاقة العالمية وشركات الطاقة الكبرى المسيطرة على سوق الطاقة العالمية، وإن كانت فعليًا تقل كثيرًا عن احتياطيات منطقة الخليج العربي. الأمر الذي دفع مسؤولين كبارًا في كازاخستان وأذربيجان إلى أن يصفوا بلادهم بأنها «شرق أوسط آخر» أو «سعودية جديدة»، وتثير هذه النظرة الحماسية السؤال في شأن احتياطيات وإنتاج النفط والغاز الطبيعي التي يمتلكها بحر قزوين[1].

إن النزاعات الإقليمية والتنقيب في المناطق البحرية المحدودة تجعل من الصعب تحديد احتياطيات منطقة بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي. فتتنوع تقديرات المؤسسات والوكالات الغربية والأميركية في شأن احتياطيات المنطقة

---

(1) فوزي درويش، «بحر قزوين والواقع الدولي المعاصر،» في: هدى ميتكيس، محرر، العلاقات الآسيوية - الآسيوية (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007)، ص 311-312.

التي تضم خمس دول (روسيا وإيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان)[*] من النفط والغاز الطبيعي، حيث تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن احتياطيات المنطقة في عام 2012 من الغاز الطبيعي كانت تقدر بـ 48 مليار برميل و292 تريليون قـدم مكعب. وتمثل الحقول البحريـة 41 في المئة من إجمالي نفط المنطقة و36 في المئة من الغـاز الطبيعي. وبوجه عام فإن معظم احتياطيات النفط البحرية يقع في الجزء الشـمالي من بحر قزوين، في حين أن معظم احتياطيات المنطقة من الغاز الطبيعي يقع في الجزء الجنوبي.

في المقابل تُقدّر هيئة المسـح الجيولوجي الأميركيـة (USGS) وجود 20 مليار برميل أخرى من النفط و243 تريليون قـدم مكعب من الغاز الطبيعي لم تكتشـف بعد. وتتحدث تقديرات الهيئة عن أن معظمها يقـع في جنوب بحر قزوين، حيث النزاعات الإقليمية، ما يُعيق الاستكشـافات فـي تلك المنطقة. ويكمـن الجزء الأكبـر من احتياطيـات المنطقـة ومواردها في كازاخسـتان وأذربيجان وتركمانستان التي تحوي كميات كبيرة من النفط القابل للاستخراج، فالمنطقـة تحوي ثلاثة حقول عملاقـة تحوي أكثر من 5 مليـارات برميل من الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة، اثنان منها منتجة بالفعل: حقل تنغيز (Tengiz) في كازاخستان، وأزيري – جيراق – غونشلي ((Azeri - Chirag - Guneshli (ACG)) في أذربيجان، والحقل الثالث كاشـاغان (Kashagan) في كازاخسـتان وهو أحد الحقول العملاقة التي لم تدخل مرحلة الإنتاج بعـد. وحتى الآن يُنتج 19 في المئة فقط من إجمالي النفط القابل للاسـتخراج من منطقة بحر قزوين، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 33 في المئـة[2]. ويوضح الجدول (3-1) احتياطيات منطقة بحر قزوين المؤكدة من الغاز الطبيعي والنفط.

(*) وإن كانت بعـض التقاريـر والتحليلات الغربية عنـد الحديث عن مصـادر واحتياطيات منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي والنفط تضيف إلى الدول الخمسـة المشـاطئة لبحر قزوين دولة أوزباكسـتان على الرغم من أنها ليسـت دولة مشـاطئة لبحر قزوين لأن جزءًا كبيرًا من أراضيها، إلى جانب أن مصادر الطاقة فيها، يقع ضمن أحواض قزوين الجيولوجية. وفي هذا الشـأن يمكن الرجوع إلـى: «Countries Caspian Sea Region,» U. S. Energy Information Administration (EIA), 26/8/2013, Available at: <http://www.eia.gov/countries/regions-topics.cfm?fips=CSR#note>.

(2) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2010* (Paris: OECD/IEA, 2010), p. 500.

الجدول (3-1)

احتياطيات منطقة بحر قزوين المؤكدة والمحتملة من الغاز الطبيعي والنفط

الدولة	الغاز الطبيعي (تريليون قدم مكعب)	النفط (مليار برميل)
أذربيجان	8.5	51
إيران	0.5	2
كازاخستان	31.2	104
روسيا	6.1	109
تركمانستان	1.9	19
الإجمالي	48.2	285

المصـــدر: «Countries Caspian Sea Region,» U. S. Energy Information Administration (EIA), 26/8/2013.

تقدّر دراسات أخرى أن احتياطيات نفط بحر قزوين تتراوح بين 2 و6 في المئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية، في حين تقدّر احتياطيات الغاز الطبيعي بما يتراوح بيـــن 6 و10 في المئة من إجمالي احتياطيـــات الغاز العالمية. ومع تقدم عمليات اســـتخراج النفط في المنطقة، ولا سيما في موقع حقل كاشاجان النفطي العملاق يتوقع أن تســـيطر كازاخســـتان على 55 فـــي المئة من الإنتاج الإجمالي للنفط في بحر قزوين، في مقابل 32 فـــي المئة لأذربيجان، وحوالى 6.5 في المئة لكل من روسيا وتركمانستان[3].

هناك فـــارق بين التقديرات التي تصدر عن الولايـــات المتحدة الأميركية، والتي تصدرها المؤسســـات الأكاديمية وخبراء صناعة النفـــط والغاز الطبيعي. ويرجع عدم التوافق بين هذه التقديرات إلى المبالغة الأميركية في ثروة المنطقة

(3) Marlène Laruelle and Sébastien Peyrouse, «The Militarization of the Caspian Sea: «Great Games» and «Small Games» over the Caspian Fleets,» *China and Eurasia Forum Quarterly*, vol. 7, no. 2 (2009), pp. 19-20.

النفطية؛ لتقليل الاعتماد الأميركي والغرب الأوروبي على منطقة الخليج. وعلى سبيل المثال، ترى شركة التمويل النفطي (Petroleum Finance Company) أن الولايات المتحدة نشرت أرقامًا مبالغًا فيها في ما يخص احتياطيات منطقة بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي. وتقول دراسة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية: «إن أرقام وزارة الطاقة الأميركية في ما يخص احتياطيات بحر قزوين تُحيد عن الحقيقة»[4].

يرى بعض الخبراء أن مصادر بحر قزوين لم تقوّم بشكل كلي. لكن يتنبأ كثيرون من الخبراء في مجال الطاقة بأن بحر قزوين سوف يؤدي دورًا مهمًا في أسواق الطاقة العالمية. ويرى وود ماكينزي وهو أحد كبار مستشاري الطاقة في العالم أن منطقة بحر قزوين تتوافر لها القدرة على إنتاج نحو 3.8 ملايين برميل يوميًا في عام 2015[5]. ويتوقع معظم تقديرات الطاقة زيادات ملحوظة في الإنتاج والتصدير خلال العقدين القادمين نتيجة جهد التطوير المتزايد لحقول إنتاج النفط والغاز الطبيعي في دول بحر قزوين. وبحسب توقعات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) في تقريرها عن توقعات الطاقة العالمية الصادر في عام 2010، فإن إنتاج دول بحر قزوين من النفط سينمو بشدة، خصوصًا في الخمسة عشر عامًا الأولى من توقعات الوكالة. وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن إنتاج المنطقة قدّر بـ 2.6 مليون برميل في اليوم من النفط في عام 2012 بما يوازي 3.4 في المئة من إجمالي الإمدادات العالمية و208 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي[6].

يتوقع تقرير الوكالة الدولية للطاقة أن يقفز إنتاج دول المنطقة باستثناء إيران وروسيا (أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان) من 2.9 مليون برميل يوميًا في عام 2009 إلى 4.4 ملايين برميل يوميًا خلال عام 2020، وأن يزيد الإنتاج

(4) Gawdat Bahgat, *American Oil Diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea* (Gainesville, Florida: University Press of Florida, 2003), p. 143.

(5) درويش، «بحر قزوين والواقع الدولي المعاصر،» في: ميتكيس، محرر، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، ص 315-316.

(6) «Oil and Natural Gas Production is Growing in Caspian Sea Region».

في الدول الثلاثة ليصل إلى 5.4 ملايين برميل في اليوم خلال الفترة بين عامي 2025 و2030 قبل أن يعود فينخفض إلى 5.2 ملايين برميل في اليوم في عام 2030[7].

على الرغم من زيادة الطلب على النفط من دول بحر قزوين؛ فإن إنتاجها من النفط في تزايد. ومن المتوقع - بحسب تقديرات تقرير الوكالة الدولية للطاقة - أن يصل حجم التصدير من دول المنطقة إلى 4.6 ملايين برميل في اليوم خلال عام 2025 لتقل إلى 3.4 ملايين برميل يوميًا خلال عام 2035، وهي نسبة مرتفعة عما كانت عليه خلال عام 2009 التي وصلت إلى 2.3 مليون برميل يوميًا. وتشير التقديرات إلى أن أذربيجان وكازاخستان ستكونان أكبر مصدرين للنفط، وتقفان وراء ارتفاع نسبة تصدير المنطقة من النفط[8]. والجدول (3-2) يوضح إنتاج دول منطقة بحر قزوين من النفط في عام 2012.

الجدول (3-2)

إنتاج دول منطقة بحر قزوين من النفط في عام 2012 (ألف برميل يوميًا)

الدولة	إجمالي الإنتاج من حوض قزوين	إجمالي الإنتاج	نسبة مساهمة بحر قزوين في الإنتاج الإجمالي
أذربيجان	922	922	100 في المئة
إيران	0	3367	0 في المئة
كازاخستان	1387	1515	92 في المئة
روسيا	120	9922	1 في المئة
تركمانستان	216	216	100 في المئة
الإجمالي	2645	15941	17 في المئة

المصدر: «Countries Caspian Sea Region,» U. S. Energy Information Administration.

(7) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2010*, p. 469.

(8) المصدر نفسه، ص 469.

من المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز القزويني على نحو ملحوظ من تقديرات قدرها 188 مليار متر مكعب في عـــام 2008 و156 مليار متر مكعب في عام 2009 إلى مـــا يقرب من 260 مليار متر مكعب في عـــام 2020، ثم يزيد إلى 315 مليار متر مكعب في عام 2035. وتســـاهم تركمانســـتان - وبدرجة أقل أذربيجان وكازاخســـتان - في تحقيق ذلك التوسع[9]. والجدول (3-3) يوضح إنتاج دول منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي في عام 2011.

الجدول (3-3)

إنتاج دول منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي في عام 2011

(مليون قدم مكعب)

الدولة	إجمالي الإنتاج من حوض قزوين	إجمالي الإنتاج	نسبة مساهمة بحر قزوين للإنتاج الإجمالي
أذربيجان	745	745	100 في المئة
إيران	0	7915	0 في المئة
كازاخستان	1.025	1390	74 في المئة
روسيا	485	23686	2 في المئة
تركمانستان	284	2338	12 في المئة
الإجمالي	2539	36074	7 في المئة

المصدر: «Countries Caspian Sea Region,» U. S. Energy Information Administration.

كما هو الحال بالنســـبة إلى النفط، من المتوقع أن تـــزداد صادرات الغاز بسرعة لتصل إلى حوالي 100 مليار متر مكعب في عام 2020 و130 مليار متر مكعب في عام 2035 مقارنة بـ 63 مليار متر مكعب في عام 2009[10]. وتلك الزيادة المتوقعة في إنتاج دول بحر قزوين تُمكّنها من توفير جزء كبير ومهم من

(9) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2010*, p. 469.

(10) المصدر نفسه، ص 467.

حاجات الغاز في أوروبا والصين التي تبرز كمستوردٍ رئيس جديدٍ، ما يُعزّز تنوّع وأمن مواردها من الطاقة[11].

تشير تقديرات تقرير الطاقة العالمي لعام 2010 في ما يخص منطقة بحر قزوين إلى أنها تحوي ما يقرب من 48 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، أي ما يعادل نحو 3.5 في المئة من الاحتياطي العالمي الإجمالي. والاحتياطيات المؤكدة وحدها كافية للحفاظ على معدلات الإنتاج الحالية لمدة 45 عامًا، مع توقعات بزيادة الإنتاج بالتأكيد، وهو قريب من المعدل العالمي البالغ 46 عامًا.

2- المصالح الأميركية والتنافس الدولي على موارد بحر قزوين

شهدت منطقة بحر قزوين تغيرات سياسية كبرى منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، وأصبحت الدول التي تحصل على استقلالها في هذه المنطقة ساحة للمنافسات من عدد من القوى التي لا تشمل الدول المطلة على البحر فحسب، وإنما أيضًا الدول الكبرى والإقليمية الراغبة في الحصول على حصة من ثروات المنطقة. ويمكن تقسيم هذه القوى الإقليمية والعالمية التي تهتم بمنطقة بحر قزوين إلى أربع مجموعات على النحو الآتي[12]:

- المجموعة الأولى: تشمل الدول المطلة على بحر قزوين (أذربيجان وإيران وتركمانستان وروسيا وكازاخستان)، وهي المسؤولة عن استغلال وحماية موارد الطاقة في المنطقة. وتسعى هذه الدول إلى التغلب على مشكلاتها الداخلية والنهوض بقطاع الطاقة لديها للاستفادة من عائدات تصدير موارد الطاقة المتوافرة لديها.

- المجموعة الثانية: تشمل مجموعة دول تمثل حلقة وصل بين الدول المُطلّة على بحر قزوين والأسواق العالمية التي تُشحن موارد الطاقة عبرها،

---

(11) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2010*, p. 52.

(12) إيمان محمود إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، سلسلة الكتب الجديدة (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006)، ص 210-211.

ويُطلَق على هذه الدول اسم «دول المرور»، أي الدول التي تمر عبر أراضيها خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي والنفط حتى وصولها إلى موانئ التصدير والأسواق العالمية. وتتضمن هذه الدول: روسيا وإيران والصين وتركيا وجورجيا وأرمينيا وأوكرانيا ورومانيا وبلغاريا... وغيرها. وتستفيد هذه الدول ماليًا من هذا المرور، إضافة إلى تدعيم مركزها الاستراتيجي باعتبارها إحدى الدول التي تتحكم بمسارات نقل الطاقة إلى الأسواق العالمية.

- **المجموعة الثالثة:** القوى الإقليمية في المنطقة، وتتضمن: روسيا وإيران والصين وتركيا. وهي دول تسعى إلى مد جسور التعاون بينها وبين مجموعة الدول المُطلّة على بحر قزوين بغرض مساعدتها في تطوير قطاع الطاقة لديها، والعمل على فتح أسواق اقتصادية جديدة لها في المنطقة. وتسعى إلى احتواء المنطقة والسيطرة عليها استراتيجيًا والهيمنة على ثرواتها.

- **المجموعة الرابعة:** الدول الكبرى على الصعيد الدولي الراغبة في السيطرة على المنطقة، وتتضمن: الولايات المتحدة وروسيا. وتنظر هاتان الدولتان إلى منطقة بحر قزوين باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية مهمة تتطلّب مزيدًا من الجهد لمحاولة احتوائها والسيطرة عليها، ما يضمن لها تدعيم نفوذها الدولي، وكذا تأمين توافر مصادر الطاقة التي تكفي حاجاتها المستقبلية. وترى تلك الدول منطقة بحر قزوين بؤرةَ صراع سياسي وجغرافي واقتصادي، ومن يحاول فرض السيطرة والنفوذ عليها سيمتلك مصادر القوة والطاقة في العالم.

أ - المصالح الأميركية في بحر قزوين

مع تزايد أهمية منطقة بحر قزوين السياسية والاقتصادية، زادت حدة المنافسة العالمية السياسية والتجارية بين الدول الكبرى لإيجاد الفرص للسيطرة على موارد المنطقة وثرواتها. فمنذ تسعينيات القرن الماضي سعت الولايات المتحدة إلى السيطرة على هذه المنطقة لإيجاد مصادر طاقة بديلة من نفط الخليج، أو لتقليل الاعتماد عليه. كما تسعى إلى استغلال مناطق النفوذ في

دول آسيا الوسطى لاســتخراج هذه الموارد ونقلها. وبذلك تمنع عودة الهيمنة الروسية على هذه الدول، وتتحكم بإنتاج الطاقة وأسعارها في وجه دول منظمة أوبك المصدّرة للنفط. ومواجهــة النفوذ الصيني المتصاعــد في المنطقة، مع التحرك الصيني خارجيًا لتنويع إمداداتها من الطاقة، ومن جانب آخر تمنع إيران من مد نفوذها إلى دول آسيا الوسطى، وتحييد النفوذ الروسي في المنطقة[13].

في إطار اهتمــام الحكومات الأميركيــة بتنويع مصــادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي بعد الحظــر النفطي الذي فرضه العرب علــى الغرب في أثناء حرب تشــرين الأول/ أكتوبر 1973، جاء الاهتمام الأميركي باســتغلال موارد الطاقة في منطقــة بحر قزوين التي تمثل لها مصدرًا مهمّــا للطاقة الرخيصة، ما يوفّر لها عنصرًا آمنًا للتقــدم والازدهار. مع الضغط على المنظمات المؤثرة في إنتاج وســعر الطاقة العالمية مثل منظمة الأوبك[14]. ويقلــل الاعتماد تدريجًا على نفــط الخليج العربي، كمــا يحقق هدفها في نقل المصالح الاســتراتيجية والاقتصادية من المنطقة العربية إلى منطقة بحر قزوين، وإيجاد نوع من التنافس بين المنطقتين[15]. فالبحث عن مصادر جديدة يشــكل هدفًــا أميركيًا مهمًا في إطار اســتراتيجيتها لأمن الطاقة. لهذا يُشكل مد شبكات أنابيب متعددة لتصدير النفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى باقي أنحاء العالم أولوية من الأولويات الرئيسة في سياســة الولايات المتحدة الخارجية منذ أواســط تسعينيات القرن الماضي، لكون حوض بحر قزوين أحد أهم المصــادر الجديدة للنفط المنتج خارج دول أوبك في الأعوام الأخيرة، ويتوقع أن يســتمر ازديــاد الكمية التي تنتجها المنطقة في الأعوام القادمة. وعن هذه المنطقة قال ديك تشيني، متحدثًا إلى مجموعة من رجال الأعمال الأميركيين في واشــنطن في عام 1998: «لا

---

(13) لمزيد مــن المعلومات في هذا الشــأن يمكن الرجوع إلــى: «Black Sea and Caspian Sea Symposium II, Contanta, Romania,» National Defense Intelligence College, 21-22/5/2007, Available at: <http://ni-u.edu/schools/CIE/pdf/Black%20Sea%20II.pdf>.

(14) محمود ســعيد عبد الظاهر، الصراع في بحر قزوين: الدوافع والأبعاد (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002)، ص 30.

(15) محمد رضا جليلي وتيري كيليز، جيو - سياســية آســيا الوســطى (القاهرة: منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2002)، ص 21.

أعرف يومًا ظهرت فيه فجأة منطقة ما لتصبح ذات أهمية استراتيجية كبحر قزوين»[16].

تهدف الولايات المتحدة من الوجود في منقطة بحر قزوين مواجهة النفوذ الإيراني والروسي في المنطقة، حيث تعتبر كل من إيران وروسيا منطقة بحر قزوين مجالًا حيويًا لهما لمصالحهما الاقتصادية والسياسية، خصوصًا ما يتعلق بثروات بحر قزوين من الطاقة، فضلًا عن رغبة كل منهما في نقل طاقة المنطقة إلى الأسواق الدولية عبر أراضيهما، وهي مصالح تعارضها الولايات المتحدة بشدة، بل تعمل على تقويضها في محاولة لعزلهما، مستندة في ذلك إلى نشر قواتها العسكرية في دول المنطقة، وتكوين علاقات مع الدول التي تحيط بهما، والعمل على تقويض النفوذ الصيني في منطقة بحر قزوين، خصوصًا بعد التقارب الواضح في العلاقات الإيرانية – الصينية، ورفضهما المحاولات الأميركية للسيطرة على آسيا الوسطى وبحر قزوين.

ب – المصالح الروسية في بحر قزوين

سمح موقع روسيا الاستراتيجي بين أوروبا وآسيا واتصالها بالبحار بجعلها أهم منفذ لتصدير النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية؛ حيث تمر الطريق الرئيسة لشحن نفط وغاز المنطقة عبر الحدود الروسية، ما يجعلها إحدى القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة، وما مكّنها أيضًا من التأثير في سياسات الدول المستقلة حديثًا والمُطلّة على بحر قزوين، وتأثيرها في طرق شحن الغاز الطبيعي المتّجه من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق الأوروبية[17]. ولضمان الوجود الروسي في منطقة بحر قزوين واستمرارية فاعلية موسكو وتأثيرها في المنطقة بمواجهة القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة التي بدأت تنشط هناك؛ تبنّت روسيا استراتيجية تُمكّنها

(16) أيان رتليدج، العطش إلى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ترجمة مازن الجندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 164.

(17) Lena Jonson, «The New Geopolitical Situation in the Caspian Region,» in: Gennady Chufrin, ed., *The Security of the Caspian Sea Region* (New York: Oxford University Press, 2001), p. 17.

من التقرب إلى دول المنطقة لضمان استمرار فاعلية نفوذها في المنطقة، وتقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من الأسس تتمثل في الآتي[18]:

- التعاون مع إيران باعتبارها دولة معارضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، حيث عملت روسيا على مد جسور التعاون الروسي - الإيراني وتدعيم العلاقات بينهما.

- العمل على وضع خطط التعاون والتنمية والتقرب إلى الدول المطلة على بحر قزوين من أجل تنمية العلاقات معها.

- العمل على تشجيع دول المنطقة لجعل خطوط أنابيب الطاقة تمر عبر الأراضي الروسية، وتعطيل أي محاولات لنقل موارد الطاقة بعيدًا عن الأراضي الروسية.

- العمل على حفظ الاستقرار الأمني في المنطقة لتجنب التوترات العرقية التي تتسبب بحدوث توترات على الحدود.

لذا، لم تتردد موسكو في استخدام أدواتها كلها لخدمة مصالحها التجارية والاستراتيجية في منطقة بحر قزوين. وتبنى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ توليه الرئاسة في عام 2000 استراتيجية متكاملة وهجومية أكثر من سابقه بوريس يلتسين تجاه بحر قزوين. ودعا شركات النفط الروسية إلى الانخراط بدرجة أكبر في منطقة بحر قزوين لاستغلال مصادر الطاقة في المنطقة. وكوّنت كبرى شركات النفط والغاز الروسية لوك أويل ويوكوس، وغازبروم شركة نفط قزوين في عام 2000 لدعم الموقف الروسي في المنطقة[19]. وسعت هذه الشركات إلى توقيع اتفاقيات الاستثمار مع دول المنطقة[20].

---

(18) إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، ص 221.

(19) درويش، «بحر قزوين والواقع الدولي المعاصر،» في: ميتكيس، محرر، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، ص321.

(20) لمزيد من المعلومات عن الاتفاقات التجارية بين الشركات الروسية ودول المنطقة يمكن الرجوع إلى: أحمد ثابت، «الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد 11 سبتمبر،» أوراق أسيوية، العدد 45 (آب/ أغسطس 2002)، ص 17.

تنظر روسـيا إلى منطقة بحر قزوين باعتبارها منطقة اقتصادية مهمة يمكن الاعتماد عليها لتدعيم مكانتها الاقتصادية في المنطقة، ومساعدتها في النهوض باقتصادها؛ لذلك عقدت اجتماعـات عدة تهدف إلى توقيـع الاتفاقيات التي تضمن لها اسـتمرار مصالحها مـع دول المنطقة، والتي تضمن لروسـيا عودة الاسـتغلال الاقتصادي لموارد الدول المسـتقلة حديثًا عن الاتحاد السوفياتي السـابق، وفرض هيمنتهـا عليهـا، إضافة إلى مد جسـور التعاون السياسـي والاقتصـادي في ما بينها[21]. ووقعت موسـكو اتفاقية الطاقة المعروفة باسـم «اتفاقية تركمانبشي» مع تركمانستان وكازاخستان في 12 أيار/ مايو 2007 التي بمقتضاها ينقل إنتاج الطاقة من تركمانسـتان وكازاخستان عن طريق الأراضي الروسـية، كما تحتكر بموجبها روسيا غاز تركمانسـتان حتى عام 2028[22]. وتتمسـك موسـكو بضرورة مرور أنابيب نقل الغـاز الطبيعي عبـر أراضيها وموانئها بالتفاوض مـع باقي الدول المطلة على بحـر قزوين، بهدف التوصل إلـى الاتفاقيات التي تتيـح لها نقل مـوارد الطاقة عبر أراضيها إلى الأسـواق حتى تتحقق لها الاسـتفادة من رسـوم الترانزيت[23]. إضافة إلى تدعيم دورها في المنطقة، ما يجعلها في مركز قوي يسـمح لهـا بمواجهة التدخل الأميركي للسيطرة على موارد الطاقة في المنطقة.

ج - المصالح الإيرانية في بحر قزوين

تعتبر طهـران منطقة بحـر قزوين مجـالًا حيويًا لمصالحهـا الاقتصادية والسياسية، خصوصًا في ما يتعلق بثروات المنطقة من الطاقة، فضلًا عن الرغبة الإيرانية في نقل طاقة المنطقة إلى الأسـواق العالمية عبـر أراضيها؛ لذا قامت بعد انهيار الاتحاد السـوفياتي باتباع سياسات جديدة من شأنها تدعيم علاقات التعاون الإقليمي بينهـا وبين مجموعة الدول المُطلّة علـى بحر قزوين، حيث

(21) إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، ص 216.

(22) أحمد طاهر، «اسـتغلال ثروات بحر قزوين: الفرص والمعوقات،» السياسة الدولية، العدد 180 (نيسان/ أبريل 2010)، ص 169.

(23) أحمد ثابت، «الاقتصاد السياسـي للصراع حول آسـيا الوسطى بعد 11 سـبتمبر،» أوراق آسيوية، العدد 54 (آب/ أغسطس)، ص 18.

تشـــترك إيران معها في عدد من الروابط العرقية والدينية، إضافة إلى الاشـــتراك في اللغة والآداب والثقافة، ما يســـاعدها في تحقيق مصالح خاصة عدة تتضمن تكوين علاقـــات اقتصادية مـــع دول المنطقة بهدف تصدير نفطهـــا عبر إيران؛ ما يســـاعدها أيضًا في تحقيق مكاســـب اقتصادية، إضافة إلـــى تدعيم أهميتها الاســـتراتيجية في المنطقة، ومســـاعدتها في الخروج من العزلـــة الدولية التي تفرضها عليها الولايات المتحدة بمعاونة قوى غربية بســـبب مســـاعيها لتطوير برنامجها النووي. وكـــذا، الحد من امتـــداد النفوذ الأميركي إلـــى منطقة بحر قزوين الـــذي يؤثر في الأمن القومي الإيراني، وفـــي مصالحها في المنطقة[24]. وفي إطار مســـاعيها إلى دعم علاقاتها مع دول المنطقة، انتهجت إيران المنهج الروسي بتوطيد علاقاتها مع دول بحر قزوين بعلاقات اقتصادية وتجارية؛ حيث عملت على القيام بدور نشيط في تنمية مصادر الطاقة في بحر قزوين من خلال اتفاقيات أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف[25].

على جانب آخر، ســـعت طهران إلى تعزيز التعـــاون الإقليمي في المنطقة بمســـاعدتها القوى الإقليمية الفاعلة في بحر قزوين، خصوصًا روســـيا وتركيا لموازنة الدور الأميركي في المنطقة، ولا ســـيما أن روسيا تمثل لإيران مصدرًا لدعم قوتها العسكرية والتكنولوجية، وتتلاقى اهتماماتهما عند هدف واحد هو حفظ الأمن في منطقة بحر قزوين وآسيا الوســـطى والقوقاز في مواجهة النفوذ الأميركي في تلك المناطق.

في حقيقة الأمـــر، ليس الهدف الإيراني من التقـــرب من دول المنطقة هو موارد الطاقة فحســـب، فإيران تمتلك حقـــولًا ضخمة مـــن احتياطيات النفط والغاز الطبيعي؛ ما يجعل اهتمامها بموارد الطاقة في بحر قزوين يأخذ شـــكلًا ثانويًا، لكن يأتـــي اهتمامها الأول في إطار دعم علاقـــات التعاون مع المنطقة، ما يســـاعدها في تقوية موقفها الجيوبولوتيكي، إضافـــة إلى رغبتها في أن تأخذ

---

(24) إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، ص 223.

(25) طاهر، «استغلال ثروات بحر قزوين،» ص 169.

فرصتها لتدعيم الأمـــن في المنطقة والحفاظ عليها من امتـــداد أي قوى أجنبية للسيطرة عليها[26].

على الرغم من الجهـــد الكثير الذي تبذلـــه إيران لمحاولـــة احتواء دول المنطقة، لم تســـتطع؛ حيث تواجه عددًا من المعوّقات التي لا تتيح لها ممارسة دور استراتيجي مهم في المنطقة. إذ نجد العزلة السياسية المفروضة على إيران تقف حاجزًا أمام توفير الدعم الدولي لها. إضافة إلى عدم توافر الدعم المادي والوسائل الاقتصادية لديها بشكل يُمكّنها من مســـاعدة الدول المطلة في بحر قزوين لعمل مشروعات التنمية لديها، والنهوض باقتصاداتها. ويضاف إلى تلك العقبات توتر العلاقات بينها وبين عدد من دول المنطقة، ولا ســـيما أذربيجان التي تســـعى إلى تدعيم التدخل الأميركي والتركي إلى المنطقة، كما تسعى إلى تقوية الدور التركي على حســـاب الدور الإيرانـــي[27]، وهذه كلها أمور تُضعف الموقف الإيرانـــي وتأثيراته في دول المنطقـــة، ويُهدّد الأمن والاســـتقرار في المنطقة الذي ينعكس بدوره على أمن واستقرار إيران بالتبعية.

د - المصالح الصينية في بحر قزوين

أدت زيـــادة الاســـتهلاك الصيني مـــن الطاقة لمواكبـــة ثورتهـــا التنموية والاقتصادية التي تشـــهدها منذ ثمانينيات القرن المنصـــرم، والتوقعات بزيادة اســـتهلاكها من النفط خلال العقود المقبلة؛ إلى دخول الصين مضمار المنافسة على مصادر الطاقة والهيمنة عليها؛ لتغطية حاجاتها المتزايدة من الطاقة. وبدأت بيجين تنشـــط في المناطق التي تتمتـــع بوفرة مصادر الطاقـــة. وفي هذا الإطار برزت منطقة قزوين في مقدمة أولوياتها، خصوصًا أنها تشترك في حدود طويلة جدًا مع إحدى الدول القزوينية: كازاخســـتان، ما دفعها إلى توطيد وجودها في تلك المنطقة. ونجحت شـــركة الصين القومية للنفط فـــي عام 1997 في إبرام

---

(26) خديجة عرفة محمد أمين، «أمن الطاقة والسياســـة الخارجية: دراســـة تطبيقية لسياســـات بعض الدول المصدرة والمســـتوردة للطاقـــة،» (أطروحة دكتوراه غير منشـــورة، جامعـــة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص 246.

(27) أمين، «أمن الطاقة والسياسة الخارجية،» ص 237.

اتفاق مع كازاخستان لإقامة استثمارات في حقول النفط الثلاثة بها، بلغت قيمته 9.5 مليارات دولار. كما قامت شـــركة النفط الصينيـــة (CBPC) في عام 1998 بشراء حصة قدرها 60 في المئة من حقل أكتيوبسك في كازاخستان مقابل 325 مليون دولار، فضلًا عن شرائها شركة بتروكزاخستان النفطية في عام 2005 بـ 4.18 مليارات دولار[28]. وزار الرئيس الصيني هو جينتاو كازاخستان في كانون الأول/ ديســـمبر 2009 لتوقيع مذكرة تفاهم في شـــأن تمويل الجزء الثاني من خط أنابيب لنقل الغاز من كازاخســـتان إلى الصين، وللاحتفال بتدشين الجزء الأول من هذا الخط. وفي السياق ذاته، وقّعت الصين وتركمانستان في نيسان/ أبريل 2006 اتفاقية يجري بمقتضاها نقل الغاز التركماني لمدة ثلاثين عامًا إلى الصين[29].

هـ - المصالح التركية في بحر قزوين

تســـعى تركيا إلى توطيد علاقاتها بدول منطقة بحر قزوين، مســـتفيدة من الروابط الإثنية واللغوية التي تربطها ببعض جمهوريات المنطقة المســـتقلة عن الاتحاد الســـوفياتي. وبادرت أنقرة بتبادل التمثيل الدبلوماســـي مع أغلبية هذه الـــدول. كما نجحت في إبرام أكثر مـــن مئتي اتفاقية لدعم علاقاتها السياســـية والاقتصادية والثقافية مع هذه الدول[30].

مع تزايد حاجاتها النفطية، وقّعت حكومات أذربيجان وجورجيا وتركيا في 29 نيسان/ أبريل 2000 اتفاقًا في واشـــنطن لبناء خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان برعايـــة الولايات المتحدة. وبالفعل، افتتح الخط رســـميًا في أيار/ مايو 2005 بتكلفة وصلت إلى 4 مليـــارات دولار - كما كان متوقعًا - ليمتد بطول

---

(28) عبد الظاهر، الصراع في بحر قزوين، ص 39.

(29) مطيـــع الله تائب، «الصيـــن وإيران وتركيا... اللاعبون الجدد في آســـيا الوســـطى،» موقع قناة الجزيرة القطريـــة، 12/ 8/ 2007، علـــى الرابـــط التالـــي: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6976e5ef-9f4a-4baf-ab68-ef902a45708e>.

(30) محمد دياب، «الصراع على الثروات في آسيا الوســـطى والقوقاز،» شؤون الأوسط، العدد 105 (شتاء 2002)، ص 157.

1600 كلم. واستمرارًا للمسعى التركي نحو الوجود في تلك المنطقة، اقترحت إنشــاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من إيران وتركمانســتان، عبر تركيا، إلى الأراضي الأوروبية[31].

3- معوّقات استغلال مصادر طاقة بحر قزوين

على الرغم مــن الاحتياطيات الضخمة من مصادر الطاقــة (النفط والغاز الطبيعي) في منطقة بحر قزوين - بحسب كثير من تقديرات وكالات ومؤسسات الطاقة الدولية - فإن اســتغلالها تُعرقِله عددٌ من العقبات السياســية والقانونية والاقتصادية. فالمنطقة تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي، إضافة إلى عدد من الخلافات الحدودية التي يُضاف إليها أيضًا غياب نظام قانوني واضح يحكم تقسيم ثروات بحر قزوين وموارده بين الدول الخمس المُطلّة عليه.

هناك أيضًا عدد من العقبات التقنية المتمثلة في ضعف البنية الأساس التي تتمثل بندرة أجهزة حفر جديدة، ما أدى إلى إبطاء حركة الاستكشاف والتنقيب، إلى جانب المشــكلات البيئية، حيث يحوي النفط والغاز الطبيعي المستخرج من دول بحر قزوين نسبًا عالية من الكبريت، ما يتطلّب تمويلًا إضافيًا لخطوط أنابيب نقــل الغاز الطبيعي التي تتطلب تكلفة إضافيــة لمقاومة التآكل، ما يُهدد صناعة الغــاز الطبيعي في المنطقــة، ويمثل صعوبة في اســتخدامه من الدول المُطلّة عليه[32].

أ- المعوّقات القانونية

من أهم العقبــات التي تحــول دون وصول النفط القزويني إلى الســوق الدولية عــدم تمكّن الدول الخمس المشــاطئة لبحر قزوين مــن الوصول إلى اتفاق في شأن الإطار القانوني لاستغلال وتنمية مخزون قزوين من النفط والغاز بسبب اختلاف هذه الدول في تحديد بحر قزوين، ومن ثم احتدم الخلاف بينها

(31) طاهر، «استغلال ثروات بحر قزوين،» ص 170.

(32) إبراهيم، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، ص 223.

في شـــأن وضعه القانوني، الأمر الذي يفرض تساؤلات عدة: هل يُعتبر بحرًا أم بحيرة؟ وهل تُقسّم مياهه بين الدول المُطلّة عليه، أم تُعتبر مياهًا إقليمية مشتركة تستغل ثرواتها بشكل جماعي؟

يمكن القول إن الإشكالية الأساس التي تعترض استغلال الثروات النفطية في بحر قزوين هي عدم وجود إطار قانوني متفق عليه في شـــأن تقاســـم المياه الإقليمية فـــي المنطقة. فقبيل انهيـــار الاتحاد الســـوفياتي كان الوضع القانوني لبحر قزوين خاضعًا للاتفاقيـــات التي وقّعها الاتحاد الســـوفياتي مع إيران في عامي 1921 و1940[33]. لكن مع انهيار الاتحاد الســـوفياتي ثارت الخلافات بين الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي وروســـيا من جهة، وروسيا وإيران من جهة أخرى. وفي بداية تســـعينيات القرن العشرين ادعت روسيا أن اتفاقاتها مع إيران تجعل بحر قزوين منطقة مشتركة بين الدول المطلة عليه، ومن ثم فإن استغلال الثروات الطبيعية يجري بصورة جماعية، وتُقسَم العوائد بالتساوي على الدول الخمس، وذلك رغبة من جانب موسكو في مشاركة الدول المستقلة في ثرواتها النفطية. إلا أن الدول الثلاث المستقلة عن الاتحاد السوفياتي دعت إلى تقسيم موارد بحر قزوين بين الدول المطلة عليه، حيث تقوم كل دولة باستغلال مياهها الإقليمية بصورة مســـتقلة، وهذا ما حظي بتأييد موســـكو بعد اكتشافها احتياطيات نفطية جديدة قبالة شواطئها في عام 1998[34].

تختلف مواقف دول منطقة بحر قزوين القانونية وفقًا لمصالحها السياسية والاقتصادية، حيث تحول الموقف الروسي من الدعوة إلى التمسك بالاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الاتحاد الســـوفياتي وإيران، إلى القبول بفكرة التقســـيم بين الدول المطلة على البحر، وإن عادت مرة أخرى إلى مســـاندتها الرؤية الإيرانية التي رأت أن يكون اســـتغلال ثـــروات البحر وموارده من خـــلال نظام قانوني مشترك بين الدول الخمس المطلة عليه.

(33) لمزيد مـــن المعلومات حـــول الاتفاقيات خلال الفترة الســـوفياتية، يمكـــن الرجوع إلى: درويش، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**، ص 243.

(34) Yusin Lee, «Toward a New International Regime for the Caspian Sea,» *Problems of Post-Communism*, vol. 52, Issue 3 (May-June 2005), pp. 37-48.

في الجانب الآخر، تسعى إيران إلى أن يكون لها دور في مجال استغلال موارد النفط والغاز وخطوط النقل والتصدير، مطالبة باستغلال الموارد والثروات كلها بصورة جماعية، حيث يُعاد توزيع عائد تلك الثروات على الدول الخمس بنسب متساوية، وتحصل كل واحدة منها على 20 في المئة من الثروات النفطية في البحر[35]، لكن في ظل مساعي هذه الدول للتمسك برؤية قانونية تهدف في التحليل الأخير إلى خدمة مصالحها الاقتصادية في الأساس، انقسمت رؤى دول المنطقة إلى ثلاث أساسية[36]:

- **الرؤية الأولى**: الرؤية الإيرانية التي تُطالِب باستغلال موارد المنطقة وثروات كلها بصورة جماعية حيث يُعاد توزيع عائد تلك الثروات على الدول الخمس بنسب متساوية، وتحصل كل واحدة منها على 20 في المئة من الثروات النفطية للبحر.

- **الرؤية الثانية**: الرؤية الأذربيجانية التي تؤسس على فكرة الوضع القانوني الدولي لمفهوم «البحيرة المغلقة»، ما يعني اعتماد طول سواحل كل دولة أساسًا في تقدير أحقيتها في الثروات.

- **الرؤية الثالثة**: تطرحها وتؤيدها كازاخستان، وتطالب فيها بالفصل بين قاع البحر وثرواته من ناحية، وسطح الماء واستخدامه كممر ملاحي من ناحية أخرى؛ بمعنى اعتباره بحيرة مغلقة في ما يتعلق بثروات قاعه، ما يعني تطبيق قواعد القانون الدولي في شأن البحيرات عليه، واعتباره ممرًا ملاحيًا مشتركًا بشكل يسمح بالتعاون في قضايا البيئة والملاحة... إلخ.

قاد هذا التباين في الرؤى إلى استقطاب سياسي خطير كاد يؤدي إلى

---

(35) طاهر، «استغلال ثروات بحر قزوين،» ص 169.

(36) صافيناز محمد أحمد، «ثروات بحر قزوين... تنافس دولي في وسط آسيا،» السياسة الدولية، العدد 159 (كانون الثاني/ يناير 2005)، ص 179.

لمزيد من المعلومات حول مواقف دول بحر قزوين من الوضع الإقليمي لمنطقة بحر قزوين يمكن الرجوع إلى: بيروز مجتهد زاده، «النظام القانوني لحوض قزوين،» شؤون الأوسط، العدد 109 (شتاء 2003)، ص 34-41، ودرويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، ص 249-257.

مواجهات عسكرية بين أطرافه بعدما فشلت المســاعي كلها لردم الهوّة الكبيرة بينهم، وتحديدًا بين إيران وتركمانستان من ناحية، وأذربيجان من ناحية أخرى. بل إن قمة الدول المطلة على بحر قزوين التــي عقدت في العاصمة التركمانية عشق آباد في نيسان/ أبريل 2002، فشلت في الوصول إلى حلول توفيقية تُنهي عمليات الاستقطاب الحادثة بين هذه الدول[37].

ب - المعوّقات الفنية لنقل الطاقة إلى السوق العالمية

تُعتبر شــبكات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز قضيــة محورية عند دول بحر قزوين، لكونها دولًا حبيســة لا مخارج لها على البحار والمحيطات، ولا تســتطيع شــحن نفطها وغازها الطبيعي بالناقلات من موانئ محلية، ما يستلزم بالضرورة نقل هذه الثروة إلى أســواق الاســتهلاك بخطوط أنابيب تعبر حدود عدد من الدول حتى تصل إلى السوق العالمية.

مع زيادة الطلــب من الدول الصاعدة، مثل الصين، علــى الطاقة، ومعاناة الدول الأوروبية من توقف إمدادات الغاز من روســيا بســبب أزماتها مع دول الجــوار، مثل أوكرانيا؛ اتجهــت الأنظار إلى منطقة بحر قزوين التي اكتســبت أهميــة جديدة في التنافــس الدولي على إمــدادات الطاقــة. وتجلّى ذلك في مجموعة من المشــروعات الجديدة لمد خطوط أنابيب نقــل الغاز والنفط من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان شــرقًا إلى الصين، وغربًا إلى أوروبا، في مسارات لا تخضع للســيطرة الروســية. ومن ناحية أخرى، تعمل إيران، وهي لاعب رئيس فــي منطقة بحر قزوين، على ضخ الغــاز والنفط من خلالها، عبر شبكة خطوطها الداخلية، وذلك لتدعيم موقعها كقوة إقليمية ولاعب رئيس في مجال الطاقة[38].

---

(37) أحمد، «ثروات بحر قزوين،» ص 179.

(38) لمزيد من المعلومات عن المفاوضات في شــأن نقل طاقة بحر قزوين إلى السوق الدولية، ومشاريع خطوط أنابيب نقل النفط والغاز القزويني، يمكن الرجوع إلى: دينا عمار، «شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين. مسارات متنافســة،» السياسة الدولية، العدد 180 (نيســان/ أبريل 2010)، ص 172-175؛ محمــد رضا جليلي وتييري كيلنر، «أنابيب النفط وخطوط نقله،» شــؤون الأوســط، العدد 109 (شتاء 2003)، ص 52-73، ودرويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، ص 147-153.

من الجدير بالذكر أن مشـــاريع خطوط الأنابيب في المنطقة تواجه عقبات متعددة. فرسوم العبور التي تفرضها الدول المحيطة التي تجتازها هذه الخطوط تمثل عبئًـــا اقتصاديًا يُهدد جدواهـــا الاقتصادية، كما تمتلك تلـــك الدول أيضًا القدرة على وقف ضخ الإمدادات عبر أراضيها بســـبب الخلافات السياسية أو الصراعات المســـلحة. ويحتاج تنفيذ هذه المشـــاريع إلى إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطـــراف، يكون من الصعب فيهـــا التوفيق بين المصالح السياســـية والاقتصادية المتباينة للأطراف. ومن ناحية أخرى، تمثل الهيمنة الروســـية على المنطقة عائقًا أمام تنفيذ المشـــاريع المنافسة[39]. وهناك من يُرجع تأزم مشاريع خطوط نقل الطاقة من بحر قزوين إلـــى رغبة الولايات المتحدة في تحييد نفوذ واســـتفادة إيران وروســـيا من مســـارات تلك المنظومة على أراضيهما سياسيًا واقتصاديًـــا. وعبّر عن تلك الرغبة صراحة المبعـــوث الأميركي إلى منطقة بحر قزوين ســـتيفين مان خلال زياراته إلى كازاخستان في آذار/ مارس 2002 حين قال: «إن بلاده تسعى إلى ضمان عدم مرور خطوط نقل مصادر الطاقة من بحر قزوين إلى العالم عبر إيـــران»، على الرغم من أن الجـــدوى الاقتصادية تحتم مرور تلك الخطوط عبرها[40].

يضاف إلى المعوّقات القانونية والاقتصادية حالة عدم الثقة التي تشعر بها دول بحر قزوين من ناحية جارتها إيران نتيجة مساندتها الحركات الأصولية في المنطقـــة. وفي الوقت ذاته نجد إيران تتهم عددًا مـــن جيرانها في المنطقة «أداة في يد قوى دوليـــة خارجية، وخاصـــة الولايات المتحـــدة، لتحقيق مصالحها الإمبريالية، فضـــلا عن مخاوفها من أنقرة - منافســـها الإقليمي التقليدي - من النفاذ إلى المنطقة بمصالحها الغربية»[41].

مع تعقّد الخلافات السياســـية والاقتصادية والقانونية بين دول منطقة بحر

---

(39) عمار، «شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين،» ص 172.

(40) علاء سالم، «الخليج العربي وبحر قزوين أبعاد صراع المكانة داخل سوق الطاقة العالمي،» مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 19 (2004)، ص 55.

(41) أحمد، «ثروات بحر قزوين،» ص 179.

قزوين، بدأت هذه الدول تستعد لاحتمالات نشوب مواجهة عسكرية في ما بينها إذا لم تتمكن من التوصل إلى تسوية لخلافاتها في شأن ترسيم الحدود واستغلال الثروات الطبيعية في المنطقة. وبدا ذلك التوجه واضحًا في سعي الدول الخمس إلى تعزيز قدراتها العسكرية، وبناء أساطيل حربية لحماية مياهها الإقليمية. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، وعرض روسيا توزيع الأسطول البحري السوفياتي في بحر قزوين بالتساوي بينها وبين أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، ورفض الدولتين الأخيرتين أن تعمل قواتهما البحرية في بحر قزوين تحت القيادة الروسية؛ قررت الدول الثلاث المستقلة عن الاتحاد السوفياتي بناء أساطيل حربية مستقلة عن روسيا، ونشرها في بحر قزوين لحماية مصالحها الوطنية. فضلًا عن عمليات تطوير الموانئ الخاصة بكل دولة، وإنشاء قواعد عسكرية خاصة بها. وأصبح سباق التسلح الإقليمي أحد السمات الجوهرية لمنطقة بحر قزوين، ولا سيما مع فشل قمة دول بحر قزوين في عام 2008 في التوصل إلى أي اتفاق في شأن الدفاع عن بحر قزوين، باستثناء الموافقة على التصريح فحسب للسفن الحربية التابعة للدول الخمس بمرور مياهها، ومنع السفن الحربية التي يزيد وزنها على 1000 طن من الوجود في بحر قزوين[42].

ثانيًا: السياسة الخارجية الأميركية تجاه منطقة بحر قزوين

توصلنا في الفصل الثاني إلى أن هناك تأثيرًا لأمن الطاقة الأميركي في السياسة الخارجية الأميركية في ظل عدم قدرة المحاولات الأميركية الداخلية على الاكتفاء الذاتي من خلال التنقيب محليًا عن النفط والغاز الطبيعي، وعدم تغطية الطاقة المتجددة حاجات الولايات المتحدة المتزايدة من الطاقة، ما دفعها في ظل اعتمادها على الطاقة من دول خارجية إلى تبني سياسة خارجية من شأنها استمرار تحقيق أمن الطاقة والحفاظ على المورّدين الرئيسيين لها، مع

(42) لمزيد من المعلومات عن تسلح الدول الخمس التي تطل على بحر قزوين يمكن الرجوع إلى: Laruelle and Peyrouse, «The Militarization of the Caspian Sea,» pp. 22-28.

البحث عن مصادر جديدة في إطار مساعيها نحو تنويع مصادر إمداداتها، فكان التوجّه إلى منطقة بحر قزوين باعتبارها منطقة واعدة في سـوق الطاقة العالمية، وكونها أضحت منطقة مفتوحة للتنافس الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السـوفياتي يتفـكك، لم تكن للولايات المتحدة الأميركية استراتيجية متماسكة تجاه بحر قزوين، لكن جاء انهياره بمنزلة فرصة لها لتثبيت أقدامها في منطقة واعدة في سـوق الطاقة العالمية، بحسـب كثير من تقديرات وكالات الطاقة العالمية. فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي قامت الولايات المتحدة بتكثيف جهدها في المنطقة فـي محاولة لملء الفراغ الذي تركه الاتحاد السـوفياتي بتفككه؛ لذلك سـعت إلى احتواء المنطقة من طريق الوجود السياسي والدبلوماسـي في المنطقة، وتقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية، وأخيرًا الوجود العسكري.

لم يبدأ الاهتمام الأميركي الجـّدي بالمنطقة إلا بعـد توقيع عقود النفط الكبرى بين شـركات النفط الأميركيـة وحكومتي كازاخسـتان وأذربيجان في عامي 1993 و1994. وكانـت المصالح التجارية لشـركات النفط الأميركية في اسـتغلال احتياطيات الطاقة الجديـدة هي التي جعلت صانعي السياسـة الأميركية يهتمـون بموارد بحر قزويـن باعتباره أحد المصـادر الواعدة لتنوّع إمدادها بالطاقة بعيدًا عن الشـرق الأوسـط. وخلال فترتي رئاسة بيل كلينتون (1993-2000) أصبح هذان الهدفان (حماية مصالح شركات النفط الأميركية في منطقة بحر قزوين وتنويـع مصادر الطاقة وإمداداتها) مشـتبكين مع هدف ثالث جيوستراتيجي: فصل دول بحر قزوين وآسيا الوسطى حديثة التشكل عن مجالي نفوذ روسيا وإيران[43].

1- السيطرة على موارد الطاقة في بحر قزوين

سـعت الولايات المتحـدة إلى تعزيز سـيطرتها على مـوارد منطقة بحر قزوين، بتشـجيع شـركات الطاقة الأميركية لأن يكون لها مـكان في المنطقة،

---

(43) رتليدج، العطش إلى النفط، ص 166.

والسيطرة على طاقتها، ومنافسة الشـــركات الدولية الأخرى عمومًا، والإيرانية والروســـية الموجودة في المنطقـــة خصوصًا، والحاصلة علـــى حقوق التنقيب فيها. وفي أيار/ مايو 1998 أعلنت إدارة كليتون عن مبادرة بحر قزوين لتقديم الدعم المالي إلى الشـــركات والكيانـــات الأميركية للاســـتثمار في منطقة بحر قزوين[44]. وهذا ما يُفسر تلك الاتفاقيات النفطية التي وقّعتها الشركات النفطية الأميركية[45] شيفرون وإكســـون وموبيل مع شركة النفط الحكومية الأذربيجانية بقيمة ثمانية مليارات دولار، إلى جانب حقوق اســـتثنائية للشـــركات الأميركية تضمن إجراء مباحثات في شأن استغلال بعض الحقول في جنوب بحر قزوين، وأحدثت هذه العقود ردات فعل سياسية غاضبة من روسيا، ما حدا بها إلى إلغاء اتفاقية روسية - أذربيجانية لاســـتثمار حقول كيابار على بحر قزوين[46]. وهذا الأمر هو الذي مكّن شركات النفط الأميركية من أن تأخذ دور القيادة في تطوير مصادر النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين. والواقع أن شـــركة شيفرون كانت الشـــركة الرائدة في المنطقة، ثم الشركات المندمجة حديثًا: شيفرون - تكساكو في وضع يتيح لها السيطرة على إنتاج المنطقة لأعوام عدة قادمة[47].

لم تكتفِ الولايـــات المتحدة بوجود شـــركاتها في المنطقة، بل ســـعت إلى الســـيطرة على منابع النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، وزادت رغبتها في السيطرة على خطوط الأنابيب وطرق تصدير النفط والغاز الطبيعي من المنطقة إلى الأســـواق العالمية، حيث قامت بتنويع طرق تصدير الغاز الطبيعي، وتبنّت سياســـة إنشـــاء خطوط متعددة الأطراف لنقل النفط من منطقة بحر قزوين إلى

---

(44) Ilgar Mammadov, «Geopolitics of Energy in the Caspian Sea Region Azerbaijan's Challenges,» (Tufts University, The Fletcher School, Master of Arts Thesis, 2009), Available at: <http://repository01.lib.tufts.edu:8080/fedora/get/tufts:UA015.012.075.00005/bdef:TuftsPDF/getPDF>.

(45) لمزيـــد من المعلومات عن تاريخ هيمنة شـــركات النفط الأميركية علـــى مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين يمكن الرجوع إلى: عصام إســـماعيل، «هيمنة الشركات الأميركية في حوض قزوين،» شؤون الأوسط، العدد 109 (شتاء 2003)، ص 109-137.

(46) أحمد، «ثروات بحر قزوين،» ص 181.

(47) درويـــش، «بحر قزويـــن والواقع الدولـــي المعاصر،» فـــي: ميتكيس، محـــرر، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، ص 318.

الأسواق العالمية عبر دول عدة في المنطقة، وجاءت هذه السياسة بهدف الحد من تحكّم وسيطرة روسيا وإيران على موارد الطاقة هناك.

وضعت الولايـات المتحدة خـلال إدارة بوش (الابـن) أربعة خيارات استراتيجية لاستمرار تدفقات نفط بحر قزوين إلى الأسواق العالمية في حال حدوث أي تطورات مستقبلية للصراع الدولي والإقليمي في شأن الموارد النفطية هناك، وتتمثل تلك الخيارات في الآتي[48]:

- الخيار الأول الذي أيدته شركات النفط الأميركية العملاقة التي هدفت إلى السيطرة على موارد بحر قزوين من خلال ضخها إلى الأسواق العالمية عبر الأراضي الإيرانية إلى المحيط الهندي، مرورًا بخليج عُمان، أو إلى البحر المتوسط عبر تركيا، إلا أن هذا الخيار بات مرفوضًا وفقًا للقوانين الأميركية لفرض حظر على الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة الإيراني على خلفية برنامجها النووي.

- الخيار الثاني يستهدف ربط تركمانستان وكازاخستان بالمحيط الهندي عبر باكستان وأفغانستان، إلا أن هناك جملة من الأسباب التي تعوّق إنشاء مثل هذا الخط، في مقدمها أفغانستان التي أنهكتها الحرب، وانهارت معها عوامل البنية التحتية كلها. أما باكستان فذات مصالح متعددة مع قوى إقليمية أخرى، ويؤثر فيها عدد من المصالح السياسية المختلفة.

- الخيار الثالث يؤيد استخدام الأراضي الروسية لنقل أنابيب النفط عبر كازاخستان وآسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، إلا أن هذا الخيار محكوم بوجهتي نظر: الأولى تؤيد إنشاء خط أنابيب عبر روسيا نظرًا إلى أن مؤشرات الاستقرار السياسي داخل روسيا تبدو أكثر من نظيراتها من دول المنطقة، وأن مثل هذا الخط سيسهم في دعم أوجه التعاون الاقتصادي الغربي مع روسيا؛ والثانية ترى أنه في حالة عودة روسيا قوة سياسية واقتصادية دولية لتؤدي دورًا

(48) أحمد، «ثروات بحر قزوين،» ص 181-182.

فاعلًا في آسيا الوسطى وبحر قزوين مناهضًا للنفوذ الغربي فيهما، فإن إنشاء مثل هذا الخط داخل أراضيها سيُعدّ وسيلة ابتزاز جيوستراتيجية روسية.

- الخيار الرابع: يعمل على المزج بين الخيارين الأول والثالث لإنشاء خط أنابيب في قاع بحر قزوين انطلاقًا من كازاخستان وتركمانستان ليرتبط بأذربيجان وينتهي على شواطئ البحر الأسود في جورجيا، وإنشاء فرع منه عبر أرمينيا وأذربيجان حتى تركيا على البحر المتوسط، وهذا الخيار الذي كانت تدعمه إدارتا بوش (الابن) وأوباما رغبة في منع اشتراك إيران في أي مشروع نفطي، وتقويض الدور الروسي المتزايد اقتصاديًا وسياسيًا في المنطقة، ما يعكس ازدياد معدلات اهتمام السياسة الخارجية الأميركية بمنطقة قزوين في الآونة الأخيرة.

على الرغم من الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا عالميًا بصفة عامة، وفي منطقة بحر قزوين على وجه الخصوص، وقدرة روسيا على عرقلة خطوط الأنابيب، وتعطيل المصالح الأميركية في المنطقة؛ فضّلت القيادة في البلدين العمل معًا. فروسيا في ظل رئاسة بوتين سعت إلى احتواء التوسع الأميركي في المنطقة من خلال «المشاركة البنّاءة» مع الولايات المتحدة وشركات النفط، واشتركت روسيا مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في أفغانستان بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وأكد بوش وبوتين خلال الإعلان المشترك بينهما في أيار/ مايو 2001 أهمية التعاون المشترك بين البلدين، وإمكان التعاون في مجال الطاقة والتنمية المشتركة للموارد، خصوصًا النفط والغاز، وفي ذلك إشارة إلى حوض بحر قزوين، وعلى الرغم من ذلك التعاون كان لدى الولايات المتحدة مخاوف من السياسات الروسية في البداية تجاه منطقة بحر قزوين[49].

اتبع الرئيس أوباما سياسات سلفه بوش في التقارب والتعاون مع روسيا، ولا سيما في مجال أمن الطاقة العالمي الذي بدوره يصب في مصلحة أمن

---

(49) Özden Zeynep Oktav, «American Policies towards the Caspian Sea and the Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline,» *Perceptions* (Spring 2005), p. 21.

الطاقة الأميركية، إلا أن الحرب الروسية - الجورجية في عام 2008 قوّضت استراتيجية تنمية الطاقة التي تنتهجها الولايات المتحدة في منطقة بحر قزوين نتيجة عبور خط أنابيب نفط باكو - تبليسي - جيهان[50] عبر الأراضي الجورجية[51].

2- الدعم والتعاون العسكري مع دول بحر قزوين

اعتمدت الولايات المتحدة في تعزيز وجودها في منطقة بحر قزوين على التعاون العسكري بين دول المنطقة وتعزيز الوجود العسكري الأميركي في المنطقة لتحقيق المصالح الأميركية في منطقة بحر قزوين، حيث أقامت أميركا تحت عنوان مكافحة الإرهاب قواعد عسكرية في المنطقة الممتدة بين البحر الأسود مرورًا ببحر قزوين وصولًا إلى حدود الصين.

يذكر تقرير لوزارة الخارجية الأميركية صدر في آذار/ مارس 2011 أن «الولايات المتحدة تُدخِل بحر قزوين في قائمة أولويات سياستها، وتستمر بمساعدة دول المنطقة في تأمين بحر قزوين من خلال تقوية جيوشها، وعلى الأخص أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان». في حين يؤكد التقرير الاستراتيجي لمجلس الأمن القومي الأميركي لعام 2011 «ضرورة الاهتمام بأذربيجان كنقطة انتشار للقواعد والقوات العسكرية الأميركية في البحر وعلى اليابسة، نظرًا لموقعها العازل بين روسيا وإيران، ويربط التقرير بين بحر قزوين في الشمال والخليج في الجنوب كنقطتي حصار لإيران»[52].

تصطدم سياسة إدارة بوش للطاقة الداعية إلى السماح للولايات المتحدة

---

(50) لمزيد من المعلومات عن مشروع خط أنابيب النفط الخام باكو - تبليسي - جيهان وتطوراته يمكن الرجوع إلى: جانك بالا، «تركيا ومشاريع الطاقة في بحر قزوين،» شؤون الأوسط، العدد 109 (شتاء 2003)، ص 87-97.

(51) Mamuka Tsereteli, «Connecting Caspian Gas to Europe: No Large Scale Infrastructure Development in Near Future,» *Turkish Policy Quarterly*, vol. 9, no. 2 (2009), p. 49.

(52) فرح الزمان أبو شعير، «إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ،» موقع مركز الجزيرة للدراسات، 3/2/2013، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201313111362725137O.htm>.

بالوصول الحر إلى احتياطيات النفط، بمؤشــرات لعدم الاستقرار في مناطق تلــك الاحتياطيات، ووجود نخــب معارضــة ومقاومة لتوجهات السياســة الخارجيــة الأميركية. وكي تكون سياســة الطاقة قابلة للتحقــق العملي، كان على للولايــات المتحدة أن تكون قــادرة على إيصال قواتها العســكرية إلى تلــك المناطق، ولن يكون ذلك إلا بربط الانتشــار العســكري بالحرب على الإرهاب. ولهذا باتــت الحرب الأميركيــة على الإرهاب تســهم في الجهد الهادف إلى تأمين الوصول إلــى منابع النفط، وتحديدًا فــي منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين[53]. ففي منطقة بحــر قزوين لم تكتف الولايات المتحدة بالوجــود السياســي والتجاري، بل أخــذت تدعم وجودها وســيطرتها على المنطقة من خلال الوجود العســكري بدعوى حماية أمــن الطاقة في المنطقة والحفاظ على اســتثماراتها، إضافة إلى رغبتها في القضاء على بؤر الإرهاب والتطرف الموجودة فــي المنطقة. وأتاحت حوادث أيلول/ ســبتمبر الفرصة أمام الولايات المتحدة لتعزيز الوجود العسكري في منطقة بحر قزوين لخدمة مصالحها هناك، وجاء إرســال قواتها العسكرية للقضاء على حركة طالبان في أفغانســتان ليدعم هذا الوجود. وهنا تظهر أهمية دولة أفغانســتان التي تمثل محورًا رئيسًــا ونقطة انطلاق اســتراتيجية لعبور نفط وغاز بحــر قزوين عبر الأراضي الأفغانية إلى الأســواق العالمية[54]. ويســاعد الوجود الأميركي في أفغانســتان في إحياء ما ســمي «الطريق الجنوبية»، أي نقل النفط والغاز من قزوين إلى باكســتان مرورًا بأفغانســتان بعد اســتقرار الأوضاع برحيل حركة «طالبان»[55].

مكنت الحرب الأميركية على أفغانســتان إدارة بوش من تطوير العلاقات العســكرية الموقتة التــي أقامتهــا إدارة كلينتون مع دول حــوض بحر قزوين والقوقاز لمعاهدات ووجود عسكري دائمين، بهدف تأمين إنتاج النفط ونقله من

(53) سالم، «الخليج العربي وبحر قزوين»، ص 46.

(54) ثابت، «الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد 11 سبتمبر»، ص 26.

(55) درويش، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، ص 69.

تلك المنطقة إلى الخارج. والوجود العسكري في العراق سوف يتيح للولايات المتحدة وضع يدها على احتياطي ضخم من النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى تهديد المنتجين الرئيسيين في أوبك، وشل قدرتهم على التحكم بسوق الطاقة العالمية[56]. وفي إطار التعاون العسكري بين الولايات المتحدة ودول منطقة بحر قزوين الثلاث المستقلة حديثًا قام وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد في كانون الأول/ ديسمبر 2001 بزيارة إلى أذربيجان بهدف بحث سبل التعاون في المجال العسكري معها، حيث أكد في هذه الزيارة أن بلاده مهتمة بالتعاون العسكري مع دول المنطقة من أجل ضمان توافر حالة الأمن والاستقرار لديها، كما أعلنت الولايات المتحدة عن إلغاء التعديل رقم 907 من قانون الحريات الذي بموجبه تُحرَم أذربيجان من تلقي المساعدات الأميركية، ما يؤكد أهمية هذا التعاون بالنسبة إلى الولايات المتحدة[57].

وفقًا لوزارة الخارجية الأميركية، سينفق جزء مهم من مبلغ الخمسين مليون دولار المخصص لأذربيجان في السنة المالية 2004 من أجل تعزيز أمن الحدود البحرية للبلاد. وفي كازاخستان تستخدم المساعدات الأميركية لتجديد القاعدة الجوية القديمة من العهد السوفياتي في أتيروا على الساحل الشمالي لبحر قزوين، قرب حقل نفط تنجيز غزير الإنتاج؛ وبالاقتران مع هذا المسعى، تقوم الولايات المتحدة أيضًا بالمساعدة في تمويل إنشاء «لواء التفاعل السريع» المخصص لتعزيز قدرة كازاخستان للرد على التهديدات الإرهابية الرئيسة لمنصات إنتاج النفط أو الحدود[58].

كما قدمت الولايات المتحدة معدات عسكرية متقدمة لأذربيجان من أهمها ثمانية زوارق مراقبة في عامي 2005 و2006 في إطار اتفاقية أميركية

---

(56) سالم، «الخليج العربي وبحر قزوين،» ص 46.

(57) خديجة عرفة محمد أمين، «إيران وآسيا الوسطى،» في: التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي ([القاهرة]: المركز المصري للدراسات السياسية السياسية والتنموية؛ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2002)، ص 247.

(58) مايكل كلير، دم ونفط: أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة أحمد رمو (بيروت: دار الساقي، 2011)، ص 263.

أذربيجانيــة للتعاون العســكري، فضلًا عــن تدريب عدد من قــوات البحرية الأذربيجانية في المعاهد العسكرية الأميركية والتركية، وإرسال خبراء عسكريين من حلف الناتو لتدريب القوات البحرية فــي باكو على تقنيات ليزر في الرصد والمراقبة. واســتثمرت الولايات المتحدة 30 مليــون دولار في تحديث البنية التحتية للقوات الأذربيجانية، مثل نظم الرادار والسفن الحربية. وفي هذا السياق من تنامي العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وأذربيجان قبلت واشنطن مشاركة وحدات من الجيش الأذربيجاني بصفة مراقب في المناورات العسكرية التي أجراهــا حلف الناتو منــذ بداية التســعينيات حتى عــام 2003. وتنظيم مناورات مشــتركة بين الدولتين بصفة منتظمة تحت اســم غوبلات (GOPLAT) تركــز على عمليات تأمين الشــواطئ وحقــول النفط التي تشــارك في إدارتها الشركات الغربية، ما أثار مخاوف طهران، ودفعها إلى انتقاد هذه المناورات[59].

تأتي كازاخســتان في المرتبــة الثانية بين حلفاء واشــنطن في منطقة بحر قزوين، وتتســم العلاقات الأميركية - الكازاخية بالتعقيد لحرص أســتانا على اســتمرار علاقاتها مع موســكو؛ لذا بدأت علاقات التعاون مع واشــنطن في مرحلة متأخرة نســبيًا في عام 1996 بتوقيع عقود رسمية في مجالات الصيانة والتدريب، وحصول كازاخستان على خمســة زوارق بخارية للمراقبة البحرية. ومنذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي والتقني لأستانا، حيث تلقت حوالى 2.7 مليون دولار في عام 2002 لشــراء معدات عسكرية. وقدمت الولايات المتحدة لكازاخســتان في عــام 2004 برنامج تطوير قواتها البحرية من خــلال تدريبها في الأكاديميات العســكرية التابعة للدول الأعضاء في حلف الناتو، خصوصًا تركيا واليونان وإيطاليا وإســبانيا. وتيســير حصول أستانا على أنظمة رادار متطورة وســفن حربية حديثة لمراقبة سطح بحر قزوين وأعماقه، وهو البرنامج الذي حصلت من كازاخســتان خلاله على عدد إضافي من الزوارق السريعة في عام 2006[60].

---

(59) Laruelle and Peyrouse, «The Militarization of the Caspian Sea,» p. 30.

(60) المصدر نفسه، ص 32.

مقارنـــة بأذربيجان وكازاخســـتان فـــإن العلاقات الأميركيـــة - التركمانية محدودة بالنظر إلى السياســـة الانعزالية لعشـــق أباد، حيث قدمت وزارة الدفاع الأميركية عددًا من الزوارق البخارية لتركمانستان عقـــب إعلانها عن نواياها لتدشـــين قوات بحرية مســـتقلة. وفي عام 2004 تلقت تركمانستان 700 ألف دولار مساعدات عسكرية من واشـــنطن، إلا أن التزام الرئيس التركماني بحياد دولته أعاق تطوير علاقات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة[61].

لم تكن زيادة المســـاعدات العســـكرية لدول المنطقة هي الشكل الوحيد للدعم العسكري الأميركي للدول الثلاث المســـتقلة حديثًا، حيث قامت وزارة الدفـــاع الأميركية بتعزيـــز وجودها العســـكري في المنطقة تحســـبًا لأي عمل عسكري مباشر هناك. فالقاعدة الأميركية التي أنشئت في بشكك في كازاخستان لدعم العمليات العســـكرية الأميركية في أفغانســـتان ضد حركة طالبان يجري تحويلها إلى منشـــأة عســـكرية دائمة. ويدرس البنتاغون الحصول على المزيد من القواعد الأمامية للعمليات في أذربيجان لدعم عمليات انتشار مستقبلية في المنطقة[62].

أخذت الولايات المتحدة في نشـــر قواتها العســـكرية في المنطقة، وبناء قواعد عسكرية لها في كازاخســـتان حيث اتفق وزير الخارجية الأميركي كولن باول والرئيس الكازاخي نور سلطان نازارباييف على توسيع الوجود العسكري الأميركي فـــي منطقة بحر قزوين في إطار محاربتهـــا للإرهاب في مقابل تقديم الدعم المالي لها[63].

على الرغم من أن الوجود العســـكري الأميركي فـــي منطقة قزوين لاقى ترحيبًا من الدول المستقلة حديثًا عن الاتحاد السوفياتي وعدد من دول الجوار، لكن كانت له انعكاســـات أخرى علـــى باقي دول المنطقة، ومنها روســـيا التي

(61) Laruelle and Peyrouse, «The Militarization of the Caspian Sea,» p. 31.

(62) كلير، دم ونفط، ص 264.

(63) أحمد بيضون [وآخ.]، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ ســـبتمبر، سلســـلة كتب المســـتقبل العربي؛ 23 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 241.

ترى فيــه تهديدًا لمصالحها ونفوذهــا التقليدي في المنطقــة[64]؛ ما دفعها إلى اتخاذ إجراءات مضادة، أهمها الدعوة الروســية في عام 2002 لتدشــين نظام للأمن الجماعي في بحر قزوين، يقوم على تشــكيل أسطول بحري مشترك بين الدول المطلّة على البحر لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب وعمليات التهريب، وهذا ما أعاد طرحه وزير الخارجية الروســي سيرغي لافروف خلال زيارته إلى تركمانســتان في عام 2005. ولم تتحمــس دول بحر قزوين الثلاثة (تركمانستان وكازاخســتان وأذربيجان) لهذا الطرح لإدراكهم اختلال التوازن العســكري بين قواتهم البحرية ونظيرتها الروســية، لذا تشــكيل قوات بحرية مشتركة ســوف يكرس السيطرة الروســية على بحر قزوين، كما أن غياب إطار مؤسســي يجمع بين الدول كلها المطلة على بحر قزويــن يعرقل إمكان تطبيق المقترح الروسي[65].

3- الدعم الاقتصادي لدول منطقة بحر قزوين

تقدم الولايات المتحــدة الدعم لخطوط نقل طاقة بحــر قزوين بعيدًا عن أراضي روســيا وإيران، وترفض تصدير النفط القزوينــي عبر الأراضي الإيرانية على الرغم من قلة التكاليف، وتُصر على تصديــره عن طريق الأراضي التركية على الرغم من ارتفاع التكاليف. لهذا تدعم الولايــات المتحدة بقوة اختيارين للنقل: **الأول** نقــل النفط من باكو في أذربيجان التي تقع على الشــاطئ الغربي لبحر قزوين إلى الميناء التركي جيهان شرق البحر المتوسط، **والثاني** الخط العابر قزوين (Trans-Caspian) الذي سوف يقوم بنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى تركيا. والخط الأول تشجعه واشــنطن باعتباره الخط الرئيس للتصدير، وسوف يكون طوله نحــو 1080 ميلًا بتكلفة تقــدر بما بين 2.4 مليــار دولار و3.7 مليارات دولار، ويقدر أن ينقل هذا الخط نحو مليون برميل يوميًا[66].

---

(64) جليلي وكيلنر، «أنابيب النفط وخطوط نقله،» ص 62.

(65) Laruelle and Peyrouse, «The Militarization of the Caspian Sea,» p. 33.

(66) درويــش، «بحر قزويــن والواقع الدولــي المعاصر،» فــي: ميتكيس، محــرر، **العلاقات الآسيوية - الآسيوية**، ص 326.

تهدف الولايات المتحدة إلى بناء التحالفات مــع الدول الثلاث الجديدة (أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان)، مستفيدة على هذا الصعيد من رغبة هذه الدول في الخلاص من الســيطرة الروســية من جهة، ومن خلافاتها مع الجار الإيراني من جهة أخرى. ورأت هذه الدول أنه ليس من مصلحتها تمكين إيران من أن تكون الطريق الرئيســة لتصدير مواردها النفطية. واســتفادت الولايات المتحدة أيضًا من الخلاف بين إيران وأذربيجان بســبب دعم طهران لجمهورية أرمينيا في نزاعها مع أذربيجان في شأن إقليم ناغورنو كاراباخ، ودفعت واشنطن باستثمارات هائلة تعدّت العشرين مليار دولار في قطاع النفط في أذربيجان في بحر قزوين، حتى تحثها على الاســتمرار في موقفها المضاد لإيران في شــأن تقسيم ثروات البحر[67].

إلى جانب هذا الهدف الأميركي من اختيار الطرق الأنسب لنقل نفط وغاز قزوين إلى الأســواق العالمية لتقويض النفوذ الروســي والإيراني في المنطقة؛ تهدف واشنطن إلى تقوية الروابط الاقتصادية والسياسية بين تركيا (عضو حلف الناتو) وهذه الدول الثلاث ودعم وتشــجيع تحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية في هذه الدول ومساعدتها في تقرير مستقبلها[68].

4- هل بحر قزوين بديلٌ من الخليج العربي؟

شكل التوجه الأميركي إلى منطقة بحر قزوين تنافسًا بين منطقتين: **الأولى** منطقة عرض تقليدية (منطقة الخليج العربي) تُشــكل مكانة محورية في سوق الطاقة العالمية، سواء من ناحية عمليات اســتخراج الاستثمارات وتوجيهها أم الاحتياطيات الكامنة فيها، **والثانية** منطقة عــرض واعدة في بحر قزوين، يُؤمل عبر الاســتثمار في شــقيه السياســي والمالي أن تتبوأ مكانة مهمة ومتقدمة في ســوق الطاقة العالمية، ما يســتتبع تهميشًــا لثقل المنطقة الأولى، حيث تكون المنطقة الثانية خليجًا ثانيًا.

---

(67) أبو شعير، «إيران وبحر قزوين».

(68) Mammadov, «Geopolitics of Energy in the Caspian Sea Region Azerbaijan's Challenges».

لم تكن تلك أول مرة تحاول فيها الدول المستهلكة الطاقة - خصوصًا الغربية والولايات المتحدة - إيجاد منافس أو بديل لمنطقة الخليج العربي من أجل تحييد ورقة الطاقة في علاقاتها مع الدول العربية وقضاياها الشائكة. فعقب الحظر العربي للنفط في عام 1973 رددت القوى الغربية أن منطقة بحر الشمال يُمكن أن تُمثل بديلًا محتملًا لإمدادات الطاقة من الخليج العربي. لكن هذا لم يتحقق لعدم قدرة بحر الشمال على منافسة إمدادات طاقة الخليج العربي؛ لتراجع الاحتياطيات الكامنة في الأولى نتيجة الاستهلاك الكبير من جانب دول غرب القارة الأوروبية، في حين أن مثيلاتها في الثانية في تزايد مستمر على الرغم من الإنتاج والاستهلاك المتزايدين منها[69].

في واقع الأمر، إن فرضية أن تحل منطقة بحر قزوين محل منطقة الخليج العربي بالنسبة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية فرضية غير صحيحة ويصعب تحقيقها، لعدد من الأسباب التي تقوّضها، وتعزز من مكانة منطقة الخليج عالميًا، مع استمرارية تلك المكانة لفترة من الوقت ليست قصير التي يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

- استقرار الوضع القانوني في منطقة الخليج قياسًا إلى منطقة حوض بحر قزوين. فدول منطقة بحر قزوين هي الأحدث استقلالًا من الناحية القانونية على عكس نظيراتها الخليجية. إذ استقلت هذه الدول في عام 1991 مع انهيار الاتحاد السوفياتي. وتمثل الفجوة الزمنية في استقلال وقيام دول المنطقتين متغيرًا عامًا في استقرار الأوضاع الجيوسياسة في المنطقة الأولى (منطقة الخليج العربي) قياسًا إلى الثانية. الأمر الذي جعل الأوضاع القانونية للحقول الخليجية مستقرة، ولم تُعد تمثل مخاطرة أمام الاستثمارات الغربية والأميركية في مجال الطاقة. في المقابل ما زال الوضع القانوني في منطقة بحر قزوين غير محدد المعالم بسبب عدم اتفاق دوله حتى الآن على مسألة تقاسم الثروة فيه، وتحديد

(69) سالم، «الخليج العربي وبحر قزوين،» ص 61.

الحدود البحرية لكل دولة من دولــه. وكاد هذا الخلاف يتحول إلى مواجهات عســكرية بين أطرافه، بعدما أخفقت جميع المساعي الســلمية في التوفيق بين الأطراف المتنازعة. الأمر الذي يحمل في طياته زيادة عامل المخاطرة بشــقيه السياســي والاقتصادي[70]. ومثل تلك الأخطار لا تؤثر في عائد الاستثمارات المتوقعة في تلك المنطقة فحسب، وإنما أيضًا في زيادة تكلفة استخراج برميل النفط الواحد، نتيجة نفقات الأمن التي تتكبّدها، ما يقلل من أرباحها قياسًا إلى منطقة الخليج التي لا توجد فيها عوامــل مخاطرة تُحمل على التكلفة الحقيقية لاستخراج برميل النفط من حقول الطاقة.

- سهولة نقل الإنتاج الخليجي من مصادر الطاقة إلى السوق الدولية قياسًا إلى منطقة بحر قزوين المغلقة. فمنظومة نقل مصادر الطاقة إلى الخارج تُشكل أهمية كبيرة في عمل شــركات الطاقة الدولية مثل أهمية تعدد مناطق اكتشــاف الطاقة واســتخراجها. وثمة علاقة طردية بين تعدد خطوط نقل الطاقة وتنافس الشــركات الدولية على الاهتمام والاســتثمار بتلك المنطقة. لكن ذلك مرتبط بشكل جلي بعامل مهم جدًا هو عدم وجود معوّقات سياسية أو طبيعية أمام مد شبكات نقل الطاقة من ناحية، والإمكانات العالية لمخزونات الطاقة الكامنة في تلك المنطقة من ناحية أخرى[71].

لهذا تتميز منطقة الخليج العربي بســهولة نقل مصــادر الطاقة من مناطق الإنتاج إلى السوق العالمية بأقل تكاليف. وفي حال الحاجة إلى منظومة للنقل عبر خطوط الأنابيب فتتســم بقدر عالٍ من المرونة والســهولة في مد شبكاتها وقصر مســافاتها، بعكس دول منطقــة بحر قزوين التي هي بحاجة ماســة إلى خطوط طويلة ومتعددة لنقل مصادر الطاقة منها بوصفها الوســيلة الوحيدة التي من دونها لن تُنقل الطاقة إلا بالطرائق غير الاقتصادية.

---

(70) Bahgat, *American Oil Diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea*, pp. 160-166.

(71) Robert A. Manning, «The Myth of the Caspian Great Game and the «New Persian Gulf,» *The Brown Journal of World Affairs*, vol. 7, Issue 2 (Summer/Fall 2000), pp. 19-23.

- ارتفاع تكلفة استخراج الطاقة من منطقة بحر قزوين مقارنة بمثيلاتها في الدول الخليجية. فعملية استخراج النفط من بحر قزوين تجري دومًا عبر رسوبيات البحر التي تتسم بصعوبة الوصول إليها، على الرغم من الطفرة التقنية الهائلة في معدات التنقيب عن الطاقة في قاع البحار. كما أن نوعية النفط في منطقة بحر قزوين تتزايد فيه معدلات الكبريت؛ ما يُحتم زيادة المخصصات المالية، إذ من الضروري استخدام أنابيب نقل مغلّفة جيدًا بمواد مانعة التأكل[72].

- يُعدد الجهد الذي تبذله الدول الخليجية لتحسين وضعها الاستراتيجي في أسواق الطاقة العالمية، فالدول الخليجية لم تكتف بمزايا الموقع الجغرافي فحسب لتدعيم مكانتها في سوق الطاقة العالمية، وإنما سعت جاهدة إلى تحسين الأجواء الاستثمارية في مجال الطاقة، وفتح بعض قطاعاته أمام الاستثمارات الخارجية التي تملك التقنية والأموال اللازمة للمحافظة على مصادر الطاقة وتطويرها. هناك جهد ومبادرات تشجيعية لتحفيز واستقدام المزيد من الاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة خلال عملياته الثلاثة: الاستكشاف والإنتاج والتسويق.

- على الرغم من تفاوت التقديرات في شأن احتياطيات الطاقة في منطقة بحر قزوين تفاوتًا كبيرًا لاختلاف المصادر المقدرة، فإن الكثير من تلك الأرقام توضح صعوبة توقع وجود منافسة بين المنطقتين في سوق الطاقة العالمية[73]. وعلى سبيل المثال فإن إنتاج منطقة بحر قزوين (في صورته الإجمالية من دون إيران وروسيا) من الطاقة لا يرقى إلى إنتاج المملكة العربية السعودية وحدها، سواء الحالي أم المستقبلي، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية (U.S Energy Information Administration) في تقديراتها السنوية لعام 2010. ويوضح الشكل (3-1) الفرق في إنتاج المنطقتين.

(72) سالم، «الخليج العربي وبحر قزوين،» ص 54.

(73) Mehdi Parvizi Amineh, «Caspian Energy: A viable alternative to the Persian Gulf?» European Institute for Asian Studies (EIAS), November 2003, p. 17.

الجدول (3-4)
إجمالي إنتاج منطقة الخليج العربي من النفط

	تاريخيًا			متوقع				
	2006	2007	2008	2015	2020	2015	2030	2035
إيران	4.1	4	4.2	3.9	3.7	3.6	3.6	3.7
العراق	2	2.1	2.4	2.6	3.1	3.9	5.1	6.1
الكويت	2.7	2.6	2.7	2.9	3	3.2	3.6	3.9
قطر	1.1	1.1	1.2	1.8	2.1	2.3	2.5	2.5
المملكة العربية السعودية	10.7	10.2	10.7	10.7	11.2	12.1	13.3	15.1
الإمارات العربية المتحدة	2.9	2.9	3	3.4	3.4	3.4	3.2	3.1
الإجمالي	23.5	22.9	24.2	25.3	26.5	28.5	31.3	34.4

* الإنتاج بالمليون برميل يوميًا.

المصدر: U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2007* (Washington DC: EIA, 2007), p. 254.

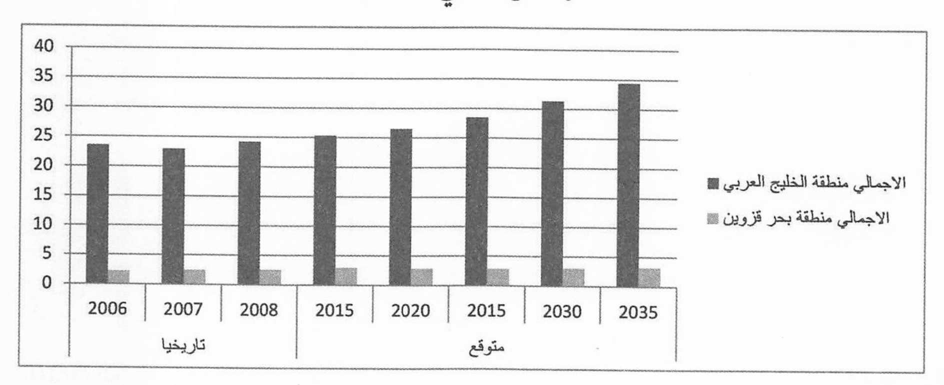
الجدول (3-5)
إجمالي إنتاج منطقة بحر قزوين من النفط (من دون إيران وروسيا)

	تاريخيًا			متوقع				
	2006	2007	2008	2015	2020	2015	2030	2035
أذربيجان	0.6	0.8	0.9	1	0.9	0.8	0.8	0.7
كازاخستان	1.4	1.4	1.4	1.7	1.7	1.8	2	2.2
تركمنستان	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3
الإجمالي	2.2	2.4	2.5	2.9	2.8	2.8	3	3.2

* الإنتاج بالمليون برميل يوميًا.

المصدر: U. S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook 2007*, p. 255.

الشكل (3-1)
إنتاج منطقتي الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين
خلال الفترة بين عامي 2006 و2035



خلاصة القول، سوف تُمثل منطقة الخليج ثقلًا مهمًا جدًا في سوق الطاقة العالمية على الرغم من المحاولات السياسية، وفي أحيان أخرى الاقتصادية المطالبة بتحييد هذا الثقل. لذا ستظل منطقة الخليج إحدى أهم الموردّين الرئيسيين لمصادر الطاقة التقليدية خلال العقود القادمة - على أقل تقدير - على مستويي الإنتاج والاحتياطي العالمي، وأن أمن الطاقة الذي تسعى إليه الإدارة الأميركية الحالية والمستقبلية يظل مرتبطًا بمنطقة الخليج، وليس بعيدًا عنها كما كان مُتوقعًا داخل الولايات المتحدة وخارجها. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تهدف من توجهها إلى منطقة بحر قزوين تنويع إمداداتها من الطاقة خارجيًا في ظل احتدام التنافس الدولي بين القوى الكبرى على مصادر الطاقة وليس إيجاد بديل لمنطقة الخليج العربي، وأن التوجه الأميركي إلى بحر قزوين لا يعني انتهاء التزاماتها بمنطقة الخليج العربي.

خاتمة

هدَفَ الكتاب إلى بحث تأثير الحاجة الأميركية إلى توفير حاجاتها من الطاقة بصورة كافية وآمنة في ظل تنامي حاجاتها من الطاقة لمواكبة نموّها الاقتصادي على السياسة الخارجية الأميركية، وكذلك حدود التأثير خلال إدارتي بوش والفترة الرئاسية الأولى لأوباما. ففي ظل اعتماد الولايات المتحدة على الخارج في تلبية حاجاتها من مصادر الطاقة، ولا سيما مع إخفاق المحاولات الأميركية كلها لتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة من الخارج، مع الاستثمار في الطاقة المتجددة، والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الأراضي والسواحل الأميركية؛ يتزايد التنافس الدولي من القوى الصاعدة التي أضحى أمن الطاقة على برامجها الوطنية؛ للمحافظة على الطفرة الاقتصادية التي تُحققها، وعلى ارتفاع معدلات التنمية فيها؛ بما يُمكّنها من القيام بدور على الصعيد الدولي، في وقت تواجه فيه المناطق التقليدية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية تؤثر في إنتاجها، وبالتبعية في وارداتها، بما يؤثر في الداخل الأميركي، خصوصًا مع صعوبة الخيارات والبدائل الأميركية وارتفاع تكلفتها.

تنطلق فرضية الكتاب الرئيسة من أنه مع استمرار اعتماد الولايات المتحدة على الخارج لتوفير حاجاتها من مصادر الطاقة فإن ذلك يزيد من تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية. وكلما زاد اعتماد الدولة على الخارج في تلبية حاجاتها من الطاقة؛ سعت إلى تسخير سياساتها الخارجية، واستخدام الأدوات كلها، وتنويع مجالات التحرك في سياساتها الخارجية، بما يضمن تحقيق أمن

الطاقة بها، حتى لو تطلب الأمر تغيير بعض المبادئ الأساسية في سياستها الخارجية، وتطويعها بما يخدم هذا الهدف. وسعى (الكتاب) إلى اختبار هذا التأثير في السياسة الخارجية الأميركية تجاه منطقة بحر قزوين، باعتبارها منطقة واعدة سيكون لها مستقبل ودور في تحقيق أمن الطاقة الأميركي، بحسب كثير من تصريحات مسؤولي إدارة بوش (الابن)، وعلى رأسهم نائبه ديك تشيني الذي قال عن منطقة بحر قزوين أنها منطقة واعدة، وستكون منطقة استراتيجية لها أهمية كبرى للولايات المتحدة وللغرب بصفة عامة؛ لأن الغاز والنفط فيها لا يخضعان لسيطرة منظمة أوبك.

ارتكز الكتاب في توضحيه العلاقة بين أمن الطاقة والسياسة الخارجية الأميركية على مفهوم «أمن الطاقة» الذي أضحى أحد أهم المفاهيم الأمنية الجديدة التي أوْلتها الدراسات الأمنية أهمية، في ظل التطور الحادث فيها خلال تسعينيات القرن المنصرم، وإيلائها أهمية لمفاهيم غير عسكرية أكثر تعقيدًا، مقتربة من المفهوم الليبرالي للأمن، ومبتعدة عن المفهوم الواقعي الذي يركز على التهديد العسكري. وأضحى مفهوم أمن الطاقة مفهومًا مركزيًا في مجال العلاقات الدولية مع تزايد الصراع الدولي - الذي يتوقع أن يأخذ بُعدًا عسكريًا - على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها، وتزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة. وأصبح المفهوم ينطوي على عدد من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

مع تزايد الصراع الدولي على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة، برزت أهمية مفهوم أمن الطاقة الذي أضحى مؤخرًا مصطلحًا واسعًا متعدد الأبعاد وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع كثير من التقارير والدراسات الاستشرافية سيكون محوره الطاقة؛ لصعود قوى ناشئة على الساحة الدولية يكمن مصدر قوتها في نموّها الاقتصادي الذي يحتاج إلى مصادر الطاقة لاستمرار هذا النمو، وتعزيز المكانة الدولية.

كان مفهوم «أمن الطاقة» في سـبعينيات القرن المنصـرم وثمانينياته معنيًا بضمان أمن إمدادات الطاقة من النفط فحسـب، ولا سـيما بعد أزمتي 1973 و1979. وكان هذا المفهـوم ذا نظرة ضيّقة تركز على إمـدادات الطاقة. لكنه أضحى في نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم، ومع التطورات والتهديدات، مفهومًا ذا معنى أكثر شـمولًا لمصادر الطاقة المختلفة والتهديدات التي تعرقل إمداداتها، مثـل: العمليات الإرهابيـة التي أصبحت إحـدى المهددات لأمن الطاقة العالمي وللدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء، وكذا البنى التحتية الخاصة بمصادر الطاقة وإمداداتها، وتنظيم سوق الطاقة العالمية، وتوفير الطاقة بأسعار معقولة وملائمة.

لا يعني تركيز الجزء الأكبر لمفهوم «أمن الطاقة» في المخاوف بشأن إنتاج النفط والغاز الطبيعي والكمية المعروضة منهما في سـوق الطاقة العالمية على الأبعاد الخارجية لسياسة الطاقة؛ اختزال المفهوم في أمن إمدادات النفط والغاز الطبيعي؛ لأن استخدام مصادر الطاقة الأخرى المتجددة – مثل الطاقة النووية – لا يقل أهمية في تعزيز أمن الطاقة للدول، ويثير هواجس تتعلق بالمفهوم أيضًا. وعلى الرغم من ذلـك، فإن أهمية مـوارد النفط والغاز الطبيعي بالنسـبة إلى الاقتصاد العالمي تجعل هاتين السلعتين المصدر الرئيس للمنافسات والتوترات والأزمات السياسـية، وحتـى الصراعات المرتبطـة بالطاقة علـى الصعيدين الداخلي والخارجي.

سـيكون لأهميـة قضايـا أمـن الطاقـة المتزايـدة عـدد مـن الارتـدادات الجيوسياسـية، حيـث سـيؤدي التركيـز العالمـي علـى أمـن الطاقـة إلـى زيـادة الأهمية الاسـتراتيجية للمناطق الاسـتراتيجية كلهـا الغنية بالطاقـة (باحتياطيات النفـط والغـاز الطبيعـي). وهـذا يعنـي أن منطقـة الشـرق الأوسـط لـن تظـل هـي المنطقـة الاسـتراتيجية فـي منظومـة أمـن الطاقـة العالمـي، وأنهـا سـتظل تسـيطر على الاهتمـام العالمي، بل ستنافسـها دول في أفريقيا وآسـيا الوسـطى وأميـركا اللاتينيـة وجنـوب شـرق آسـيا، بوصفهـا مناطـق يمكـن أن تشـهد توتـرات وصراعـات محتملـة فـي العقـود القادمـة.

مع التغير المستمر في تهديدات أمن الطاقة بات من الضروري إعادة التفكير في السياسات الوطنية والدولية لأمن الطاقة، ولا سيما ذات النزعة القومية. وبصرف النظر عن احتمالية أن تؤدي إلى نزاعات، فإنها ليست وصفة جيدة من أجل التعامل مع متطلبات أمن الطاقة العالمي. ويمكن للتعاون الدولي من خلال مؤسسات دولية معنية بقضايا أمن الطاقة أن يؤدي إلى مزيد من الثقة، وإلى تقليل حدة التوترات بين الجهات الفاعلة الرئيسة في سوق الطاقة العالمية، الأمر الذي من شأنه تحسين الأمن المستقبلي لإمدادات الطاقة إلى الأطراف جميعهم. لذا كثير من المؤسسات المعنية بقضايا أمن الطاقة مثل الوكالة الدولية للطاقة (IEA) هي الأخرى بحاجة إلى إعادة النظر والسعي إلى تجديد عضويتها لتضم القوى الناشئة (الصين والهند)، وإحداث تغيير في استراتيجيتها وفكرها، حيث إن اقتصار مهمتها على الردود الدولية فحسب في حال تعرقلت إمدادات الطاقة لم يعد ملائمًا للتعامل مع هيكلية أسواق الطاقة العالمية التي تهددها تحديات جديدة لأمن الطاقة، والتي هي بحاجة إلى ردات فعل جماعية جديدة.

احتل مفهوم «أمن الطاقة» أهمية خاصة لدى الإدارات الأميركية كلها، جمهورية كانت أم ديمقراطية، لا لكون الطاقة شريان الحياة الاقتصادية الأميركية، لكن أيضًا لأهميتها الاستراتيجية العالمية، ودورها في تحديد قوّتها ووضعها العالمي، لذا لم يكن من المستغرب أن يُصبح أمن الطاقة وتأمين الحاجات الأميركية من مصادر الطاقة - ولا سيما النفط والغاز الطبيعي - أحد الاهتمامات الأساسية في أجندة مختلف الإدارات الأميركية المتعاقبة، بل تعتبره عنصرًا مؤثرًا في الأمن القومي الأميركي. فترى إدارتا بوش وأوباما أن الافتقار إلى تبني خيارات متعددة ومختلفة لتحقيق أمن الطاقة الأميركي سيجعلها خاضعة لشروط وإملاءات حكومات الدول ذات الثقل في إنتاج واحتياطي الطاقة التي تعارض المصالح الأميركية.

يُؤثر في المفهوم الأميركي لأمن الطاقة، ومن ثم السياسات والتوجهات التي تتبناها الولايات المتحدة الأميركية؛ عدد من المحددات الخارجية وأخرى داخلية أميركية. تلك المحددات لها كبير الأثر في تشكيل الرؤية

والتصـــورات الأميركية لأمن الطاقــة الأميركي، في مقدمها تزايد الاســتهلاك العالمي من الطاقة؛ فالطلــب العالمي على الطاقة باختلاف مصادرها وأنواعها يرتفع بوتيرة متزايــدة طوال العقد الماضي من القرن الحادي والعشــرين، مع توقعات دوليــة بأن الطلب العالمي علــى الطاقة في تزايد مســتمر مع الطفرة الاقتصادية والتنموية في الدول الصاعدة بقوة على المسرح الدولي، إلى جانب ارتفاع أســعار الطاقة عالميًا، ما يؤثر في الاقتصاد الأميركي وفي أسعار الوقود في وقت تمر فيه الولايات المتحدة بأزمة اقتصاديــة ومالية على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت الاقتصــاد الأميركي في منتصف عام 2008، إضافةً إلى تزايد الهجمات الإرهابية على المنشــآت النفطية وإمدادات الطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة، ولا ســيما أن اســتهداف مناطق الإنتاج وخطوط النقل صارت أحد أهداف الجماعــات الإرهابية، إضافة إلى التهديد الإيراني بغلق مضيق هرمز، ما يهدد الإمــدادات الأميركية والدولية من منطقة الخليج العربي.

إلى جانب المحددات الخارجيــة التي تُؤثر في التصــور الأميركي لأمن الطاقة؛ هناك عدد من المحددات الداخلية الأميركية التي تؤثر - أيضًا - بصورة كبيرة في السياســات والتوجهات الأميركية لأمن الطاقــة، والتي يرتبط الجزء الأكبر منها بالاســتهلاك الأميركي الذي هو في نمو وارتفاع مســتمرين، لتلبية ثورتها الصناعية، ونموّها الاقتصادي، والنمط الاســتهلاكي المتزايد لمواطني الولايات المتحدة التي تُعد أكبر مســتهلك للنفط في العالم؛ حيث تستهلك ما يقدر بنسبة 25 في المئة من الإنتاج العالمي.

كان لتوجهــات أعضاء إدارة بــوش وخلفياتهم ومدى ارتباطهم بشــبكة علاقــات بعمالقــة صناعة الطاقة فــي الولايــات المتحدة؛ تأثير فــي التصور الأميركي لأمن الطاقة. ولم يشــهد التاريخ الأميركــي تداخلًا في المصالح بين الإدارة الأميركية ومجمع اللوبي النفطي مثل الذي شهدته إدارتا بوش (الابن)، خصوصًا الأولى منها، حيث تولّى عدد من المرتبطين بعلاقات باللوبي النفطي مناصب عليا فيها. ويؤثر اللوبي النفطي الأميركي في صنّاع القرار الأميركي من

خلال تبرعاتهم للمرشحين، سـواء لانتخابات الرئاسة أم الكونغرس، وهذا ما بدا جليًا إبان الانتخابات الرئاسية الأميركية في عام 2000.

تعززت مكانة مفهوم أمن الطاقة في سياسـة إدارة بوش بعد التقرير الذي أعدّه فريق العمل النفطي داخل هذه الإدارة وعلى رأسـهم نائب الرئيس تشيني الذي أشـار إلى «ضرورة زيادة الكميات المعروضة من الطاقة، فمن دون ذلك قد تواجه الولايات المتحدة تهديدًا جديًا لأمنها القومي».

تبنت إدارتا الرئيسـين الأميركيين بوش وأوباما هـدف تحقيق أمن الطاقة الأميركيـة اعتمادًا على شـقين: الأول داخلي يركز على الاسـتثمار في الطاقة البديلة المتجددة، والتنقيب عـن النفط والغاز الطبيعي أميركيًا. والثاني خارجي يركز على تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة خارجيًا عمومًا ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وتنويع مصادر الطاقة الأميركية، وتأمين مصادر الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة وطرق إمداداتها.

تواجه كثير من مناطق الطاقة التقليدية ذات الوفرة النفطية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأميركية في تلبية حاجاتهـا المتزايدة من الطاقة، من منطقة الخليج العربي، مرورًا بمنطقة حوض بحر قزوين التي ينظر إليها المسـؤولون الأميركيون على أنهـا منطقة واعدة وخليج عربي جديد، وصـولًا إلى نيجيريا وأنغولا اللتين تُعدّان المصدرين الأكثر استعدادًا للمستقبل في أفريقيا تحديات جمة تؤثر في إمداداتها من الطاقة إلى السـوق العالمية، وبالتبعية إلى الولايات المتحدة الأميركية. وتتنوع تلك التحديات بين تحديات سياسـية تتمثل بوجود أنظمة حكم غير ديمقراطية تُفاوض الولايات المتحدة على النفط مقابل الحفاظ على أنظمتها السـلطوية في تحدٍّ واضح للقيم والمبادئ الأميركية في الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة إلى التعاون مع تلـك الأنظمة من أجل مصالحها، ما يجرّها إلى الصراعات السياسـية التي تشهدها تلك الدول، ويجعل شـعوب تلك الدول تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها سندًا جشـعًا للدكتاتورية، لا حاملة لواء الديمقراطية وحقوق الإنسان عالميًا. وهناك تحديات أمنيـة تتمثل في الصراع في شـأن الحدود، فكثير من

الدول ذات الوفرة النفطية بينها وبين دول الجوار صراعات في شأن الحدود. فليس هناك اتفاق على الحدود المرسومة، إلى جانب الحركات الانفصالية والصراعات الإثنية.

دفع تولي مسؤولين ذوي صلات قوية بكبرى شركات الطاقة الأميركية بإدارة الرئيس بوش (الابن) الإدارة إلى إعطاء أهمية للبعد الخارجي في أمن الطاقة الأميركي. الأمر الذي يظهر تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية خلال فترتَيْ بوش؛ إذ مزجت سياسات الطاقة لإدارته بين القوة العسكرية في الحرب على الإرهاب وأمن الطاقة بتأمين مصادر الطاقة الخارجية وإمداداتها. وباسم الأمن القومي استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية لتأمين حرية الوصول إلى مصادر الطاقة الخارجية عمومًا، والنفط على وجه الخصوص، ولحماية الموردين الرئيسيين سواء من ثورات داخلية أم من هجوم خارجي. ونتيجة ذلك عملت الولايات المتحدة بقوة على زيادة مساعداتها العسكرية إلى أصدقائها منتجي الطاقة، ولا سيما في منطقة الخليج العربي، خصوصًا المملكة العربية السعودية، وأرسلت قوات قتال إلى المناطق ذات الوفرة في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها في تلبية حاجاتها الآنية والمستقبلية من الطاقة، وعملت بقوة على زيادة مساعداتها العسكرية للدول المنتجة.

يكلف نشر القوات الأميركية في المناطق ذات الوفرة في مصادر الطاقة آلاف الأرواح الأميركية ومليارات الدولارات، ما يسبب استنزافًا كبيرًا في موارد الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ولا سيما إذا وضعنا في الاعتبار العجز في الميزانية الفدرالية، والحاجة المُلحّة إلى كبح جماح الإنفاق الحكومي، والحديث عن خفض ميزانية الدفاع والإنفاق العسكري الذي يواكبه تصاعد الحديث داخل إدارة أوباما عن أن زيادة الإنفاق العسكري الأميركي والتحركات الأميركية خارجيًا تؤثر في الإنفاق الأميركي على الصحة والبِنَى التحتية والتعليم التي هي المصدر الرئيس والأساس للقوة الأميركية خارجيًا.

إلى جانب استخدام إدارة بوش القوة العسكرية باعتبارها إحدى أدوات السياسة الخارجية الأميركية لضمان أمن الدول المنتجة للطاقة، وكذا المنشآت

وإمدادات الطاقة إلى السوق العالمية عمومًا، والأسواق الأميركية خصوصًا؛ فإنها تبنت سياسة خارجية ناشطة هدفت بصورة رئيسة إلى التوجه نحو مناطق جديدة ذات وفرة في مصادر الطاقة كبديل من المناطق التقليدية مثل منطقة الخليج العربي التي كانت تعتمد عليها الولايات المتحدة، لكثرة المشاكل التي تواجه تلك المنطقة، وارتفاع تكلفة الاعتماد الأميركي على الطاقة المستخرجة منها. لذا توجّهت الولايات المتحدة إلى الدول الأفريقية ذات الوفرة من الاحتياطيات النفطية، وإلى منطقة بحر قزوين أيضًا. وقامت بتقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية إلى الدول المنتجة الطاقة، مع نشاط دبلوماسي لحل النزاعات والصراعات في هذه الدول التي من شأنها تهديد إنتاجها من الطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة والدول المستهلكة الطاقة بصورة رئيسة.

في ظل صعوبة استقلالية الطاقة الأميركية واستحالتها، وتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة؛ اقترح كثيرون أن تستمر الولايات المتحدة في استيراد الطاقة من الخارج، لكن بشروط أميركية ترفض أي شروط أخرى في شكل التزامات دبلوماسية كانت أم أمنية. وأن تكون سياسات الطاقة الأميركية مقيّدة بالقيم والمبادئ الأميركية في ضوء المصالح الأميركية طويلة الأمد التي تقوم على رفض التضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعامل مع الأنظمة الاستبدادية.

في حقيقة الأمر، هذه المطالب مثالية إلى أبعد حد، حيث لا تستطيع الولايات المتحدة التضحية بمصالحها المتمثلة في استيراد النفط الخارجي من دول بعينها لأن أنظمتها سلطوية تنتهك حقوق الإنسان، أو أنها ستضغط على الأنظمة التي تستورد منها الطاقة لاحترام حقوق الإنسان وتبنّي القيم الديمقراطية، نظرًا إلى تدخل قوى وجماعات مؤثرة داخل الولايات المتحدة في عملية صنع القرار الأميركي - المعقّد والمتشابك عند صوغه - خصوصًا اللوبي النفطي والمركب الصناعي العسكري اللذين تتلاقى مصالحهما في استمرارية التعاون الأميركي مع تلك الدول، واستمرار الاعتماد الأميركي على النفط المستورد خارجيًا. فضلًا عن مثالية إعلاء الولايات المتحدة قيم الديمقراطية

وحقوق الإنسان والتضحية بأمن الطاقة الوطني الذي سيؤثر في الداخل الأميركي وقوّة أميركا الاقتصادية، خصوصًا في ظل التنافس الدولي بين القوى الدولية الصاعدة - وفي مقدمها الصين - للسيطرة على مصادر الطاقة خارجيًا من أجل ثورتها الاقتصادية والتنموية التي تُمكّنها من القيام بدور فاعل ومؤثر في المسرح الدولي، ومنافسة الولايات المتحدة على المكانة والدور عالميًا.

إن الحديث الأميركي عن توافر احتياطيات ضخمة من النفط الصخري والغاز الصخري، واستخراج النفط الأميركي لن يترك أثرًا يُذكر في السوق العالمية، لأن احتياطي النفط الأميركي لا يتجاوز 3 في المئة من إجمالي الاحتياطي العالمي، في حين يستهلك الأميركيون نحو 25 في المئة من النفط العالمي، ويعتمدون على أكثر من 65 في المئة من الطاقة من النفط الخارجي. لذا من الصعوبة أن تعتمد الولايات المتحدة على نفسها في توفير النفط. وفي حال نضوب النفط الأميركي فإن الولايات المتحدة ستتجه مرة أخرى إلى الخارج لتلبية حاجاتها من الطاقة. فالتنقيب عن الطاقة لا يمثل خيارًا لحل أزمة الطاقة الأميركية على المدى الطويل، لكنه قد يكون حلًا ناجحًا على المدى القصير. وفي ظل صعوبة تعويض الحاجات النفطية الأميركية من مصادر داخلية أميركية، وتنامي الرغبة في تقليل الاعتماد على الطاقة الخارجية لارتفاع تكلفتها أميركيًا؛ فإن الحل يتمثل في خفض الاستهلاك الأميركي من النفط المستورد من الخارج، وهنا تُطرح استراتيجية من أربعة عناصر رئيسة تتمثل في: تحسين كفاية وقود المركبات المتوافرة في الأسواق الأميركية، وإدخال وقود غير نفطي (خصوصًا الإيثانول) للمحرّكات الموجودة، وإدخال أشكال جديدة ومحسّنة لتسيير السيارات، خصوصًا المحركات الهجينة والخلايا التي تعمل بقدرة الهيدروجين، وأخيرًا الاستخدام الواسع للنقل الجماعي.

لم يكن الاهتمام الأميركي بتنوّع إمدادات الولايات المتحدة من الطاقة هو الهدف الوحيد للتوجه الأميركي إلى منطقة بحر قزوين، حيث هدفت واشنطن من وجودها هناك بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 إلى السعي لاحتواء القوى ذات النفوذ الإقليمي في المنطقة، فنجدها قامت

بمحاولات عدة تهدف إلى إيجاد علاقات تعاون ومصالح مشـــتركة مع روسيا تهدف من ورائها إلى تحجيم دور هذه الأخيرة والحد من دعم علاقاتها مع باقي الدول المُطلّة على بحر قزوين والمســتقلة حديثًا عن الاتحاد السوفياتي، حيث تأتي فكرة إنشـــاء خط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين عبر تركيا بعيدًا عن روســيا بنتائج عــدة أهمها محاولة إضعاف هيمنة روســيا وسيطرتها على هذه المنطقة التي كانت جزءًا منها لمدة طويلة، والغنية بمواردها النفطية، ما يترتب عنه رفع يد روســيا عن احتــكارات النفط. إضافة إلى هدف تعزيز أمــن الطاقة للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها واســتقلال طاقة دول بحر قزوين بضمان التدفق الحر للنفط والغاز القزويني إلى الأســواق العالمية؛ هدفت الولايات المتحدة مــن وجودها في بحر قزوين إلى تدعيم اســتقلالية وازدهار دول بحر قزوين الجديدة التي اســتقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتشجيع الإصلاح السياســي والاقتصادي في الدول المستقلة. والتخفيف من حدة الصراعات الإقليمية من خلال بناء الروابط الاقتصادية بين الدول الجديدة في منطقة بحر قزوين، وتعزيز الفرص التجارية للولايات المتحدة والشــركات النفطية الأميركية في منطقة بحر قزوين.

شـــهدت الأعوام الأخيرة تراجعًا للدور الأميركي فــي منطقة بحر قزوين، لذا على الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة أوباما إعادة النفوذ الأميركي في بحر قزوين بتبني سياســات جديدة في المنطقة تعترف بالوجود الروسي والمصالح الصينية التاريخية والاســتراتيجية فــي المنطقة، والتركيز فــي المديين الطويل والمتوسط على حل المشــكلات التي تمر بها دول المنطقة من خلال التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين القــوى الفاعلة في المنطقة، مع التركيز في المدى الطويل على تعزيــز جهد التحول والانتقال السياســي والاقتصــادي في دول المنطقة. فالولايــات المتحدة تتمكن من تحقيق الكثير فــي منطقة بحر قزوين من خلال التركيز والاعتماد على الإصلاح العسكري وبناء القدرات العسكرية لدول بحر قزوين أكثر من الاعتماد على تشكيل وتكوين التحالفات العسكرية.

على الرغــم من تفاوت التقديــرات المتعلقة بالمخــزون النفطي في بحر

قزوين، فإن المنطقة تعاني مشـكلات سياسـية جمة تعوّق فعليًا عملية توصيل نفط وغـاز قزوين إلى الأسـواق العالميـة، تبدأ تلك المشـكلات بعدم اتفاق دوله الخمس على تحديد المفهوم القانوني لاقتسـام ثـروات البحر، ما يجعل المنطقة - على الرغم من غِناها النفطي - متراجعة عن مناطق نفطية أخرى تلقى قبولًا عالميًا للتعامل معها مثل فنزويلا وبحر الشـمال. وتنتهي هذه المشكلات بالنزاعـات العرقية والسياسـية بين الشـعوب المطلة عليه مـن جهة، وكذلك بالتدخلات الدولية ذات المصالح الاسـتراتيجية النفطيـة من جهة أخرى. لذا، فإن فرضية أن تحل منطقة بحر قزوين - التي تحدّث عنها عدد من المسـؤولين الأميركيين خلال فترة بوش (الابـن) على أنها خليجٌ ثانٍ - محل منطقة الخليج العربي بالنسـبة إلى الولايات المتحدة فرضية غير صحيحة، ويصعب تحقيقها لعدد من الأسـباب التي يأتي في مقدمها: اسـتقرار الوضع القانوني في منطقة الخليج قياسًا إلى منطقة حوض بحر قزوين، وسهولة نقل الإنتاج الخليجي من مصادر الطاقة (الإنتاج) إلى السوق الدولية قياسًا إلى منطقة بحر قزوين المغلقة، وارتفاع تكلفة استخراج النفط من منطقة بحر قزوين مقارنة بتكلفة استخراجه من منطقة الخليج العربي، وتعدد الجهد الذي تبذله الدول الخليجية لتحسين وضعها الاستراتيجي في أسواق الطاقة العالمية؛ حيث تسعى جاهدة إلى تحسين الأجواء الاستثمارية بمجال الطاقة، وفتح بعض قطاعاته أمام الاستثمارات الخارجية.

على الرغم من تفاوت التقديرات في شـأن احتياطيـات الطاقة في منطقة بحر قزوين تفاوتًا كبيرًا لاختلاف المصادر المقدّرة؛ فإن الكثير من تلك الأرقام توضح صعوبة توقع وجود منافسـة بين المنطقتين في سـوق الطاقة العالمية. وهذا يعني أن الولايات المتحـدة لا تهتم الاهتمام الكافـي بزيادة الإنتاج من منطقة بحر قزوين باعتبارها وسـيلة لتقليل وجودها الأمني المكلف في منطقة الخليج، وأن أي التزامـات أمنية في منطقة بحر قزويـن للحصول على النفط بمنزلة إضافـة لا بديلًا من التزاماتها تجاه دول الخليـج العربي التي تُمثل ثقلًا مهمًا جدًا في سـوق الطاقة العالمية، على الرغم من المحاولات السياسية وفي أحيان أخرى الاقتصادية المطالبة بتحييد هذا الثقل الذي يعني أن منطقة الخليج العربي سـتكون المورد الرئيس للنفط إلى الولايات المتحدة والسوق العالمية

طوال عقود القرن الحالي على مستويي الإنتاج والاحتياطي العالمي، وأن أمن الطاقة الأميركي بات أكثر ارتباطًا بمنطقة الخليج وليس بعيدًا عنها كما كان يُتوقَّع داخل الولايات المتحدة وخارجها. لذا فإن الحديث عن خليج عربي آخر في منطقة بحر قزوين ليس إلا فرضية غير صحيحة.

خلاصة القول، كان تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية أكثر وضوحًا في إدارتي بوش منها من الإدارة الأولى للرئيس أوباما، حيث غاب تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية لأربعة أسباب:

- السبب الأول: معارضة أوباما سياسات بوش الخارجية والتدخلات العسكرية خارجيًا، خصوصًا الحرب الأميركية على العراق التي اعتبرها «حربًا اختيارية» لا «حرب ضرورة»، وكان لها تأثير كبير في الوضع الاقتصادي والمالي الأميركي؛ لذا دعا أوباما إلى سحب القوات الأميركية من العراق وأفغانستان منذ اليوم الأول له في البيت الأبيض.

- السبب الثاني: خلال فترة أوباما الأولى (2008-2012) لم يحدث أن تعرضت مصادر وإمدادات الطاقة الأميركية الخارجية لأي تهديد يفرض على الإدارة الأميركية التدخل لحمايتها.

- السبب الثالث: تركيز إدارة أوباما على الشق الداخلي لأمن الطاقة الأميركي، بزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في داخل الأراضي والسواحل الأميركية. وفي حقيقة الأمر؛ حققت إدارته نجاحات في هذا الشأن، ليتراجع تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، مع تقليل الاعتماد الأميركي على الطاقة المستوردة خارجيًا لتزايد إنتاج الولايات المتحدة واحتياطاتها من الغاز الصخري والنفط الصخري خلال العقود المقبلة، بحسب توقعات تقرير آفاق الطاقة حتى عام 2030.

- السبب الرابع: اعتماد إدارة أوباما في تحقيق أمن الطاقة الأميركية خارجيًا على تحركات سلفه بوش، حيث لم يَسْعَ أوباما إلى زيادتها، لكن إدارته استفادت من تحركات إدارة بوش الخارجية خلال فترتيها لتحقيق أمن الطاقة الأميركي.

المراجع

1- العربية

كتب

إبراهيم، إيمـــان محمود. **الصـــراع الإقليمي والدولي حول بتـــرول منطقة بحر قزوين**. القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006. (سلسلة الكتب الجديدة)

باكير، علي حسين. **دبلوماســية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات: التنافس الجيو - استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة**. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

برنامج الأمم المتحـــدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنســـانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنســـان في البلدان العربية**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

بيضون، أحمد [وآخ.]. **العرب والعالم بعد 11 أيلول/ ســبتمبر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 23)

التســـلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب الســـنوي 2007. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007/ 2008. القاهرة: مركز البحوث الأفريقي، 2008.

التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي. [القاهرة]: المركز المصري للدراسات السياسية والتنموية؛ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2002.

ثابت، أحمد وخليل العناني. العرب والنزعة الإمبراطورية الأميركية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.

جليلي، محمد رضا وتيري كيليز. جيو - سياسية آسيا الوسطى. القاهرة: منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2002.

درويش، فوزي. التنافس الدولي على الطاقة في قزوين. القاهرة: مطابع غباشي، 2004.

رتليدج، أيان. العطش إلى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟. ترجمة مازن الجندلي. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.

عبد الظاهر، محمود سعيد. الصراع في بحر قزوين: الدوافع والأبعاد. أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002.

العناني، خليل. العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية. أبو ظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 2003.

كلير، مايكل. دم ونفط: أميركا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟. ترجمة أحمد رمو. بيروت: دار الساقي، 2011.

مرعي، نجلاء. النفط والدماء: الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا (السودان نموذجا). القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012.

مرقص، سمير. الإمبراطورية الأميركية: ثلاثية الثورة - الدين - القوة: من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر. القاهرة: مكتبة الشروق، 2003.

مكنمارا، روبرت. جوهر الأمن. ترجمة يوسف شاهين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

ميتكيس، هدى (محرر). **العلاقات الآسيوية - الآسيوية**. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

ميتكيس، هدى، وصدقي عابدين (محرران). **قضايا الأمن في آسيا**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية، 2004.

دوريات

أبو زيد، أحمد محمد. «كينث والتز: خمسون عامًا من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد 27، صيف 2010.

________. «نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد 36، خريف 2012.

أحمد، صافيناز محمد. «ثروات بحر قزوين... تنافس دولي في وسط آسيا.» **السياسة الدولية**: العدد 159، كانون الثاني/ يناير 2005.

إسماعيل، عصام. «هيمنة الشركات الأميركية في حوض قزوين.» **شؤون الأوسط**: العدد 109، شتاء 2003.

أمين، خديجة عرفة محمد. «مفهوم أمن الطاقة.» **سلسلة مفاهيم**: العدد 50، أيار/ مايو 2008.

بالا، جانك. «تركيا ومشاريع الطاقة في بحر قزوين.» **شؤون الأوسط**: العدد 109، شتاء 2003.

بن عنتر، عبد النور. «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.» **السياسة الدولية**: العدد 160، نيسان/ أبريل 2005.

بولاك، كينث. «الولايات المتحدة واســتراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط... رؤية أمريكية.» **السياسة الدولية**: العدد 175، كانون الثاني/ يناير 2009.

ثابت، أحمد. «الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد 11 سبتمبر.» **أوراق أسيوية**: العدد 45، آب/ أغسطس 2002.

جليلــي، محمد رضا وتييــري كيلنر. «أنابيــب النفط وخطوط نقله.» **شــؤون الأوسط**: العدد 109، شتاء 2003.

الحربي، ســليمان عبد الله. «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر).» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد 19، صيف 2008.

حســن، حمدي عبد الرحمن. «إدارة بوش وعسكرة السياســة الأمريكية تجاه أفريقيا.» **السياسة الدولية**: العدد 173، يوليو/ يوليو 2008.

ـــــــ. «التنافس الدولي في القرن الأفريقي.» **السياســة الدولية**: العدد 177، تموز/ يوليو 2009.

ـــــــ. «العلاقــات الصينيــة - الأفريقيــة: شــراكة أم هيمنة؟.» **كراســات استراتيجية**: المجلد 17، العدد 172، شباط/ فبراير 2007.

الحماقي، يُمن. «النفــط والتنافس الدولي في أفريقيا.» **آفاق أفريقية**: العدد 33، صيف 2009.

حمودة، عمرو كمال. «النفط في السياسة الخارجية الأميركية.» **السياسة الدولية**: العدد 164، نيسان/ أبريل 2006.

خدوري، وليــد. «البتــرول الصخري وفرص الاســتقلال الطاقــي للولايات المتحدة الأمريكية.» **المســتقبل العربي**: الســنة 35، العدد 408، شباط/ فبراير 2013.

______. «حلقة نقاشية: العرب ومستقبل النفط.» **المستقبل العربي**: السنة 35، العدد 410، نيسان/ أبريل 2013.

دوبريانسكي، بولا. «طاقة نظيفة للمستقبل: حلول تستخدم الطاقة النظيفة.» **سلسلة مواقف اقتصادية**: تموز/ يوليو 2006.

دياب، محمد. «الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز.» **شؤون الأوسط**: العدد 105، شتاء 2002.

زاده، بيروز مجتهد. «النظام القانوني لحوض قزوين.» **شؤون الأوسط**: العدد 109، شتاء 2003.

سالم، علاء. «الخليج العربي وبحر قزوين: أبعاد صراع المكانة داخل سوق الطاقة العالمي.» **مجلة الدراسات الدبلوماسية**: العدد 19، 2004.

سايمونز، بول. «أمن الطاقة كشراكة عالمية: حلول تستخدم الطاقة النظيفة.» **سلسلة مواقف اقتصادية**: تموز/ يوليو 2006.

ستراكة، نيكول. «الجهاد الاقتصادي: تحدٍّ أمني لإمدادات الطاقة العالمية.» **نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب**: العدد 6، تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

طاهر، أحمد. «استغلال ثروات بحر قزوين: الفرص والمعوقات.» **السياسة الدولية**: العدد 180، نيسان/ أبريل 2010.

طلعت، عبد المنعم. «القيادة الأمريكية في إفريقيا... الأبعاد والتداعيات.» **السياسة الدولية**: العدد 179، كانون الثاني/ يناير 2010.

العاني، مصطفى. «إطلالة على المخاطر والتهديدات التي تواجهها عمليات شركات النفط في الدول النامية.» **نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب**: العدد 6، تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

عبد الحميد، خالد أحمد. «المحدد النفطي في السياسة الأميركية تجاه القارة الأفريقية.» آفاق إفريقية: العدد 26، خريف 2007.

عبد العاطي، عمرو. «أمن الطاقة... تكلفة عسكرية متصاعدة.» السياسة الدولية: العدد 180، نيسان/ أبريل 2010.

ــــــ. «تحسين الصورة الأميركية عربيًا مهمة الإدارة الأميركية الجديدة.» مجلة آراء حول الخليج: العدد 53، شباط/ فبراير 2009.

ــــــ. «الصورة الأميركية عربيًا.. بين نجاحات وإخفاقات الدبلوماسية العامة.» مجلة آراء حول الخليج: العدد 42، آذار/ مارس 2008.

ــــــ. «الولايات المتحدة ومأزق البحث عن طاقة بديلة.» السياسة الدولية: العدد 175، كانون الثاني/ يناير 2009.

علي، خالد حنفي. «موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة.» السياسة الدولية: العدد 153، تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

ــــــ. «الشركات العالمية. لعبة الصراع على الموارد في أفريقيا.» السياسة الدولية، العدد 169، تموز/ يوليو 2007.

عمار، دينا. «شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين. مسارات متنافسة.» السياسة الدولية: العدد 180، نيسان/ أبريل 2010.

العناني، خليل. «دور النفط في الأزمة العراقية - الأمريكية.» السياسة الدولية: العدد 151، كانون الثاني/ يناير 2003.

ــــــ. «اللوبي النفطي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير.» السياسة الدولية: العدد 164، نيسان/ أبريل 2006.

عنتر، محمد صابر. «التنافس الدولي على أفريقيا ودور الصين.» آفاق أفريقية: العدد 30، خريف 2008.

عوض، هدى. «الصين وتأمين الطاقة.» **السياسة الدولية**: العدد 164، نيسان/ أبريل 2006.

كشك، أشرف محمد. «ارتفاع أسعار النفط واقتصادات دول الخليج.» **السياسة الدولية**: العدد 162، تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

الكواري، علي خليفة. «استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها.» **المستقبل العربي**: السنة 12، العدد 127، كانون الأول/ ديسمبر 1989.

ليغاري، فيريال. «شبكة خطوط أنابيب الطاقة الخليجية - الآسيوية المقترحة: الدلالات الأمنية.» **نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب**: العدد 6، تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

محمد، عبد الله يوسف سهر. «دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق.» **السياسة الدولية**: العدد 170، تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

محمود، أحمد إبراهيم. «أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا.» **ملف الأهرام الاستراتيجي**: العدد 147، آذار/ مارس 2007.

______. «أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه أفريقيا.» **آفاق أفريقية**: العدد 27، شتاء 2008.

______. «العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: العدد 154، تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

«مشروع خط أنابيب النفط عبر الجزيرة العربية.» **نشرة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب**: العدد 6، تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

نوار، إبراهيم. «تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق.» **السياسة الدولية**: العدد 164، نيسان/ أبريل 2006.

رسائل جامعية

أمين، خديجة عرفة محمد. «أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012).

مرعي، نجلاء محمد. «تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا بعد أحداث سبتمبر 2001: دراسة حالة السودان.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011)

2- الأجنبية

Books

African Oil: A Priority for U. S. National Security and African Development. Washington: Institute for Advanced Strategic & Political Studies symposium, January 2002.

Bahgat, Gawdat. *American Oil Diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea.* Gainesville, Florida: University Press of Florida, 2003.

Baylis, John, Patricia Owens and Steve Smith (ed.). *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, 2nd ed. New York: Oxford University Press, 2001.

Bellamy, Alex J. [et al.] (eds.). *Security and the War on Terror*. London; New York: Routledge, 2008.

BP. *BP Energy Outlook 2030*. London: BP, 2013.

——. *BP Statistical Review of World Energy 2013*. London: BP, 2013.

Buzan, Barry. *People, State and Fear: An Agenda for International Security Studies in The Post - Cold War Era.* 2nd ed. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1991.

—— and Lenne Hansen. *The Evolution of International Security Studies*. New York: Cambridge University, 2004.

Chufrin, Gennady (ed.). *The Security of the Caspian Sea Region.* New York: Oxford University Press, 2001.

Cordesman, Anthony. *The Myth and Reality of Energy Independence*. Washington, D. C: Center for Strategic and International Studies, 2013.

Crane, Keith [et al.]. *Imported Oil and U. S. National Security*. Santa Monica, CA: RAND Infrastructure, Safety and Environment: RAND National Security Research Division, 2009.

Elman, Colin and Miriam Fendius Elman (eds.). *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 2003. (BCSIA Studies in International Security)

Genest, Marc A. *Conflict and Cooperation: Evolving Theories of International Relation*. 2nd ed. Belmont, CA: Thomson/Wadsworth, 2004.

Goldstein, Joshua S. and Jon C. Pevehouse. *International Relations*. New York: Longman, 2007.

International Energy Agency. *World Energy Outlook 2010*. Paris: OECD/IEA, 2010.

Kegley, Charles W. and Eugene R. Wittkopf. *World Politics: Trend and Transformation*. New York: [Wadsworth Pub Co], 1999.

Keohane, Robert. *After Hegemony: Cooperation and Disorder in the World Political Economy*. New Jersey: Princeton University Press, 1984.

Morgenthau, Hans. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 5th ed., rev. New York: Alfred Knopf, 1978.

Organization of the Petroleum Exporting Countries. *World Oil Outlook 2010*. Vienna: OPEC, 2010.

Reus-Smit, Christian and Duncan Snidal. *The Oxford Handbook of International Relations*. New York: Oxford University Press, 2008.

Rourke, John. *International Politics on the World Stage*. Boston: McGraw-Hill, 1998.

SIPRI Yearbook 2007: Armaments, Disarmament and International Security. New York: Oxford University Press, 2007.

U. S. Energy Information Administration. *International Energy Outlook 2013*. Washington DC: EIA, 2013.

——. *International Energy Outlook 2010*. Washington DC: EIA, July 2010.

——. *International Energy Outlook 2007*. Washington DC: EIA, 2007.

United Nation Development Program (UNDP). *Human Development Report 1994: New Dimension of Human Security*. New York: UNDP, 1994.

Waltz, Kenneth. *Theory of International Politics*. Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co., 1979.

World Bank Group. *Energy Security Issues*. Moscow; Washington DC: World Bank Group, 2005.

Periodicals

Alhajji, A. F. «What is Energy Security: Definition and Concept (3/5).» *Middle East Economic Survey*: vol. L, [no. 32], November 2007.

Brown, Marilyn A. [et al.]. «Assessing U. S. Energy Policy.» *Daedalus*: vol. 135, no. 3, Summer 2006.

Buzan, Barry. «Rethinking Security after the Cold War.» *Cooperation and Conflict*: vol. 32, no. 1, March 1997.

Daojiong, Zha. «China's Energy Security: Domestic and International Issues.» *Survival*: vol. 48, no. 1, Spring 2006.

Haass, Richard N. «The Age of Nonpolarity: What Will Follow U. S. Dominance.» *Foreign Affairs*: vol. 87, no.3, May/June 2008.

Indyk, Martin. «Back to Bazaar.» *Foreign Affairs*: vol. 81, no. 1, Jan-Feb 2002.

Kalicki, Jan H. «RX for Oil Addiction: The Middle East and Energy Security.» *Middle East Policy*: vol. XIV, no. 1, Spring 2007.

Klare, Michael and Daniel Valman. «The African «Oil Rush» and US National Security.» *The Third World Quarterly*: vol. 27, Issue 4, May 2006.

Laruelle, Marlène and Sébastien Peyrouse. «The Militarization of the Caspian Sea: «Great Games» and «Small Games» over the Caspian Fleets.» *China and Eurasia Forum Quarterly*: vol. 7, no. 2, 2009.

Lee, Yusin. «Toward a New International Regime for the Caspian Sea.» *Problems of Post- Communism*: vol. 52, Issue 3, May-June 2005.

Levi, Michael. «America's Energy Opportunity: How to Harness the New Sources of U. S. Power.» *Foreign Affairs*: vol. 92, no. 3, May/June 2013.

Manning, Robert A. «The Myth of the Caspian Great Game and the «New Persian Gulf.» *The Brown Journal of World Affairs*: vol. 7, Issue 2, Summer/Fall 2000.

Ndumbe, J. Anyu. «West African Oil, U. S. Energy Policy, and Africa's Development Strategies.» *Mediterranean Quarterly*: vol. 15, no. 1, Winter 2004.

Oktav, Özden Zeynep. «American Policies towards the Caspian Sea and the Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline.» *Perceptions*: Spring 2005.

Raphael, Sam and Doug Stokes. «Globalizing West African Oil: US 'Energy Security' and the Global Economy.» *International Affairs*: vol. 87, no. 4, 2011.

Rice, Condoleezza. «Campaign 2000: Promoting the National Interest.» *Foreign Affairs*: vol. 79, no. 1, January/February 2000.

Tsereteli, Mamuka. «Connecting Caspian Gas to Europe: No Large Scale Infrastructure Development in Near Future.» *Turkish Policy Quarterly*: vol. 9, no. 2, 2009.

Ullman, Richard. «Redefining Security.» *International Security*: vol. 8, no.1, Summer 1983.

Verleger, Philip K. «Forty Years of Folly: The Failure of U. S. Energy Policy.» *The International Economy*: Winter 2011.

Volman, Daniel. «The Bush Administration and African Oil: The Security Implications of U. S. Energy Policy.» *Review of African Political Economy*: vol. 30, no. 98, December 2003.

Western, Jon and Joshua S. Goldstein. «Humanitarian Intervention Comes of Age: Lessons from Somalia to Libya.» *Foreign Affairs*: vol. 90, Issue 6, November/December 2011.

Yergin, Daniel. «Ensuring Energy Security.» *Foreign Affairs*: vol. 85, Issue 2, March/April 2006

Zweig, David and Bi Jianhai. «China's Global Hunt for Energy.» *Foreign Affairs*: vol. 84, no. 5, September - October 2005.

Documents

National Energy Policy. «Report of the National Energy Policy Development Group.» Washington DC, May 2001.

The White House. «Blueprint for a Secure Energy Future: Progress Report.» Washington DC, March 2012.

——. «National Security Strategy of Engagement and Enlargement.» Washington DC, February 1995.

——. «The National Security Strategy of the United States of America.» Washington DC, May 2010.

——. «The National Security Strategy of the United States of America.» Washington DC, March 2006.

——. «The National Security Strategy of the United States of America.» Washington DC, September 2002.

Thesis

Mammadov, Ilgar «Geopolitics of Energy in the Caspian Sea Region Azerbaijan's Challenges.» (Tufts University, The Fletcher School, Master of Arts Thesis, 2009).

Reports and Research Papers

Acharya, Amitav. «The Periphery as the Core: The Third World and Security Studies.» Paper Prepared for Presentation at: *Strategies in Conflict: Critical Approaches to Security Centre for International and Strategic Studies*. Convened by the Centre for International and Strategic Studies, Toronto, York University, March 1995.

«Advanced Energy Initiative.» National Economic Council: February 2006.

«African Oil: A Priority for U. S. National Security and African Development.» Institute for Advanced Strategic & Political Studies symposium: January 2002.

Amineh, Mehdi Parvizi. «Caspian Energy: A viable alternative to the Persian Gulf?» European Institute for Asian Studies (EIAS): November 2003.

Bilmes, Linda J. «The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan: How Wartime Spending Decisions Will Constrain Future National Security Budgets.» Harvard Kennedy School, John F. Kennedy School of Government, Faculty Research Working Paper Series RWP 13-006, March 2013.

«Black Sea and Caspian Sea Symposium II, Contanta, Romania.» National Defense Intelligence College: 21-22/5/200.

Dancs, Anita, Mary Orisich and Suzanne Smith. «The Military Cost of Securing Energy.» Massachusetts, National Priorities Project, October 2008.

Horsnell, Paul. «The Probability of Oil Mark Disruption: With an Emphasis on the Middle East.» Rice University, James Baker Institution for Public Policy, May 2000.

Kirshner, Jonathan. «Political Economy in Security Studies after the Cold War.» Cornell University Peace Studies Program. Occasional Paper 20, April 1997.

O'Hanlon, Michael E. «Right-Sizing Defense Cuts Budget.» Washington DC, Brookings Institution, 17/1/2013.

Sandalow, David. «Ending Oil Dependence Protecting National Security, the Environment and the Economy.» Brookings Institution, 2008.

Van der Linde, Coby. «Energy in Changing World: Inaugural Lecture.» Netherland: Institution of International Relation, December 2005. (Clingendael Energy Papers; 11)

فهرس عام

-أ-

آبار النفط: 78

آسيا: 117، 152، 155، 166-167، 183

أبي زيد، جون: 123

الاتحاد الأوروبي: 55

الاتحاد السوفياتي: 32، 34، 121، 141-143، 149، 154، 157، 159، 163-164، 172، 175، 190

اتفاقية تركمانبشي (2007): 154

الاجتياح السوفياتي لأفغانستان (1979): 60

الاحتباس الحراري: 94

احتياطيات الطاقة: 21

الاحتياطيات النفطية: 16، 80، 91-93، 96، 141، 144-145، 149، 155، 169، 188-189

الابتزاز السياسي: 98

الإدارة الأميركية: 15، 18، 23-24، 42، 67-68، 82، 84-86، 89-90، 94-95، 110، 114، 123-124، 128، 134-135، 179، 184-185

إدارة معلومات الطاقة الأميركية: 69، 71، 95، 127، 144، 146، 177

أذربيجان: 86، 143، 141-149، 156، 161، 163، 167-168، 170-174، 178

أرمينيا: 150، 174

الإرهــاب: 15، 26، 42-43، 117-118، 121، 136-137، 169، 173

الأزمات الاقتصادية: 46

أزمات الطاقة: 46

أزمات النفط: 94

أزمة حظر النفط العربي (1973): 11-12، 23، 38، 44، 52، 57، 67، 79، 89، 100، 151، 175

أزمة دارفور: 135

الأزمة الليبية: 92

الأزمة الليبيرية: 135

الأزمة النووية الإيرانية: 127

إسبانيا: 171

اســتثمارات الطاقة: 12، 15، 18، 21، 24، 50-52، 55، 67، 91، 107، 109، 111، 174-175، 177، 181، 186

الاستثمارات النفطية: 79

استراتيجيات الأمن القومي: 45، 59

استراتيجيات الطاقة: 56

استراتيجية الأمن القومي الأميركي: 12، 24، 59

الاستراتيجية العسكرية الأميركية: 12

الاســتهلاك الأميركي للطاقة: 67، 74-75، 82، 84، 94-95، 104، 189

الاســتهلاك الأميركي للنفط: 82-83، 96، 97، 103

الاستهلاك الصيني للطاقة: 75، 156

استهلاك الطاقة: 82، 112

الاســتهلاك العالمي للطاقــة: 11، 57، 69، 71-74، 185

الاستهلاك العالمي للنفط: 104

الاســتهلاك المحلي للطاقــة: 11، 24، 55، 73-74

الاستهلاك الهندي للطاقة: 75

استيراد الطاقة: 69

إسرائيل: 79

الأسطول البحري السوفياتي: 163

أســعار الطاقة: 46-49، 53، 76، 79، 95، 118-119

أسعار النفط: 52، 76-77، 93، 105، 108-109

الإضرابات العمالية: 108

إعادة إعمار العراق: 86

إعصار ريتا: 92

إعصار كاترينا: 92، 108

إعلان الجهاد ضد الاحتــلال الأميركي لشبه الجزيرة العربية: 78

أفريقيـــا: 61، 82، 99، 106، 117-118، 127-130، 133، 183

أفغانستان: 17-18، 43-44، 78، 86، 106، 119، 121-122، 136-137، 166-167، 169، 172، 192

الاقتصاد الأميركي: 43، 47، 69، 76-77، 90، 94، 97-99، 103، 105، 109، 111، 117-118، 126-127، 185

الاقتصاد العالمـــي: 14، 43، 47، 69، 76، 99، 117، 183

الاقتصاد الغربي: 43

الإمـــارات العربية المتحـــدة: 80-81، 108، 125،115، 178

إمدادات الطاقة: 11-14، 16، 23-24، 31، 47، 51، 53، 57، 58-63، 67، 77، 98، 105، 113، 115، 117، 120، 133، 161، 175، 179، 181، 183-184، 188، 192

إمدادات الطاقة الأميركية: 18، 26، 76

إمدادات الغاز الطبيعي: 14

إمـــدادات النفـــط: 14، 62، 91، 108، 117-118، 125

إمدادات النفط الأميركية: 43، 118

إمدادات النفط الليبية: 92

الأمم المتحدة: 36، 86

- مجلس الأمن: 121

الأمن: 31-43، 48-49، 118، 182

الأمن الاجتماعي: 39، 41

الأمن الاقتصادي: 38-40، 46، 49

الأمن الإنساني: 31، 40

الأمن البيئي: 31، 40-41

الأمن الجماعي: 37

أمن الدولة القومي: 31، 34، 59

الأمن الدولي: 34

الأمن السياسي: 39، 41

الأمن الشخصي: 41

الأمن الصحي: 41،

الأمن العسكري: 34، 38، 39

الأمن الغذائي: 31، 40-41

أمن الفرد والجماعة: 34

الأمن القومي: 41، 46، 60

الأمن القومي الأميركي: 11، 19، 23-24، 43، 54، 83، 89-90، 98، 100، 109، 116، 118، 128-129، 184

الأمن القومي الإيراني: 155

الأمن المائي: 31، 41

أمن النفط: 120

أميركا الشمالية: 19

أميركا اللاتينية: 82، 99، 106، 117-118، 183

أنابيب النفط: 78

الإنتاج الأميركي للنفط: 96-97

الانتخابات الرئاسية الأفغانية: 122

الانتخابات الرئاسية الأميركية: 15، 23، 87، 102، 186

الأنظمة الاستبدادية: 22

الأنظمة الدكتاتورية: 80

الأنظمة السلطوية: 17، 80، 94، 100

أنغـولا: 17، 99، 125، 131، 133-134، 186

الإنفاق العسكري الأميركي: 44، 105-106، 117، 119، 187

أنقرة: 162

أوباما، بـاراك: 12، 14-18، 24-27، 44، 67-68، 84، 88-89، 97، 100-103، 109، 111-113، 132، 134، 136-137، 167، 181، 184، 186، 190، 192

أوراسيا: 117، 121-122، 126

أوروبا: 149، 152، 161

أوكرانيا: 150، 161

أولمان، ريتشارد: 57، 60

أوغندا: 130

إيران : 20، 75، 80-81، 105، 115، 141-142، 144-150، 152-153، 155-156، 158-159-162، 164، 166، 168، 173-174، 177، 178،

أيزنشتات، ستيوارت: 81

أيزنهاور، دوايت: 89

إيطاليا: 171

-ب-

باكستان: 78، 86، 166، 169

بتسوانا: 130

باول، كولن: 121، 130، 172

البحر الأبيض المتوسط: 166-167، 173

البحر الأسود: 168

بحر الشمال: 125، 175، 191

بحر الصين الجنوبي: 61، 116

بحر قزوين: 17، 20-21، 25، 27، 99، 106-107، 114، 117-118، 121، 141-143، 145-146، 149-150، 152، 153-156، 158-159، 161-179، 182، 186، 188-192

البحرية الأميركية: 115

البحرين: 81

البرازيل: 69-70

البرتغال: 127

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 40

برنامج نجم الطاقة: 94

بريطانيا: 44، 127

بريمر، بول: 125

البلدان النامية: 35

بلغاريا: 150

بن لادن، أسامة: 78

البنزين: 112

البنك الدولي: 47، 53

البنى التحتية: 48، 107، 117، 166، 187

البنية التحتية للطاقة: 58، 61، 63، 79

البنية التحتية النفطية: 58، 78، 124

بوتين، فلاديمير: 153، 167

بوش (الابن)، جورج: 15-16، 20، 27، 82، 86، 87، 100، 135، 166-167، 182، 185، 187، 191

بوش، جورج: 14-15، 17-18، 25-26، 68، 76، 84-90، 101-102، 105، 107، 109-110، 113، 117، 118، 121، 123،

130-131، 134-137، 167-169، 181، 184-187، 192

البيت الأبيض: 18، 77، 84، 88، 102، 192

بيجين (عاصمة الصين): 156

-ت-

تايلور، تشارلز: 135

التبعية النفطية الأميركية: 100

تجارة النفط: 72

التدخل العسكري الأميركي: 44، 114، 156

تركمانستان: 78، 86، 141، 144-149، 154، 157-158، 161، 163، 166-168، 172-174، 178

تركيا: 150، 155، 158، 167، 171، 174

ترومان، هاري: 89

تشاد: 127، 131

تشافيز، هوغو: 107

تشرشل، ونستون: 44

تشو، ستيفن: 111

تشيني، ديك: 25، 82، 85-87، 116، 124، 141، 151، 182، 185

التعاون الاقتصادي: 166

التعاون الدولي: 36، 53، 184

التعاون الروسي - الإيراني: 153

التعاون العسكري: 75، 168، 170-171

تقرير آفاق الطاقة حتى 2030: 12، 18-19، 25، 192

تقرير آفاق الطاقة الدولية (2010): 69

تقرير آفاق النفط في العالم (2030): 69

تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية (2013): 77

تقرير التنمية الإنسانية (2009): 40

تقرير التنمية البشرية (1994): 40-41

تقرير الطاقة العالمي (2010): 149

تقرير مجلس الأمن القومي الأميركي (2011): 168

تقرير مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية (2001): 82

تقرير وكالة الطاقة الدولية (2008): 77

التنافس الدولي على الطاقة: 60، 131، 141-142، 161، 164، 179، 181، 189

التنافس النووي: 32

تنظيم القاعدة: 16، 26، 43، 58، 77-79، 119، 121

التنظيمات الإرهابية: 15، 26، 43

التنظيمات الإسلامية الجهادية الراديكالية: 103

التنقيب عن النفــط: 18، 24-25، 67، 85، 88، 91، 95، 137، 163، 181، 192

التنقيب عن الطاقة: 177

التنقيب عــن الغاز الطبيعــي: 18، 88، 192

التنمية: 36، 54، 167

التهريب: 173

-ث-

الثروات الطبيعية: 141، 160

الثورات العربية: 127

الثورة الإسلامية في إيران (1979): 44

الثورة الليبية (2011): 108

-ج-

الجريمة المنظمة 106

الجزائر: 75

جنوب أفريقيا: 124، 130، 134

جنوب شرق آسيا: 73، 183

جنوب غرب آسيا: 120

الجهاد الاقتصادي: 58، 78

جورجيا: 116، 150

الجيش الأذربيجاني: 171

الجيش الأميركي: 116

الجيش الكولومبي: 117

-ح-

الحــرب الأميركيــة علــى أفغانســتان (2001): 16، 26، 42، 80، 121، 169

الحرب الأميركية على العراق (2003): 16، 17، 26، 42، 62، 80، 87، 105-106، 119، 121-126، 137، 192

الحرب الباردة: 32، 34، 38-41، 48، 89

حرب الخليج (1990-1991): 103، 115، 127

الحرب الروسية على الشيشان (2008): 62

الحرب الروسية على جورجيا (2008): 62، 168

الحرب العالمية الثانية (1939-1945): 27، 31، 68، 89

الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988): 115، 127

حرب فيتنام: 37

الحركات الانفصالية: 17، 187

حركة طالبان: 16، 26، 86، 121، 169، 172

الحركة الليبيرية المتحدة من أجل المصالحة والديمقراطية: 135

الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا: 135

حركة يونيتا (أنغولا): 134

الحروب الأهلية: 79، 107

الحريات: 17، 186

حسين، صدام: 87، 121

حقول النفط: 115، 171

حقول النفط العراقية: 87

حقوق الإنسان: 17، 22، 135، 186، 188-189

حلف شمال الأطلسي (الناتو): 92، 171، 174

حماية البيئة: 94-95

حوادث 11 أيلول/ سبتمبر (2001): 15، 26، 32، 42-44، 58، 80، 100، 113، 121، 136، 189

-خ-

الخزينة الأميركية: 126

خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان: 117، 125، 157، 168

خط أنابيب قزوين: 85

الخطاب السياسي الأميركي: 89

الخليج العربي: 12، 17، 18-21، 26، 45، 60، 78، 81-82، 103، 106-108، 114-115، 117-118، 120، 126، 141، 143، 146، 169، 174-176، 178-179، 185-186، 188، 191-192

خليج عمان: 166

خليج المكسيك: 95، 98

خليل زاد، زلماي: 86، 122

-د-

الدستور المكسيكي:107

الدكتاتورية: 17، 186

دول آسيا الوسطى: 55، 151

الدول الآسيوية: 109

الدول الأفريقية: 16، 55، 106، 114، 131، 188

دول أميركا اللاتينية: 55، 107

دول بحر قزوين: 147، 148، 173

دول الخليج العربي: 12، 16، 21، 26، 81، 103، 115، 177

دول الشرق الأوسط: 55، 93

دول شمال أفريقيا: 104

الدول الصناعية الكبرى: 11، 23، 44-45، 50، 52، 61، 76، 79، 113، 119، 141-142

الدول الفقيرة بالطاقة: 53

الدول المستهلكة للطاقة: 13-14، 32، 37، 44-45، 47-50، 53، 56، 58، 61-62، 89، 93، 100، 143، 175، 183، 188

الدول المستهلكة للنفط: 91

الدول المصدرة للطاقة: 114

الدول المصدرة للنفط: 134

الدول المنتجة للطاقة: 13-14، 16-17، 24، 32، 45، 47-50، 53، 56-59، 98، 114، 133، 183، 187، 188

الدول المنتجة للنفط: 58، 91، 125، 134

الدول النامية: 36، 54، 104

الدول النفطية: 18، 107، 108

دير، كينيث: 126

الديمقراطية: 17، 22، 42، 93، 186، 188

-ر-

رابطة دول جنوب شرق آسيا: 93

رامسفيلد، دونالد: 86، 116، 170

رايس، كوندوليزا: 85-86، 116، 129

الرشيد، عبد الله بن ناصر: 78
الركود الاقتصادي العالمي: 69
روزفلت، فرانكلين: 89
روسيا: 11، 19-20، 23، 70، 96، 99، 105، 124، 126، 141، 144-150، 152-155، 159، 162-164، 166، 167-168، 172-173، 177، 190
روف، كارل: 87
رومانيا: 150
الرياض: 103
ريغان، رونالد: 115

-ز-

زكريا، فريد: 105

-س-

سافيمبي، جوناس: 135
سباق التسلح: 34، 163
سجن أبو غريب: 80
السعودية: 19، 58، 75، 76، 80، 81، 96، 100، 103، 108، 115، 125، 177، 178، 187
السنغال: 130
السودان: 76، 104، 127، 135
سوق الطاقة الأميركي: 91، 99
سوق الطاقة العالمي: 14، 16-17، 19، 21، 24، 45-46، 51، 53، 55-56، 58، 59، 61، 63، 69، 81، 91، 98، 104، 108، 113، 119، 126، 141، 143، 146، 161، 164، 170، 174، 175، 177، 179، 183-184، 186، 188، 191
سوق النفط الأميركي: 118
سوق النفط العالمي: 16، 52، 92، 103، 118، 133، 150، 152، 165، 166، 169، 174، 189، 191
السياسة الخارجية الأميركية: 13-15-18، 20، 25، 26، 27، 32، 68، 84، 89، 109، 113، 117، 118، 133، 136-137، 142، 163، 167، 169، 181-182، 187، 192
السياسة الدنيا: 33
السياسة العليا: 33

-ش-

الشرعية السياسية: 35

الشرق الأوسط: 14-15، 18، 26، 61، 70، 75، 80-81، 93، 101-103، 107-108، 114-115، 117، 120، 127، 130، 183، 186

شركات الطاقة الأميركية: 15، 82، 86، 122، 164، 187

شركات الطاقة الصينية: 55

شركات الطاقة العالمية: 59، 143، 176

الشركات متعددة الجنسيات: 36، 122

شركات النفط الأميركية: 88، 97، 126، 129، 133، 136، 164، 165، 190

شركات النفط الروسية: 153

شركات النفط العالمية: 58، 91

شركة أرامكو: 75

شركة إكسون موبيل للطاقة: 88-89، 126، 129، 165

شركة أميرادا هيس: 133

شركة أنرون للطاقة: 86، 87

شركة أنوكال النفطية: 85، 86، 122

شركة إيران الوطنية للنفط: 75

شركة إيرينس ناشيونال: 124

شركة بتروكزاخستان النفطية: 157

شركة بريتش بتروليوم: 85، 88

شركة تاسكو للنفط: 85

الشركة التركية للنفط: 85

شركة التمويل النفطي: 146

شركة سي ام اس انيرجي: 135

شركة شل للطاقة: 85، 88

شركة شيفرون للطاقة: 85-86، 88، 126، 129، 165

شركة غازبروم: 153

شركة كونوكو فيليبس للطاقة: 88

شركة لوك أويل: 153

شركة موبيل: 129

شركة النفط الصينية (CBPC): 157

الشركة النروجية للبترول: 85

شركة نفط قزوين: 153

شركة هاليبرتون للخدمات النفطية: 25، 85، 87، 124، 126

الشركة الوطنية الصينية للنفط: 55

شركة ويسترن النفطية: 86

شركة يوكوس النفطية: 153

الشعب الفلسطيني: 80

-ص-

الصادرات النفطية: 96، 108، 128

الصـــراع الدولـــي: 13، 16، 24، 27، 141، 182

الصراعات الإثنية: 17، 106، 187

الصراعات السياسية: 17

الصراعات العرقية: 79

صناعة الطاقة: 15، 185

صناعة القـــرار الأميركي: 15-16، 22، 26، 84، 87، 88، 90، 123، 141، 185، 188

صناعة القرار العربي: 81

صناعة النفط: 74، 78

الصيـــن: 11، 22-23، 54، 56، 69-70، 73-74، 86، 93، 104، 127، 131-132، 142، 149-150، 156، 161، 168، 184، 189

-ض-

الضرائب الأميركية: 88

-ط-

الطاقة: 12-15، 17، 19-22، 25-26، 31، 45، 48-50، 52-55، 61، 63، 67، 69، 73، 75-76، 79، 81-82، 94-96، 102، 104-105، 113-114، 118-119، 121-122، 126، 129، 133، 137، 143، 149-150، 161، 163، 167، 175-177، 181، 184، 186، 188-189، 191

الطاقــة الأميركيــة: 12، 16، 18-19، 21، 22، 24، 25-26، 88، 90، 100-102، 107-108، 111، 115، 188-189

الطاقة البديلة: 15، 50، 67، 90، 101، 109، 113

الطاقة التقليدية: 27، 93، 109

طاقة الرياح: 109، 111

الطاقة الشمسية: 109، 110-111

الطاقة الكهربائية: 102، 111

الطاقة الكهرومائية: 84

الطاقة المتجددة: 12، 14، 16، 24-27، 67، 93، 97، 109-111، 192

الطاقة المستوردة: 15، 18، 24، 67-68، 75-76، 81، 93، 102-103، 113، 181، 186

الطاقة النظيفة: 12، 76، 93، 101، 111

الطاقة النووية: 12، 24، 73، 84، 109-112، 183

طهران: 154، 155، 171

-ع-

العدالة الاجتماعية: 40

العرض والطلب على الطاقة: 46، 48، 53، 56، 62، 69، 91

العراق: 18، 43-44، 58-59، 80، 86، 105-106، 115، 119، 121، 123-125، 136-137، 178، 192

العقوبات الأميركية والأوروبية على إيران: 104

العلاقات الاقتصادية: 47

العلاقات الأميركية - الكازاخية: 171

العلاقات الإيرانية - الصينية: 152

العلاقات التجارية: 47

العلاقات الدولية: 35-36

العمليات الإرهابية: 14، 63، 77، 79، 81، 98، 119، 183

عوائد النفط: 16، 26، 48، 49، 105

العولمة: 38

-غ-

الغابون: 130، 133

الغاز: 25، 51، 96، 119، 160، 161، 167

الغاز الصخري: 12-13، 18-19، 25، 27، 67، 88، 95-96، 113، 189، 192

الغاز الطبيعي: 13-15، 19-20، 24، 27، 46، 50، 52، 55-56، 58، 60، 67، 69، 71، 73، 81-82، 93، 97، 99، 106، 109، 111-

113، 115، 117، 122، 130،
137، 141-143، 145-146،
148، 150-152، 154-155،
158، 163، 165، 170، 181،
183-184، 186، 190

غرينسبان، آلان: 123

غور، ألبرت أرنولد: 102

غيتس، روبرت: 116، 123

غينيا: 127، 129، 130، 132، 135

-ف-

الفحم: 71، 73، 84، 109

الفحم الحجري: 111

فرانكس، توم: 122

فرنسا: 44، 127

الفساد السياسي: 106

الفكر الليبرالي: 42

فنزويلا: 99، 103، 105، 107-108،
125، 191

فولفورد، كارلتون: 130

-ق-

القذافي، معمر: 92

القرن الأفريقي: 117

قطر: 80، 81، 178

القوة الصلدة: 60

القوقاز: 117، 155، 169

القيادة الأفريقية «أفريكوم»: 116-117،
130، 131

القيادة الأوروبية «يوركوم»: 116

القيادة الجنوبية «ساوثكوم»: 115

القيادة المركزية «سينتكوم»: 115

-ك-

كاجان، روبرت: 123

كارتر، جيمي: 12، 60، 105، 114

كازاخستان: 125، 141، 143-149،
154، 156-157، 160-163،
166-168، 170-172، 174،
178

كانستنير، وولتر: 129

كرزاي، حميد: 122

كلينتون، بيل: 116، 129، 164، 169

كوريا الجنوبية: 130

كولومبيا: 99، 107، 115

الكونغــرس الأميركــي: 15، 81، 87-88، 101، 111، 120، 124، 129

الكويت: 80، 108، 115، 178

-ل-

لافروف، سيرغي: 173

لاي، كين: 87

اللوبي الإسرائيلي: 84

اللوبي النفطي الأميركي: 15، 22، 84-85، 87، 88، 185

ليبيا: 44، 75

ليندساي، لورانس: 123

-م-

ماك كورمين، وليام: 136

ماكين، جون: 102

ماكينزي، وود: 146

مالي: 131

مان، ستيفن: 162

المجتمع الدولــي: 35، 37، 44، 52-53

المجتمعات الصناعية الكبرى: 11، 23

مجلة *Foreign Affairs*: 105

مجلة نيوزويك: 105

المجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي: 123

مجلس التعاون الأفريقي: 129

مجلس العلاقات الخارجيــة الأميركي: 105

مجمع بقيق النفطي: 79

مجموعة تطوير سياســة الطاقة الوطنية: 98-99، 106-107

مجموعــة المبــادرة السياســية للنفــط الأفريقي: 128-129

محاربة الإرهاب: 16، 26، 131،117، 136، 167-168، 187

المحافظون الجدد: 26، 43، 93، 123، 136

محطات توليد الطاقة: 109

المحيط الأطلسي: 99

المحيط الهادئ: 116، 118

المحيط الهندي: 116، 126، 166

المخزون الاستراتيجي النفطي: 54

المدرسة الليبرالية الجديدة: 37

المدرسة الليبرالية الكلاسيكية: 37

المدرســـة الواقعية: 33، 34، 37، 38، 41، 42

المساعدات الأميركية: 170

مصادر الطاقة: 11-14، 16، 20، 23-26، 31، 46، 48-49، 51-56، 58-59، 61-63، 67، 71-72، 74، 76، 82، 89، 98، 106، 111، 114-117، 119، 133-134، 136، 141-143، 150-151، 153، 155-156، 158، 162، 164، 176، 179، 181-183، 186-188

مصادر الطاقة الأميركية: 18، 99، 101، 111

مصادر النفط:130، 165

مضيق هرمز: 18، 77، 107، 185

معتقل غوانتانامو: 80

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية: 46

المفاعلات النووية: 102

المفوضية الأوروبية: 55

مكتب المحاسبة الأميركي: 120

المكسيك: 99، 107

مكنمارا، روبرت: 36

منابع النفط: 26

مناورات غوبلات: 171

منشآت النفط: 45، 78-79، 87، 185

منشآت النفط الأميركية: 43

منشآت النفط الخليجية: 78

منشآت النفط السعودية: 79

منشآت النفط العراقية: 78، 124

منشآت الطاقة: 78، 119

المنظمات الدولية: 36، 52

المنظمـــات الإرهابيـــة : 16، 42-43، 58، 77، 103، 119

المنظمات غير الحكومية: 35

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 70، 73

منظمة الدول المصـــدرة للنفط (أوبك): 25، 69، 71-72، 151، 170

موارد الطاقـــة: 79، 122، 142، 149، 151، 154-155، 164

موارد النفط: 160، 183

موريتانيا: 131

مؤسسة راند: 62، 118-120

المؤسسة الوطنية العامة للبتروكيماويات (الصين): 55

المؤسســة الوطنية العامة للنقل البحري (الصين): 55

موسكو: 152، 154، 171

ميزان القوى الدولي: 31

ميناء جيهان النفطي: 173

-ن-

نازارباييف، نور سلطان: 172

ناقلات النفـط الأميركيـة: 43، 107، 115-116

النزاعات الحدودية: 81

النظام الدولي: 11، 33، 35، 37، 38، 44، 67، 105

النظام العراقي: 87

النفـط: 12-22، 24-25، 27، 44، 46، 50-52، 55-56، 60-62، 67، 69، 71-72، 76، 79، 81، 83-84، 91-93، 95، 97-103، 108-110، 112-113، 117-119، 122-124، 127، 131، 133-134، 141-143، 145-147، 150-152، 158، 161، 167، 170، 177-178، 183-186، 188، 190-191

النفط الأفريقي: 129، 132

النفط الأميركي: 95-96، 98، 189

النفط الأنغولي: 134

النفط الخليجي: 19، 81، 107-109، 142، 151

النفط السعودي: 81، 125

نفط الشرق الأوسط: 98، 106

النفط الصخري: 12، 13، 18-19، 25، 27، 88، 95-96، 97، 107، 113، 189، 192

النفط العراقي: 16، 26، 122-127

النفط العربي: 101، 109

النفط الفنزويلي: 107

النفط القزويني: 158، 173

النفط الليبي: 92

النفط المكسيكي: 107

النيجر: 131

نيجيريا: 17، 59، 99، 125، 130-132، 134، 186

نيكسون، ريتشارد: 101

-هـ-

هاس، ريتشارد: 105

الهند: 11، 23، 56، 69، 70، 73-74، 93، 104، 184

هو جينتاو: 157

هورسنل، بول: 57

الهيئة الكويتية للبترول: 75

هيئة المسح الجيولوجي الأميركية: 144

-و-

وارتون، بروس: 134

واردات النفط: 52، 83، 98-99، 101-103، 108

واشنطن: 103-104، 110، 119، 121، 125، 127، 135، 151، 171، 174، 189

وثيقة الأمن القومي الأميركي (2010): 117

وثيقة حملة النهوض بالمصالح القومية الأميركية: 116

الوجود العسكري الأميركي في منطقة بحر قزوين: 164، 168-169، 172

الوجود العسكري الأميركي في منطقة الشرق الأوسط: 61، 103، 106، 125، 169-170

وزارة الخارجية الأميركية: 168، 170

وزارة الدفاع الأميركية: 106، 116، 119-120، 124-125، 130، 132، 172

وزارة الطاقة الأميركية: 81، 95-96، 109-110، 146

وطنية الطاقة: 49، 50

الوقود الأحفوري: 24، 54، 71، 90، 111، 117

الوقود البيولوجي: 111

الوقود العضوي: 112

الوقود الهيدروجيني: 110

الوكالات الأميركية للطاقة: 56، 72

وكالة أبحاث الطاقة المتقدمة: 112

الوكالة الدولية للطاقة: 52، 53، 74، 91-93، 143، 146، 147، 184

الولايات المتحدة الأميركية: 11-12، 15-27، 32، 34، 43-44، 58، 60، 68، 70، 73-74، 77-78، 80-83، 88-101، 103-115، 117، 119-124، 126-134، 137، 141-143، 145-146، 150-153، 155، 157، 162، 164-175، 179، 181-192

ولاية تكساس: 96

ولاية شمال داكوتا: 96

ولاية كارولينا الشمالية: 111

ولاية كاليفورنيا: 96، 110

ولاية نيوجيرسي: 110

وولفوفيتز، بول: 116

-ي-

اليابان: 70

اليمن: 58

اليونان: 171